بسم الله الرحمن الرحيم

نحو تنظيم عمل الصحافة

قامت الحكومة بتعيين اللجنة الملكية للصحافة وذلك بين عامي(1947م-1949م)، من خلال الصحافة بتقديم أكبر قدر من الدقة الممكنة في عرض الأخبار، للتحكم في مراقبة وإدارة وملكية الجرائد ووكالات الأنباء الدورية، ويشمل ذلك الهيكل المالي والاتجاهات والاحتكارية في السيطرة، وتقديم توصية في هذا الشأن. بدأت لجنة من نقابة الصحفيين وأعضاء مجلس البرلمان في مجلس العموم في 29 أكتوبر لسنة 1946م بدعوة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في الصحافة، مع مراعاة الاتجاهات والاحتكارية في السيطرة على الصحافة. وكان الطلب على هذا التحقيق قد تم تطويره طيلة وجود الإتحاد في السنوات السابقة، كما أوضحه موريس ويب، وهو عضو في مجلس المهن الوطنية لنقابة الصحفيين.

ترأس اللجنة الملكية السير وليام ديفيد روس، وذكرت نتائجها النهائية للحكومة في عام 1949م. وقد قدَّمت اللجنة عدداً من التوصيات شملت فكرة إنشاء المجلس العام والصحافة ككل ولا سيما مشكلة التوظيف والتدريب ومشكلة صياغة واتخاذ معايير عالية وفعَّالة للسلوك المهني.

1. وقالت في تقريرها للجنة : إنه من الملاحظ أن عدداً من المنظمات موجودة لتمثيل المصالح الفئوية داخل الصحافة، وليس هناك شيء يمثل للصحافة ككل. وليس أولئك الذين يعملون في إنتاج الجرائد غير مدركين للصحافة ككيان. بل على العكس من ذلك تماماً من أجل إستغلالها وسمعتهم لها. أمَّا عن ما هو مثير للدهشة أنه ليس هناك هيئة واحدة معينة تحافظ على حرية الصحافة أو سمعتها، إذ لا توجد

منظمة واحدة تعبر عن المصالح المشتركة في هذه الأمور من الرجال الذين يشاركون في المسئولية عن طبيعة الصحافة، وليس هناك وسيلة، اوغيرها من الآلات مخصصة للتعامل مع مشكلات معينة لهذه المصلحة المشتركة التي يمكن ترجمتها في واقع العمل، فقد اتخذت الصحافة خطوات أقل للحفاظ على معايير الأداء فيها وربما أكثر من أي مؤسسة أخرى ذات أهمية مماثلة (لجنة الصحافة الملكية 155 : 1949م).

ذهبت اللجنة إلى التوصية بأنَّ المجلس العام للصحافة ينتقد الأنواع غير المرغوب فيها من أنماط السلوكيات الصحفية.

لذا يجب بناء مدونة لقواعد السلوك وفقاً لأعلى المعايير المهنية (المرجع نفسه 170) حيث قدم التقرير قائمة المواضيع المدرجة في وقت لاحق و يمثلها المجلس:

1. للحفاظ على إقامة حرية الصحافة في بريطانية.
2. للحافظ على سمعة الصحافة البريطانية وفقاً لأعلى المعايير المهنية والتجارية.
3. للنظر في الشكاوى حول سلوك الصحافة أو السلوك من الأشخاص والمنظمات تجاه الصحافة، وللتعامل مع هذه الشكاوى في كل ما قد يبدو بطريقة عملية ومناسبة، وتسجيل العمل الناتج.
4. إستعراض التطورات التي من المرجح أن تحد من توفير المعلومات للمصلحة العامة وأهميتها.

5. كتابة التقرير عموماً عن التطورات التي تميل نحو مزيداً من التركيز أو الاحتكار في الصحافة (بما في ذلك التغيرات في الملكية والسيطرة ونمو المشاريع والصحافة) ونشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بها.

6. القيام بالتدخلات في المناسبات الملائمة للحكومة، أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الصحفية الخارجية للضغط على نطاق واسع.

7. نشر تقارير دورية لتسجيل عمل المجلس واستعراضها من وقت لآخر، والتطورات في الصحافة والعوامل المؤثرة فيها (المرجع نفسه 174).

أرادت لجنة (1947م – 1949م) من المجلس العام التشجيع علي نمو الشعور بالمسئولية العامة والخدمة العامة بين جميع العاملين في مهنة الصحافة سواء كانوا مدراء أو صحفيون وتعزيز كفاءة المهنة ورفاهية أولئك اللذين يمارسونها (المرجع نفسه) وعلى الرغم من وجود 195 لجنة في تقرير مجلس الصحافة إلا انه لم يفعل أي شيء على الفور.

أعدّت منظمة صحيفة المالك الرئيسية والناشرين الوطنية في عام 1951م (جمعية ناشري الصحف) أخباراً عن المشروع، وكان المجتمع قد اعدّ نبذة منصوص عليها منظمة طوعية مع إثني عشر عضواً، وإثنى عشر آخرون إداريون مكلفون بالحفاظ على حريتهم المعمول بها لدى أعضاء مجلس العلماء البريطانيين (واقترح 20 في المائة من قبل اللجنة) وواجه معارضة من جميع الهيئات بشأن هذه الملكية، وأيّدتها وجهات نظرهم بأغلبية الهيئات. وكانت المنظمات المشاركة في المحادثات :

- (NPA) : (جمعية ناشري الصحف).
- (NS) : (جمعية الصّحف)
- (SDNS) : (الجمعية الاسكتلندية للصحف اليومية).

- (NUJ) : (الإتحاد القومي للصحفيين).
- (LOJ) : (معهد الصحفيين).
- (GBNE) : (نقابة محرري الصحف البريطانية).
- (SNPA) : (الجمعية الاسكتلندية لناشري الصحف).

تم تقديم عضواً خاصاً لمشروع القانون أثناء استمرار المحادثات اقترح فيه المجلس العام للصحافة في مجلس العموم العميد سايمون، لدى زيارتها، وقراءتها الثانية في الثامن والعشرون من نوفمبر لعام 1952م ولكن أثار اهتماماً كبيراً، ففي شهر فبراير تم إستبعاد مشروعا كان قد إتفق عليه أعضاء المجلس . إذ لا يوجد مقعد مستقل مستثنى لدى الأعضاء. عقد المجلس أول اجتماع له في الحادي والعشرون من شهر يوليو لعام 1953م. بينما تم عرض أهداف مجلس الصحافة الجديد في معرض 1301

استبعدت أهداف المجلس الجديدٍ اقتراحات اللجنة لدى المجلس للتعامل مع الشكاوى. وأيضاً تجاهل المجلس إقتراحات المقاعد المستقلة وبعض عضوية العلمانيين.

2. إستنكرت لجنة المجلس التصرف غير المرغوب فيه من قبل الصحفيين وتعزيز دستور أساسي ذو معايير احترافية عالية، للتعامل مع أعمالها في شكل تقارير سنوية. ولكن بالمقابل لم يقبل المجلس الإجراءات التي تقدم له في شكل شكاوى و التي نتاجها التعامل مع التقديمات التي ربما كانت حول السلوك المتبع تجاه الصحافة.

عرض 1 . 13 أهداف المجلس الجديد :

1. الحفاظ على إقامة حرية الصحافة البريطانية .

2. الإبقاء على سمعة الصحافة البريطانية وانسجامها مع الاحترافية لأعلي المعايير التجارية.

3. الحفاظ على قيد الاستعراض لأي تطورات من المرجّح أن تحد من توفير المعلومات للمصلحة العامة وأهميتها.

4. تطور وتشجيع طرق التوظيف، التعليم وتدريب الصحفيين.

5. تعزيز العلاقة الوظيفية المناسبة بين جميع قطاعات المهنة.

6.تعزيز البحوث التقنية وغيرها.

7.لدراسة التطورات في الصحافة والتي تميل نحو مزيداً من التركيز والاحتكارية.

8.نشر تقارير دورية وتسجيلها ومراجعتها من وقت لآخر، ومعرفة التطورات المختلفة في الصحافة والعوامل المؤثرة فيها (المجلس العام للصحافة 33 : 1954م).

يجب أن يُطلب من أي شخص تجاه الصحافة من المجلس بأن ينظر إلى أصحاب الشكاوى من المتضررين فعلياً، ويجب التعامل مع مثلهم أياً تكن الطريقة التي قد يبدو عليها (المجلس) عملياً ومناسباً (المرجع نفسه 33).إقترحت اللجنة أيضاً إلزامية المجلس لفحص عملي لنظام التقاعد الشامل ولتعزيز إنشاء خدمات مشتركة وليكون بمثابة ممثلي الصحافة للجهات الحكومية وما بين الحكومات وتجاهل المجلس الجديد لمثل هذه التوصيات.

أنشأت هيئة جديدة تتألف من ممثلي التحرير وعددهم خمسة عشر من الممثلين الإداريين من المجموعات التالية :

جريدة المحررين الوطنية (NPA) وجريدة المحافظات (NS and GBNE) رؤساء تحرير الصحف الاسكتلندية (SDNS , SNPA) ونقابة ومعهد الصحفيين (LOJ).

وقد تم تمويلها من قبل ضريبة من 1/25 من نفقات المجلس لكل كولونيل هوت استور من بوركشير من نائب رئيس مجلس الإدارة.

وجاء أول مجلس بالعديد من المشاكل المشابهة التي أرهقت لجنة شكاوى الصحافة في الوقت الراهن، فكان الجنس والفضيحة من ضمن التقارير، بالإضافة إلى مشاكل لم تواجه بعد.

وقد تسببت التقارير الخاصة بالاجتماع ضد المشتبه بهم جنسياً لاحتياجات لدى بعض العامة، في نظره المجلس مثل التقارير، ومطابقتها مع القانون ضد القول غير اللائق الفسيولوجي الذي يقر بالعامة، فإذا انتشر الشر وسطنا، فيجب أن تكون الحقائق جميعها واضحة وبالتالي البحث عن المعاني الحقيقية عن التهذيب والتشجيع لها(المرجع نفسه:9)

وبدون أدنى شك، تغيير العزيمة تجاه كل من الحق والصواب حتى إذا كانت الحقوقية الذاتية والعرض والتفسير خلاف ذلك يعرّض مجلس تقرير الصحافة لعام 1990م على كيفية تغير الإشباع وإصدار حكم رئاسي. اعتداءات الشذوذ الجنسي، على الرغم من كلمتي لواط ولوطي عبارة عن لغة وطريقة للتعبير عن الاعتداء لدى الشاذين صمتا لدى الإناث لذلك شرهم ليس ذو أهمية على هواه رؤساء التحرير.

وقال المجلس: (مجلس الصحافة 189 :1990مٍ) أن ما اختُلف فيه كان حوالي ست وثلاثون طرازاً.

كان واحد من القضايا الأولية خصوصية التعامل معها من قبل المجلس الجديد هي نشر سلسلة من المقالات التي كتبها جون دين، لدى جامعة إدنبرة حيث نشر رئيس التحرير قائلاً، أنه راضٍ عن أصالتهم ولا يوجد شي يمكن أن يحط من قدرهم (المجلس العام للصحافة 37 : 1954م).

إستقال العقيد اسور من المجلس في أبريل 1955مٍ بسبب إعتلال الصحة، وتولى المنصب سيدي لينتون بدلاً عنه. يُطلب من المجلس لأقل من سنتين من العمر وقد سئل رئيس مجلس الوزراء في مجلس العموم (الثالث عشر من يوليو لسنة 1955م) سواء كان ينوي اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء مجلس الصحافة مع القوى النظامية التي يمكن ترتيبها على نحو فعّال0 أجاب السير أنتوني أنه وجد على نحو فعّال، وكان المجلس أصاب المشكلة بأول تقرير.

الهجوم على استخدام عبارة (خاص وسري) من قبل (العديد من روائج جاك نيف في المكتب الزى يرغب في إقامة قانون الأسرار الرسمية (المرجع نفسه : 6) وكان ينظر إليها البعض على أنها عقيدة السماح لهم بالحق في نشر أي شيء. وذهب المجلس في تقريره الثاني إلى بعض الأطوال لتحديد الفرق بين وضع العلامات بشكل (خاص وسري) عندما تضع الصحافة نفسها بأن تكون ملزمة بتمثيل هذا الوصف (المجلس العام للصحافة لسنة 7 : 1955م).

وقد وردت أربع شكاوى في هذا الصياغ أولاً: نشر الاقتراع من قبل المعهد التعليمي من اسكتلندا بشأن مسألة صندوق الأحزاب على الرغم من وضع علامات واضحة على ورقات خاصة وسرية).

لا ترسل إلى مجلس الصحافة، فقد اتفقوا على أن وضع علامة عليه (خاصة وسرية) لم يمنع لإحدى الصحف من النشر متى ما رأت أن الموضوع واحد وذات أهمية وفائدة عامة.

ثانياً : يطلُب الكاتب بول من مجلس الصحافة إذا كان لها ما يبررها إذا ما كان بول ودورسن قد قاما بطباعة مستند وإرسالها إلى أعضاء السُّلطة ومن ثم رفض الكشف عن هوية الشخص الذي تم الحصول على وثيقة منه. ووافق مجلس الصحافة، وكان له ما يبرره من ذلك.

ثالثاً : كتب عضو مجالس جمعية مقاطعة لمجلس الصحافة يسأل إذا ما كان المحررين أنفسهم يشعرون بأن الواجب يحتم عليهم أن يحافظوا على سرية الأوراق التي قد أُرسلت مع وثائق أخرى إلى الصحافة. وأشار المجلس إلى إلزامية التمسُك بالحظر وأن على أي محرر أن يفكر ملياً في ميزانية المصلحة العامة حيث لن يشعر بتجاوزه الحدود بالحفاظ على خصوصية وسرية المعلومات.

رابعاً : رفض مجلس مدينة لالينلي إلى مشاكل مماثلة لبول بسبب نشر تقرير عن أسعار إيجارات السكن في المجلس للكاتب الذي تلقى رداً مماثلاً وأيضاً رفع التقرير الثاني المتعلق بتسمية الأطفال في قضايا المحكمة (المرجع نفسه ك 29) عدد من الشكاوى تم استلامها من قبل المجلس العام من القراء. واتفق عدد كبير من المحررين على هذه الشكاوى إمّا أن يكون الاسم قد طُبع على خطأ أو أن يكون المحررين قد أشعروا بأنهم مُجبرين لطباعة شيء ما لم يكن واضحاً لهم وممنوع فعله في هذه المرحلة، ثم السماح من المحكمة علىٍ عدد 1933 من الأطفال والشباب لكي يحموا هوايتهم الشخصية ومنع إستخدام التصوير. ولكن إذا ما نسي القاضي مباشرة هذا الأمر مع المحكمة، فغالباً ما تحدث الأسماء التي من المرجح أنها نُشرت.

كتب المجلس العام إلى السكرتير الرائد لويد جورج، في العام 1954مٍ. وعاود الكتابة بلا إجابة نهائية في أبريل 1955م. وقال بأنه متفق تماماً مع المجلس وكان ينوي الاتصال بالرؤساء في البوليس لبحث التعاون المشترك في ضمان حرص المحكمة في تصوير القضايا (المرجع نفسه : 34).ٍ

هوُجم المجلس العام أيضاً من قبل بعض المحررين، وأخذ واحد من المحررين استثناء خاص للانتقاد الزى لقاه من قبل مجلس الصحافة.

أثار مدير تحرير هيرالد خلافاً بعد أن اشتكت القضاة إلى مجلس الصحافة، عندما أحضرت واحدة فقط من ثلاث قضايا مرفوعة ضد تُجار الفحم لبيع الفحم ناقص الوزن. وتعامل معها القضاة في نفس اليوم.

وذكر في مرتفعات هيرالد، وكان شيئا غير عادل،بكتابة نسخة من رسائلهم كُتبت من قبل كاتب البلدة وتم إرسالها إلى مرتفعات هيرالد من قبل مجلس الصحافة ورد السيد جرانت : لحسن الحظ أن كاتب البلدة أو مجلس البلدية له الحق تماماً وليس صحيحاً أن يُكلف محررا في هذا الشأن. وكما تعلمون أن لديه مجلس صحفي، وأنه يشعر بالاستياء من هذه المحاولة.

أعرب المجلس عن أسفه إزاء موقف جرانت تجاه جهود المجلس للتحقيق في الشكوى. وجاء الرد المتفجر من المحرر الذي نشر رسالة إلى قرائه في ورقة بعد ذلك بأربعة أيام، واضعاً المجلس باعتباره هيئة غامضة وعاجزة وأنّ تقاريرها غير دقيقة.

إستجاب المجلس لقرار أعرب فيه عن أسفه لنشر مقالة مضللة تماماً عن الشكوى الأخيرة. وإعطاء الورقة الآن قد يكون تفسيراً لدى مقتضيات القضاء المتغيرة من أسبوع لآخر.

دائماً ما يكون مجلس الصحافة بحاجة إلى الكثير من الجهد للحصول على هذا التفسير. معربتاً عن استيائها من الطريقة الهجومية التي عُمل بها المحرر لطب التسليم الذي طرحته مجلس الصحافة في مصلحة الصحافة وكذلك الجهود (المرجع نفسه 47).

استقر مجلس الصحافة في (السيرليتون أندريوس) رئيس الجلسة بواسطة التقرير السنوي، وقد وصفت تقاريرنا الأولية والثانوية مجلس الصحافة بالتجربة، والتي صارت مؤسسة متخصصة غير متوقعة التوقف.

نُظّم المجلس بواسطة عدد ضخم ومتزايد من الأشخاص المحترفين في وسام شرف المحكمة لحماية حرية وعدالة الصحافة (المجلس العمومي للصحافة، 1956م).

تم نشر التقرير الثالث في متوسط عام 1950م، بإنصاف وقرار كئيب إذ يبدو أن هناك أشياء لا تتغير أبداً.

وقد انتهى أطول تقرير على الصعوبات بين الصحافة والأسرة الملكية بثلاثة إقتراحات:

1. بحث التقدم في النوعية وتزويده بالأخبار من قبل بلاط الملك لصحافة الأمانة (السكرتارية).
2. تمتنع الصُحف عن تقديم مبالغ كبيرة لموظفي القصر لحقوقهم السابقة0
3. يجب التعامل مع الصُّحف المذكورة مع حرية التعرف في جميع الأوقات.

حاول الإيرل التاسع (سليورن) في البرلمان في العام 1956ٍم أن يقدم مشروع قانون إنشاء هيئة الصحافة التي من شأنها أن تحل محل مجلس الصحافة وتكون

(مخولة لتلقي الشكاوى حول سير صحف الأخبار أو أخبار الوكالة (المرجع نفسه : 36).

سعى هذا المشروع لإقامة سُلطة قوية لمدة ثلاثة سنوات، مع أعضائها ورئيس المحكمة العليا (اللورد) الذي تم ترشيحه من قبل رئيس ديوان الدورة، التي يكون لديها القدرة على ترخيص الصُّحف والسيطرة عليها.

وهذا كان مدان بشدة من قبل مجلس الصحافة، والتي تم تسميتها بشكل خاطئ ورجعي فهذا النظام لا يدافع بقدر ما يُلغى حرية الصحافة، واحدة من الإثباتات المهمة هي حماية الأشخاص البريطانيين (المرجع نفسه).

رأى المجلس بوضع البنود على نطاق واسع جداً لتكون مفيدة وأن الصدارة هناك حق الاستئناف وعدم استخدام قول : إن الحق في الاستئناف أمام المحكمة العليا أن تلغى لأن الحُكم لا يمكن وقفه لبنود مشروع القانون حتى عام، والقراءة حتى الآن أن قرارات أفظع يمكن أن تعقد لتبريرها تحت سلطتهم أو فظاظة على العائلة المالكة، حيث ستشهد العديد من الصحف اليومية في قصص الاتهام للكشف عن شئون أواخر جلالة الملكة فيكتوريا وقدراتها وقد كانت الخطوة مشابهة لما تم اقتراحه بواسطة السيد (ديفيد لورد حاسيولر) : إختبار ثلاثة أشخاص من قبل اللجنة، وبالمقابل فإنه لم يقترح إجازة العمل في حقل الصحافة. (الكالكون 1993م).

أخبر تقرير المجلس لعام 1957م عن الأوقات الصعبة في (روم فورد) حتى يتم تسجيل روم فورد في الرابع من شهر يناير بعنوان (mps) العطف بأنفسهم.

قرر المجلس التشريعي للجنة مجلس العموم البريطانية للامتياز بأنها العنوان كان مُتصف به من قبل المجلس التشريعي، ولكن ليس بطبيعته لجعله ضرورياً أي

أبعد من ذلك. وقد طلب المحرر من مجلس الصحافة أن يعتبروا فيما إذا كان هذا خطراً بالنسبة لحرية الصحافة.

وقد شعر مجلس الصحافة بتساهل المجلس التشريعي موضحاً اهتمام المحرر وعدم العدالة في الاستماع له، ولكنهم أشعروا بأن معاملته كانت غير عادلة (المجلس العمومي للصحافة لعام 33 : 1957م). تسلّم مستر جورج عن رئاسة الجلسة بالنسبة بالمجلس استقالة السيد (ليمون أندريوس) في أبريل لسنة 1959م. وخلال هذه الفترة هنالك أمور عديدة أقلقت الصحافة. الاستهانة بالمحكمة صار فضية خطرة ،ومع عدد من الصُّحف وعلى التوالي داخل عدد مختلف من المحاكم، وهنالك أيضاً ما يتعلق بالحقوق المحترف بها إلى إجتماعات هيئات العامة. حيث قاد نزاع اختراق عدد من المسئولون المحليون إلى استبعاد الصحفيون من الاجتماعات شبابية وحماسية (MP) (ماد قرين تانشر) العضو المحافظ لـ (فاينشلي) قارن مكانه جيدة في عضوية (ورقة الإقتراع الخاصة) ومن تم تحركت إلى القراءة لدى الهيئات العامة (قبول لقاءات الصحافة) وثيقة فبراير 1960م.

وقد بيّن (هنري بروك) وزير المجلس التشريعي والحكومة المحلية أنه سوف لن يكون راضٍ حتى يقوم كل المسئولين المحلين بتقديم الوسائل للصحافة ووثيقة المرور لدى القانون في يونيو لعام 1961م.

بدأت سنة 1960م بالسنة السوداء للصحافة والإعلام أولاً، إمتصاص الأخبار المسيطرة داخل أخبار العالم لعام 1960م، بالرغم من الإنتشار إلى نحو 2,100,000 كانت قد تلقت بواسطة أخبار الكرونيكل، (ستدى فراقيك) وسنداي ديسياتل وبرفية التي انطلقت في فبراير لعام 1961م.

وأبعد من ذلك فقد وافق المكّون الفدرالي العالمي للصحفيين على إعلان مبادئ سلوك الصحفيين من قبل الكونغرس العالمي من بور دوين لسنة 1954م.

وبالرغم من الحاجة إلى التعامل فقط مع قضايا (كورك) ليتجنب أي قلق عالمي، وقد غطّ هذا الدستور كثير من المعلومات الأساسية المتشابهة كما كان في الثمانية عشر سنين الماضية لدى الإتحاد القومي للصحفيين.

ووافق الصحفيون في ثمانية بنود قصيرة ينبغي لهم القيام بها :

- يجب احترام الحقيقة من أجل الحق لدى العامة.
- ينبغي حماية حرية الصحافة.
- عدم قمع المعلومات المهمة أو تزييف الوثائق.
- إستخدام الطرق العادلة فقط للحصول على الأخبار، الصور والوثائق.
- تقويم الأدوات غير الدقيقة والتي تكون ضارة.
- ملاحظة وسرية الاحترافية لدى مصادر المعلومات المتحصل عليها بثقة.
- بحث النظر باحترافية متزنة على المخالفات الآتية :

الانتحال والخبث والتحريف والافتراء والوشاية والقذف والاتهام غير الموجود وقبول الرشوة.

http/www.ifjorg/default.asplssue:EtHs and language with 1986) (amenalument

اللجنة الأخرى للصحافة

تم إنشاء اللجنة الثانية في العام 1961م متضمنة لبحث تأثير إنتاج عوامل المال والاقتصاد وبيع الجرائد والمجلات والنشرات الدورية في المملكة المتحدة التي تشتمل على :

(أ) التصنيع والطباعة والتوزيع وغيرها من التكاليف.

(ب) كفاءة الإنتاج.

(ج) الدعاية والإعلان عن مصادر الدخل والإيرادات الأخرى والتي تشتمل على أي مصدر دخل مستمد من مصالح التلفزيون ؛ وفيما إذا كانت هذه العوامل تعنى بتقليص التنوع الملكية والتحكم أو عدد مختلف مثل المنشورات بالنظر إلى أهميتها، في المصالح العامة وبتقديم دقيق للأخبار مع حرية التعبير عن الآراء.

(اللجنة الملكية للصحافة لسنة 1962م).

ترأست اللجنة بواسطة (بارون شاوكروس) وأوصت اللجنة في ختام انعقادها بعدم وجود سُلطة تشريعية أو طريقة إمبريالية للسيطرة على قوات الاقتصاد لضمان توزيع الصحف.

أيضا عند التجاوز أو الطباعة فإن المجلس العمومي ما زال غير قادر على إبرام أي مبدأ لعلم ما. وقد انتقدت فقر الصناعة الاستجابة إلى توصيات اللجنة لعام (49 – 1947م) وتمت تأدية استجواباتنا هذه والتي ربما قد تكون غير ضرورية. (المرجع نفسه 101).

ذهبت التوصيات في قولها عن أنباء عن موافقتها باللجنة السابقة بأن هنالك مزايا هامة في (الهيئة) لاسترجاع هذا النوع على أساس طوعي. والمستمدة سلطتها ليس من النظام الأساسي من الصحافة نفسها. شعرت أنه إذا لم يكسب المجلس السلطة الكافية من الصحافة، تؤول القضية إلى هيئة قانونية واحدة واضحة (المرجع نفسه 102).

أوصت اللجنة بالأخذ بعين الاعتبار إلى كل الأطراف بالتوصيات لسنة (49 – 1947م).

وأوصينا الحكومة، بتحديد مهلة زمنية وبعد ذلك سيتم سن القوانين وتقديمها لإنشاء مثل هذه الهيئة. (وهو المجلس العام الرسمي مع وجود عنصر العلمانيين على النحو الموصى به لعام 1949م). إذا لم يتحدد في غضون ذلك طواعية. (المرجع نفسه) وأوصت اللجنة أيضاً بأن المجلس العام ينبغي أن يميل للمحكمة لسماع الشكاوى من قبل الصحفيون أو المجددون حول الضغط من المعلنون المرجع نفسه (102) اقترحت بأنه ربما يكون من الممكن نشر هذه الشكاوى من المحررين والصحفيين الذين أُجبروا بطريقة غير رسمية بواسطة موظفيهم أو رؤسائهم لقمع الآراء وتشويه الحقيقة واستخدام (التصرف) غير الاحترافي (المرجع نفسه).

وبنهاية اليوم ضبط عدد من توصيات اللجنة، وفي عام 1963م غيّر المجلس العام اسمه إلى مجلس الصحافة، وسَمِحَ بتوظيف خمسة من الأعضاء خارج نطاق الخمس وعشرون عضواً. أوقف مستر جورج ميوري رئاسة الجلسة وتم اختيار أول رئيس للجلسة في يناير 1964م، مع أسماء الأعضاء العامي. وقد نظّمت العضوية كرئاسة جلسة مستقلة (أرت هون اللورد ديفلن) خمسة ممثلين لجمعية ناشري الصحف، وثلاثة عن جمعية الصحف وواحد لكل من الجمعية الاسكتلندية للصحف اليومية والجمعية الاسكتلندية لناشري الصُّحف، واثنان لكل من

المؤسسة العامة للنقاد ونقابة محرري الصُّحف البريطانية وأربعة لكل من معهد الصحفيين وخمسة لعامة الأعضاء.وقد نظّمت العضوية كذلك واحدا لمجلس الصحافة مع الأراضي البور وجرائم القتل والمحاكمة، وكان كلُ من برادى وميرا هندلي كلاهما جانيان، وقد حُكم عليهما بالسجن المؤبد مدى الحياة لإرتكابهما جرائم القتل. وقال الشاهد الرئيسي للإدعاء أنه لم يكن في استلام دفعات أسبوعية من الجرائد بموجب عقد لتوفير المعلومات. وقال القاضي (مستر جوستس مينتون) في ملخصة بأنه لم يكن يعتقد أن الدليل متصنّع فعلياً ولكن المحامي العام السيد إيليان جون لا تَرَ أن اللورد ألوين جون لم يهتم بالأمر. وقال أنه قرر عدم وجود دليل على أن أي شهادة قد تأثرت وأنه يسعى قُدماً إلى أبعد من ذلك، بينما قرّر مجلس الصحافة بإصدار إعلان المبادئ التالية:

1. لا يجوز إبداء أي دفع أو عرض من الدفع عن طريقة ورقة الجرائد إلى أي شخص معروف أو من المتوقع أن يكون شاهداً في الدعوى الجنائية إلا بعد أن تُبرم.

2. يجب أن يتم إستجواب أي شاهد في إجراءات الإحالة على التصرف في أي جريدة عن موضوع شهادته حتى نهاية المحاكمة.

3. يجب أن يتم دفع أية مبالغ للمواد كميزة للأشخاص المشاركين في الجريمة وغيرها من سوء السلوك سيء السمعة، حيث أن المصلحة العامة تستدعي ذلك، وأن المجلس قد أعلن في وقت سابق أنه يستنكر نشر مقالات من قبل الأشخاص الذين هم المعنيين في القضايا الجنائية بأفعال أو سلوك الحلقة.

في معرفة صناعة هذا الإعلان لفارق مجلس الصحافة ولدعم واسع قُدم بواسطة المحررين إلى مبادئ واسعة.

لم يكن ينوي المجلس بأنّ في المبادئ المنصوص عليها ما يمنع استفسارات معاصرة معقولة فيما يتعلق بارتكاب الجريمة عندما تنفذ هذه الخطوات مع المراعاة الواجبة لإقامة العدل، ربما تكون هنالك مناسبات فيما أي من المناسبات الإخبارية قد أثرت بالإفراط من الأسئلة لمصلحة العامة، مثل عرض سوء التصرف.

أي قانون يمكن أن يغطّي كل قضية. مع مراعاة حالة الرضي بالمبادئ التي يجب أن تتوقف على التقدير والشعور بالمسئولية من المحررين وأصحاب الجرائد.

قرر مجلس الصحافة إنشاء لجنة للشكاوى خلال هذه الفترة. حرّك مجلس الصحافة المكتب الرئيسي في العام 1967م من المجلس التشريعي إلى أمانة سال سيوري السادسة. تحولت خمس أبواب فقط من موقعها الحالي لرقم واحد، بالرغم من تحولها إلى 81 شارع فار ينق دون بينهما.

وشهد العام 1967م الكثير من الأنشطة البرلمانية المتعلقة بالمستقبل التجاري لدى فليت ستريت وارتفع في دور المجالس التشريعية فوق تقدير المحابر الاقتصادي (مجلس الصحافة 138 : 1967م) ، مُكلف بواسطة (جونيت بورد) لمواظبة الأخبار.

وقد كان متوقفاً فشل هذا التقرير للأربعة صُحف القومية بنهاية 1970م إذ لم يحدث شيئا بذكر. وقع خلاف كبير داخل البرلمان خلال شهر فبراير 1967م لصحيفة (الديلي اكسبريس) ومخالفتها المزعومة لدي (نوتس) إستقال مستر لي هاورد، محرر صحيفة (الديلي ميرور) من لجنة د نوتس المهنة بالقضية. وكانت هي نفس السنة التي قُدِّم فيها تمثيل الجريمة للعدالة والتي حددت للمراسلين إمكانية أن يكتبوا حول مناور الإيحاء. وقد وجدت معارضة قوية من قبل الصحافة في ذلك الوقت بالرغم من سكرتارية المجلس التشريعي، وقد ذكر مستر (آرت هون روى

جينكس) ذكرا المجلس التشريعي عمل اللجنة التي أُنشأت بواسطتة لاعتبار كتابة التقارير وإجراءات الإحالة وتوصيتة بعدم كتابة التقرير ككل.

وقد أوصت تقارير اللجنة المختارة في عام 1968م بإيصال كل قرارات المنع لتقارير الإجراءات البرلمانية وتقنياً ما زالت غير قانونية فهناك عدد من القرارات مررت عن طريق المجلس التشريعي لدى مجلس العموم البريطانية في محاولة لحماية تقارير التطبيق كما قد حدث في الواحد من عددٍ 1729 لتأثير نتيجة مختلفة لإمتيازات المجلس التشريعي لتقارير النشر ومقاضاته. لذلك سوف يعاقب الجانحون من المستقبل بقسوة كبرى (بندلتون 1890م).

إستمر بيندلتون بإعطاء وصف بديع لأوائل البرلمانيون في العمل أمثال إدوارد كان ود. جونسون الذين التزموا بكتابة تقاريرهم من الذاكرة وعاده ما يستخدم ذرائع متنوعة كعدم نشر أسماء المتحدثين كاملة أو نشرهم في مجلته كما في (ملحق كاينت يوميول جوليفرن، تقرير إمبراطورية ليلبوت الشهيرة تحت عنوان (النقاش في قاعة مجلس الشيوخ بليلبوت) (المرجع نفسه 37).

سلّم العقيد ويليلى س كليست (OBE) لدى سكرتارية مجلس الصحافة إلى نول بول خصائص المحرر السابق على مركز ليفربول ديلى في عام 1968م بينما سلّم اللورد ديفلين لدى السكرتارية إلى آرت هون اللورد لبرس في سبتمبر عام 1969م. بالرجوع إلى البرلمان، نجد أن حماية حرية النشر لبيل كانت مفقودة للمرة الرابعة في أبريل 1970مٍ، وتم تجديدها بواسطة مستر جاسبر موري (لودلو.

أعّدت الحكومة سياسة اللجنة بموجب رئاسة لجنةٌ كينس بنفرٌ وقد حقق هذا كلياً الرغبة في تقديم سياسة التشريع وأوصى في معظم القرارات كعدم وجود قوانين. وقد أوصت اللجنة بالمقابل ما أمكن وجود تقنيات أجهزة مراقبة، وممن أن تكون هذه

التوصـيات وبشـكل عـام مفيـدة، مثـل : تطبيـق القيـود بالتسـاوي علـي الصـحافة والمـواطنين بشـكل عـام. وأوصـت اللجنـة أيضـاً بعـدد مـن التغيـرات لمجلـس الصحافة،فهي تريد أن تقلل عضوية المجلس إلى النصف، وتقديم عناصر مستقلة داخل منهجية توظيف الأعضاء. وقد شعرت بأن تؤدى هذا في تاريخ مبكر واقترحت اللجنة بأن على المجس تصنيف النظم سياسة إعلانه.

وحثّت اللجنة أيضاً الصحف بإعطاء فضل تحكيم مشابه وذو شهرة كالذي يعطي للمقال الأصلي (سياسة اللجنة لعام (18 : 1972م).

المزيد من التغيرات في مجلس الصحافة

- تم تغيير دستور مجلس الصحافة مرة أخرى في العام 1973م. وهذه المرة تم تكوين هيئة من ثلاث أشخاص ترعى لجنة تعيينات مجلس الصحافة برئاسة اللورد ريد كليف – مود. وقد أنشأت هذه اللجنة لتعيين الأعضاء.

- وقدِّمت للجنة شكاويها من ستة من اعضاء اللجنةٍ وستة من أعضاء المهنية وترأسها رئيس مجلس الصحافة والآن السيد شوكروس الذي حل محل السيّد بيرس في عام 1974م.

- تم تعيين اللجنة الملكية الأخرى في العام 1974م مع السيد موريس، وكان رئيساً لها و توفي السيد موريس في عام 1975م وحلّ محله البروفيسور أوليفر ماك جريجور. على النحو الذي ورد مالك جريجور من ,[دوريس.و أصبح أول رئيس للجنة شكاوى الصحافة في عام 1991م.

- وقد حققت اللجنة مجموعة واسعة من المواضيع الصحفية ولكن خصّصّت فصلاً كاملاً (20) لمجلس الصحافة.

- رفضت فكرة وجود مجلس الاتصالات الذي أنشئَ بموجب تمثال (الهيئة العامة الملكية على الصحافة 1977م.

- ومن شأن مجلس الاتصالات تضافرت الصحافة والبث، في حين تم إقتراح قانونا من شأنه أن يزيل عنصراً من التنظيم الذاتي.

- وقد قالت أنها تعتقد أن مجلس الصحافة يجب أن يظهر تجميعاً على أن تكون مستقلة عن الصحافة.

- فـإن الجمهـور لا يعتقـد أن المجلـس يهـيمن عليـه الصـحفيين وغيـرهم مـن الصحافة، يمكن الحفاظ على الساعات الفعّالة وعلى معايير الصحافة أو يمكن التعامل بصورة مرضية مع شكاوي المواطنين.
- واصل الهجوم على المشكلة عدد قليل جداً من أعضاء العلمانيين في المجلس.
- وأعربت عن قلقها إزاء العدد الكبير من الانتقادات التي تلقتها نوبة رضا عن النفس على ما ذعموه بأن معايير الصحافة أقل من الصارمة.
- وقال أن رفض مجلس الصحافة لتلك الانتقادات والمعارضة لتوسيع عضوية العلمانية على أساس أنه كان هيئة طوعية ذاتية التنظيم وكانت عضوية غير مناسبة وغير متناسقة.
- وأفادت اللجنة في عام 1977مٍ مع القائمة التالية من التوصيات :

1. ينبغـي أن يكـون هنـاك عـدد متسـاوي مـن العلمـانيين لأعضـاء المهنيـة فـي المجلس مع رئيس مستقل.
2. ينبغي أن يكون كرسي لجنة التعيينات لرئيس مجلس الصحافة.
3. يجب أن يكون هنالك حق الرد.
4. يجب أن يكون هناك خدمة توفيق المسار السريع.
5. يجب إعادة النظر للتنازل القانوني.
6. ينبغي أن يكون هنالك مرونة للقواعد.
7. ينبغي تزويد مجلس الصحافة بأموال كافية للإعلان عن خدماته.

8. ينبغي تناول منظمات الناشرين وأن تتفق على أن القرارات القضائية ينبغي أن تنشر بالكامل على الصفحات الأولى مع بروز مشابه لهذه القصة الأصلية.

9. يجب على مجلس الصحافة إجراء مراجعة أوسع من سجل منشورات الصحفيين المعنيين في الشكاوى.

10. يجب على مجلس الصحافة اتخاذ تحقيق ومراقبة الصحافة في كثير من الأحيان من تلقاء نفسها.

11. وأعربت اللجنة عن قلقها أنه لا يوجد حق الشكوى على عدم الدقة، والتي غالباً ما كانت الآراء تستند إلى وقائع غير دقيقة وأوصت اللجنة بأن اختلاف الرأي على أساس من الواقع يجب أن يكون سبباً للانتقاد.

- ساعدت التغيرات الاجتماعية التي إجتاحت البلاد في عام 1960مٍ معلى هذا التطور بحلول نهاية الفترة.

وفي عام 1970م كان هنالك شهية كبيرة للحصول على أخبار حرمة الحياة الخاصة للأثرياء والمشاهير.

- وقد كانت القوانين حتى ذلك الحين تتحدث عن عدم التسبب في الألم أو الإهانة على الأبرياء أو الثكلى، ولكن ليس على وجه التحديد حول الخصوصية، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تم فيها ذكر المخاوف بشأن التسلل. وكانت لجنة قانون التشهير برئاسة اللورد بورتر في عام 1940م قد سمعت دليل على أن ممثلي بعض أجهزة الصحافة قد تتسرب عن أولئك الذين عانوا من الفجيعة أو عبر التشكيك في أولئك الذين تربطهم علاقة أو تنهك مع الأشخاص الذين لديهم جرائم ارتكبوها. أو حققت شهرة ونشر تفاصيل بشكل مثير من الآليات الخاصة وشؤون هؤلاء الأشخاص.

- (استشهد في لجنة الخصوصية 41 : 1972م) ومع ذلك فإن الاهتمامات في نهاية عام 1960م نمت لتشمل التدخل على نطاق واسع في الحياة الخاصة والاحتفالات.

- كان هنالك شيء من النفير الجذري في مجلس الصحافة في العام 1977م ويرجع ذلك جزئياً على الأقل من الهيئة الملكية.

- أصبح كينيث مورجان نائب المدير الذي كان الأمين العام لنقابة الصحفيين كثيراً ما يحضر اجتماعات مجلس الصحافة، .

أصبح الأمين مديراً في أكتوبر عام 1978م، وتولى باتريك نيل منصب الرئيس من الرب شوكروس. في مايو عام 1980م، استقال من نقابة الصحفيين ومجلس الصحافة في سخط بسبب رفضها النظر في العديد من الإصلاحات التي اقترحتها لجنة 77 – 1974م، بالرغم من أن مجلس الصحافة زاد عدد أعضائه إلى ستة وثلاثين للسَماح لتمثيل العلمانيين على قدم المساواة حتى الآن، كان لينيت مورجان قد استولى على الاتجاه من مجلس الصحافة، وهو المنصب الذي كان من المقرر عقده حتى يتم إغلاقه.

- في عام 1976م قرر مجلس الصحافة تدوين في تشكيل أساس الأسبقية في العمل على الشكاوى وقواعد الممارسة. وشهد العام أيضاً إطلاق مدونة جديدة لقواعد سلوك نقابة الصَحفيين.وتم إنتاج المسودَة النهائية لنقابة الصحافة الحديثة في اجتماع اللجنة في أغسطس في العام 1974م.

- تم استخدام هذا القانون الحديث لتقسيم مسألة أخلاقية من ممارسات العمل وقانون اسم قواعد السلوك المهني من ممارسات العمل لفصل المسألتين.

- تم تقديم هذا القانون الجديد، على أساس الإتحاد الدولي لقانون الصحفيين و الذي تم وضعه لعملية الاندماج المقترحة بين نقابة الصحفيين والمعهد للصحفيين من قبل ضابط التعليم للإتحاد جورج فاينر، وكما أن هنالك وثيقة كاملة كان يفترض مناقشتها ووضع اللمسات الأخيرة على هذا الاجتماع.

- كان عدد البنود في هذه المرحلة عشرة لكل ثلاثة منهم عدة مسائل لا تزال معلقة إلى أن اللجنة رأت أن تناقش وتم قبول القانون أخيراً مع إحدى عشر بنداً في إجتماع المندوب السنوي للإتحاد عام 1975م في كرديف.

- لا يزال القانون الجديد يذكر القليل عن الخصوصية أو الأطفال حيث كان القلق حول المواد التي تم جمعها أو نشر عن الفئات الضعيفة معضلة أخلاقيا والتي كانت لا تزال تهم خطيرة المتورطين في مدونات الكتابة. ولكن التمييز الان بقوة على جدول الأعمال بند يحظر منشؤها من المواد التي شجعت التمييز على أساس العِرق أو الإعاقة أواللّون أو العقيدة أو الجنس أو العلاقات الجنسية إلى القائمة في منتصف الثمانينات.

- إقتحام الحياة الخاصة لا يزال يّعطي الجمهور والصحفيين على حد سواء بسبب القلق الكبير. تطور البث كوسيط تنبيه قادر على جلب الناس وكان أحدث الأخبار التي شهدت تحرك أكثر إلى ظهور المشاهير.

- وكان أيضاً ليصبح أول مدير للجنة شكاوى الصحافة. عين المحترم السيد زيلمان كوين رئيس في عام 1984م، وسلّم المنصب للويس بلوم كوبر الذي تولّى المقاليد في يناير كانون الثاني عام 1989مٍٍٍ.

التغير الكلي في الصحافة

- بحلول نهاية العام 1980م انتقل الناشرين من فلين شرين إلى العويل وكناري وارف، ولا يزال ينتقد سلوك الصَّحافة واعتبر مجلس الصحافة على نحو متزايد أنه ضعيف وغير فعّال وتم تعيين لويس بلوم كوبر رئيساً، لإنشاء هيئة مراجعة للنظر في سبل المضي قدماً.

- هذا وقد أوصى بمدونة جديدة لقواعد السلوك (المجلس لم يكن لديه واحد في ذلك الوقت) وإضافة خط ساخن الشكاوى. وأصبحت واضحة حتى إلى المحرر الأكثر عناداً.

وأنَّ الكتابة على الحائط تشعر بالقلق لسلوك الصحافة.

- إجتمع رؤساء التحرير في نوفمبر عام 1989م في رابطة ناشري الصُحف في لندن، وأصدر بياناً، والذي قُبل لضرورة تحسين طرق التنظيم الذاتي.

وأعلنوا الالتزام بالإجماع لمجلس الصحافة وبقانون مشترك مكون من خمس نقاط من الممارسة (مجلس الصحافة 34 : 1989م) وكان واحداً من الأسباب الرئيسية لذلك لتجنب السيطرة القانونية وليس لأي محاولة حقيقة لتطهير تصرفاتها. ومع ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة اندرياس ويتام سميث، ثم رئيس تحرير الصحيفة المستغلة، التي وضعت مدونة جديدة لقواعد السلوك (قانون محرري السلوك) بدعم العديد من الصُحف عن قانون جديد من خلال تعيين أمناء المظالم لتمثيل قراء الصحيفة.و كانت الشَّمس واحدة من عدة مما جعل اللعب كبير من تعيين بطل القارئ لدعم مدونة قواعد السلوك الجديدة.

بحلول عام 1989م، وبعض من الإصلاحات في مجلس الصحافة وضعت في مكان، بما في ذلك قانون جديد للممارسة، الذي اعتمده المجلس في 13 آذار وفي عام 1990م كانت هذه التحسينات وسيلة مقبولة إلى الأمام لنقابة الصحفيين،

والذي أعاد المجلس في عام 1990م بعد الحصول على موافقة إجماع المندوب السنوي.

وكانت الحكومة أيضاً قلقه من الصخب الشعبي المتزايد حول مدى إثارة الصحافة، وفي عام 1989م شكلت لجنة برئاسة ديفيد كلكون مراقبة الجودة (الان السير ديفيد) لتحقيق الخصوصية والمسائل ذات الصّلة. هذا وقد ركزت كلياً على الصحافة، كان البث بالفعل لهيئة الإذاعة البريطانية مع واجبها القانوني للتحقيق في انتهاك الخصوصية. وعلى الرغم من أن اللجنة جاءت باقتراحات مفيدة بشأن التعامل مع القاصرين في القضايا الجنائية، وكانت توصياتها بشأن الخصوصية الأقل ترحيباً للصناعة (لجنة الخصوصية والمسائل ذات الصلة ، 1990م).

لم تكن هذه مفاجأة، ومع ذلك يأتي على رأسها العديد من القصص كفضيحة الاسرة المالكة وحادث جوردن كاي. وكان الممثل جوردن كاي مصاب بمرض خطير في المستشفى بعد أن تعرض لإصابة بالغة في الرأس أثناء إعصار في لندن. في يوم الأحد 13 من فبراير عام 1990م تمكن الصحفيين الرياضيين جازا طومسون وراي ليفين من الوصول إلى غرفته بالمستشفى وأحذوا له صورة وقد حاولوا إجراء مقابلة معه.

أثار التقرير لاحقاً صيحات احتجاج في جميع أنحاء البلاد، الذي لم يكن مدعوماً، موقفاً حسّاساً لأحد محرري الرياضة درو روبرت سون، الذي فشل في قبول التوبيخ من مجلس الصحافة وطبع مادة ضخمة، و يدين مجلس الصحافة أنه مضيع للمساحة في القوة وشعر الكثيرون أن الفه خام دو راع.

أقيل من منصبه في وقت لاحق من قبل مجلس الإدارة الذي كان حسّاساً على درجة تثير الاستغراب من خطورة الوضع وكان هذا الحدث أدى تقريباً إلى

تشريع فوري، ولذلك لم يشكل مفاجأة عندما نشرت كلكوت توصيات قوية على الخصوصية، ودعا إلى إلغاء مجلس الصحافة والإستعاضة عنها بلجنة شكاوى الصحافة (المرجع نفسه).

وقد كانت هنالك بعض المرارة في مجلس الصحافة حول هذه الخطوة بأنها أدرجت معظم مقترحات لجنة التخطيط والتنسيق في توصيات هيئة المراجعة الخاصة لمجلس الصحافة.

ورأى مجلس الصحافة أيضاً أن توصية كلكون لإزالة واجب الدفاع عن حرية الصحافة وكان غير حكيم من لجنة شكاوى الصحافة حيث كانت لها اهتمامات أخرى حول الهيئة المقترحة :

1- أنه لن يتلقى الشكاوى من الطرف الثالث.

2- لم يسمح لها بالتحقيق من إدارك ذاتها.

3- أنه قد كان مطلوباً في عضوية العلمانيين.

بالرغم من معارضة الهيئة الجديدة من قبل مجلس الصحافة، كانت جماعات العمل التي قامت بإعداد مجلس معايير الصحافة المالية (pressbof) لتمويل وتطوير لجنة شكاوى الصحافة مع مدونة جديدة للمارسة.

كانت أعضائها التأسيسية : جيش الشعب الجديد، ، المؤسسة العامة للتقاعد، والجمعية الاسكتلندية للصُحف اليومية.

وقد حوي مجلس الصحافة على عدم التخلي عن ولايته، بدعم رئيس من قبل أعضاء العلمانيين والنقابات العُمالية.

ولكن بسبب الصحافة، كانت لجنة شكاوى الصحافة الجديدة مع التمويل ومجلس أخطر على مقض، ليغلق في ديسمبر كانون الأول عام 1990م مكتبها والمكاتب التي استولت عليها لجنة شكاوى الصحافة.

وقد أوصى كلكون، بأنه ينبغي أن تكون الفرصة الأخيرة في هذه الصناعة وأن تكون الذات التنظيمية ، وحذَّر من مواصلة وسائل الإعلام إساءة التصرف، و ينبغي أخذ تنظيم قانوني حذر، وأشار إلى فترة اختبار مدتها سنة واحدة ولكن تم وضع معايير بانخفاض نحو حسن السير والسلوك.

بدأت لجنة شكاوى الصحافة الجديد العمل في يناير 1991م سيطر من قبل ممثلي الصناعة ومعظمهم من المحررين، وهو ما فعلته سمعته الجيدة قليلاً لإنتخاب ممثليهم من أجل أن يُنظر إلى اللجنة بصفة مستقلة حقاً لهذه الصناعة. وقد أوصت أيضاً بأن تعيينات اللجنة ينبغي أن تكون (الحرية واضحة لتعيين الكل من أنها تعتبر أفضل مصدر مؤهل) (المرجع نفسه).

قرر دستور اللجنة بشأن لجنة شكاوى الصَحافة أكبر قليلاً مما كان متصوراً من قبل كلكون، ستة عشر بدلا من اثني عشر وقررت أيضاً أن ممثلي الصحافة يجب أن يكونوا من المحررين أو كبار الصحفيين. حتى الآن لايوجد لديه ممثل للصحافة او أي شيء آخر، غير محرري كلكوت الأمر الذي أعشب الكثير مع من في النقابات الصحفيين الذين رأوا في ذلك وسيلة للإستفادة من تورط النقابة مع الهيئة الجديدة. هذا هو أحد أسباب الكراهية للإتحاد القومي للصحفيين ولجنة التخطيط والتنسيق.

حتى أن أعضاء اللجنة الخمس المشار إليهم في أول المجلس لم يكونوا مستقلين تماماً، وأعزوا ذلك ل(توفس د.بروفس) بواسطة باول فون. وكان بترأس

اللجنة اللورد ماك جورج ومعه بعض من فريقه للإعلان لمعايير السلطة الحاكمة (ASA) (معايير إعلان السلطة الحاكمة)الذِين يعتبروا ذوي خبرة في التعامل مع الشكاوى ولكن لا تسير لأشياء دائماً بيسر مع متغيرات كل نظام. وبنهاية العام إستقال المدير كين مورقان، المدير السابق لمجلس الصحافة، وحلً محله مارك بولند من بالسُلطة الحاكمة للمقاييس وليس هنالك شك بأن مورقن قد أُجبر على ذلك، وقد نظم للتحدث حول ذلك.

رفضت لجنة شكاوى الصَحافة الرجوع عن طريق كالكيون إلى العمل في الدفاع عن حرية الصَحافة وعن رؤيتها العديدة كنتيجة لسوء الحظ كيف لهم أن يتحولوا، وهل لسلوك الصَحفي قياسياً إذا ما كانت حرية الصَحافة تبدو كعارضة فرحى؟ بالتأكيد المدافع الوحيد لسياسة عمليات الإحتلال كان حرية الصحافة لكتابة أمور بشأن العامة، ومع ذلك تمت صياغة القانون من ممارسة برئاسة لجنة باستي، تم رئيس تحرير أخبار العالم. وهذا ايضا لإثبات مصدر لاحق من الحرج للجنة عند الشكوى الأولى، بأن يتم التعامل مع ما كان ضد أخبار العالم.

وكان يحتوي قانون الممارسة هذا (كما أديت سابقاً) ،على حماية مصالح العامة ضد قضايا التدخل والاحتلال ،إستمر النقاش حول تجاوزات الصَحافة مع فضيحة المالكة من خلال 1990م في وقت مبكر فعلاً عن سلسلة من الطائشين من قبل السياسيين. يجب أن يكون انتخاب 1992م جانباً للعب في شرح ماهية عدم إشعال وإدخال قوانين الخصوصية0 وعلى الرغم من الخبرة في الحياة ادَعى المواطنون معايير إعلان السَّلطة السابق، الذي أمضى بعض الوقت في إعادة بناء أنظمة الشكاوى التي يستخدمها لجنة شكاوى الصحافة بإتباع النموذج وتستخدم من قبل ASA.

وبسرعة أظهرت لجنة شكاوى الصحافة نفسها لتكون فعّالة وباحتياج مدهشاً الخصوصية وبواسطة الصحف مما أدى إلي مزيدا من دعوات التشريع : وصية المالكين الرئيسيين يفسرا ما طلب من ديفيد كلكوت لإعداد التقرير الثاني عن الصَّحافة، وعلى وجه الخصوص فعالية لجنة شكاوى الصَّحافة.

الأول أخذ صوب عادية (دوك اوف بورك) أثناء عطلته الخاصة، وبعد انفصالها رسمياً من دوك أظهر كيف أن الجمهور يمكن له أن يدين مخيلة الصالحين الذاتية والنفاق على حد سواء ، ووسط إدانة واسعة من الصَّور التي نُشرت ولأول مرة في صحيفة ديلي ميرو (في يوم الأربعاء) ومن ثم من قبل المراقب من الصحف التي تباع لها.

وذهبت ديلي ميرور إلى أبعد من ذلك لإنتاج أخبار فريش في صباح الخميس للمدينة. وهذا أيضاً إلى حد سواء، اكتوى بنار الهجمات التي أثارت هذه المنشورات وكانت الأوراق أكثر جزراً عندما قدّمت أشرطة يزعم أنها من محادثة هاتفية بين الأمير ويلز والسيدة كاميلا باركر بولز على وسائل الإعلام بعد نشرها في الصحيفة الاسترالية (التي يملكها روبرت مردوك وهو صاحب الأخبار الدولية لناشري صُحف الشَّمس اليوم والتايمز.

وأصبحت معظم الصُّحف وبشكل رهيب وذاتي تدين ذلك من جهة باعتبارها انتهاكا للخصوصية، بينما على الجانب الآخر من مضمونه : ما يكفي الأثر دون أن يوضح ما كان في محادثة.

ونشر المراقب في صحيفة الرياضة وجهة قوة صحافة المحافظة للمحادثة بالكامل وفضحها بأنها صبيانية وقذرة. كما رفضت منظمة الصحافة نشر النسخة بشكل عام وإرسالها للصُحف التي قامت بطلبها بشكل خاص، فيما تجاهلت عدد من

الصحف القصة السابقة ومن أين وجد ذلك التسجيل من أجل دناءة طبيعة المحادثة بصورة كبيرة.

وفي هذا الحادث وكما ورد في قصة التنازل من عام 1930م، أعطى نشر محدد لقصة أكثر تأثيراً من نشر كامل فعلياً، مع فائدة إضافة تتمثل في السَماح لوسائل الإعلام إلى التظاهر بأنهم كانوا يتصرفون بمسئولية.

تلت ديلي ميرور خطا مشابها، عندما دخل في ميزانية تسرب الصحف في نوفمبر 1996م، ورفضها لتستقبل القصة فقد عادت الصحف إلى الإشارة وسط الكثير من الغرور حول موقعها المسئول. وفي اليوم التالي، كانت قد نفذّت الامر وبما فيه الكفاية من الانتقادات وذلك من الشعور بإخبارها إلى غرابة أنه لم يتم تشغيل الوثائق المسربة لأنها لم تكن مثيرة للاهتمام بما فيه الكفاية ، ربما كان صحيحاً. كانت القصة حول تسليم ظهر الوثائق المسربة أفضل من نشر التسريبات الضارة.

وقد أوردت لجنة شكاوى الصحافة في تقريرها في أكتوبر 1992م، بعض من الأسباب التي رأى أنها فعَّالة وأصبح أكثر من ذلك. واستمرت كذلك في أنه كان هنالك نقص في الدلائل الإحصائية من الانتقادات الخطيرة من القراء. كما أدّعت أيضاً بأن هنالك نقص في المؤن بالنسبة للشكاوى حول التدخل في الخصوصية وقليل حول المضايقات. قدّمت لجنة شكاوى الصَحافة ملف من 76 صفحة إلى السير ديفيد كالبون، بما في ذلك الإحصاءات التفصيلية لدعم الرأي هناك مبرراُ للتدخل القانوني في واحدة من أعظم الحريات، حرية الصحافة (تقرير لجنة شكاوى الصحافة 5 : 1992م ، No 14).

وقد قدم هذا عبوة مثيرة من الديدان التي أستغرق فيها يكلون لبعض الوقت. رفض تقرير كالكون الأصلي وخصوصاً شكاوى لجنة الصحافة فرصة النقل لدى حرية الصحافة وبالفعل قد كان هذا واحد من أسباب إعتراض عدد من الناس على التغير من مجلس الصَحافة على لجنة شكاوى الصحافة.

وكان ذلك في أبريل 1991م،و بواسطة حلول خاصة أضافت لجنة شكاوى الصَحافة بنداً لأهدافها حول حرية الصَحافة وبعام 1991م في يونيو كانت اللجنة قد إشتملت على واجباتها : واجب تطور مؤلف عموم الحريات يشمل : حرية التعبير والحقوق العامة والمعرفة والدفاع عن الصَحافة ضد الإلحاح غير المناسب من قبل الحكومة (تقرير رقم 1 ، 1991م : 4 لجنة شكاوى الصحافة).

سجل كالكون في تقريره بأن اللورد ماك جرجور قد أكد له بأنها لم تكون طرف في مسئولية اللجنة لتكون لإدارة حملة المجلس (كالكين 16 : 1993م) وقد إتبع هذا بواسطة مقال بصحافة المملكة المتحدة برأس الجريدة الرسمية : إختبر كالكيوت بمرور لحرية الصَحافة (المرجع نفسه)، والتي إحتوت على معانيه مع اللورد ماك جريجور وقد تحدث ظاهرياً عن رؤية مضادة .

وقد سجّل كالكيوت لاحقاً، محادثة مع ماك جريجور حول إدعاءه الذي كان مسار تمثيل في رؤياه (كالكيوت 17 : 1993م) كالكيون كاستعراض جديد كان سريعاً وقد سمي كمثار للجنة شكاوى الصحافة داخل بروز مفاجئ في النشاط والتقرير الشهر التالي أيضاً احتوى على كتابة العدد بقلم رئيس التحرير وكيفية التهجئة، وكيف يجعل لـ لجنة شكاوى الصَّحافة وجود على نحو واسع ومعروف وكانت ملكية بالتأكيد للشكاوى من اللجنة التي لم تكن جيدة في صناعة نفسها إلى الأفضل ليعرفها العامية.

أعلنت الآن، أنها قد أنتجت كيفية تقديم شكوى للنشر والمعلومات وورقة عن اللجنة بألف نسخة من ملصقات الإعلان مرسلة إلى المكتبات العامة والصَّحف كتبرع للإعلانات لـ لجنة شكاوى الصحافة.

وقد أعلنت اللجنة عن عزمها على أن تدرج في جميع تلفونات المملكة المتحدة من العام التالي و يفعل كما بطبيعة الحال الآن.

تفاخرت اللجنة حول العروض التي توضح دورها للنواب والمحررين والطلاب ومجموعات المستهلكين، على الرغم من أن هناك أدلة غير مؤكدة تشير على أن هذه لم تكن على أوسع نطاق تقني للجنة شكاوى الصحافة التي تريد منا أن نصدق ذلك.

قد كان السير ديفيد كاليوت غير مقتنع بقضية اللجنة وكان قد أخبر عنها في لجنة شكاوى الصحافة صعوداً وذو هيئة قانونية تم وضعها في مكانها.

وقد أوصى السير ديفيد بأن الطريق الوحيد للمُضي قُدماً هو شكاوى الصحافة وقانونية المحكمة التي من شأنها أن تكون قادرة على تنفيذ الاستفسارات الخاصة، ووضع مدونة لقواعد ممارسة فرض الغرام والتكاليف، ومنح التعويضات ويتطلب إستجابة إلى ضبط الاستفسارات.

وقد أوصى التشريع الجنائي أيضاً للاقتحام المادي والضرر الجديد من إنتهاك للخصوصية، ودعا إلى تشديد القيود على الإبداع في حالة المحكمة أثناء المحاكمة.

وفي الحال، وبعد أن سلك التقرير (أمين الدولة للإرث القومي ديفيد ميليور)، الذي أنذر من قبل الصحافة حول السراب، بعد الإبلاغ عن الصالون) حيث وجد أنه قد شرب هنالك لنفسه، كما زعم بعد أن أدلى للنيابة بأنه أُجبر على الاستسلام كإدعاء وجعل منصبه لا يمكن الدفاع عنه. وطبيعة خطر التعرض للوزارة الخارجية،

والمسئول عن لجنة التراث الوطني وعن خصوصية البيانات في يوليو 1992م بالتوازي مع وحلكون، وعاد إستعمال مارس1993م. تم إخطاره بها السيد جيرالد كوحمان نيرو، وخرجت بعدد من التوصيات بشأن مستقبل التنظيم للجنة شكاوى الصحافة وقال أن هذا النصح يجب أن يظل تطوعياً، وإلى فرض السيطرة القانونية في المرحلة، وقد كان صائباً لما أراد بالإشارة إلى لجنة شكاوى الصحافة التي قدمت لجنة التراث الوطني بثلاث وأربعون توصية تشتمل على الآتي :

- ينبغي أن تتضمن عقودات المحررين والصحفيين وعقود العمال بالإشارة إلى مدونة الصورة.
- يجب على الصُحف تعيين ممثل للقراء.
- يجب إدخال قانون حماية الخصوصية.
- يجب على لجنة الصحافة استبدال لجنة شكاوى الصحافة مع القدرة على فرض الغرامات والتعويضات للنظام.
- يجب تعيين أمين مظالم الصحافة القانوني، مع القدرة على الإشراف على صياغتها وموقعها من التراجع والاغترار وتشكل الغرامات وتأخر الدفع تعويضات (لجنة التراث الوطني لعام iiixxvi : 1993م).

وعدت الحكومة في عام 1990م جلب القوانين الجديدة، كما أوصى بها كالكيون، ولكن بحلول إنتخابات 1992م مازالت هذه الوعود لم تُقدم بعد. وقد أصدرت الحكومة ورقة التشاور الإلكترونية على التعدي على الخصوصية بنهاية شهر يوليو 1993م والتي كانت أشياء قوية إلى حد ما بأن تقول عن هذه القصة وقليل جداً عن القضية الفلسطينية).

أطلق اللورد ماكاي وزير العدل، ورقة مع الرأي القائل بأن الوقت قد حان، ونور حق جديد مع الخصوصية وابدأ هذا من قبل لجنة الإرث الوطنية.

وقد عارض ذلك، على الرغم من قبل مختلف المحررين، وهُجم بقوة في وسائل الإعلام. والمثير للدهشة إعلان الحكومة التأخير إلى أجل غير مُسمى في نشر الكتاب الأبيض من مارس 1994م. لم تكن لجنة التراث الوطني هي الوحيدة في محاولة الحصول على المشاركة مع أخلاقيات وسائل الإعلام في عام 1993م، والمفوضية الأوروبية أصبحت أكثر قلقاً خلال السنوات القليلة الماضية، وأراد أن تكون التعليمات البرمجية الخاصة به من الأخلاق المتقدمة. وقد قضت لجنة شكاوى الصحافة معظم حياتها في محاولة بشكل محموم لتغيير محاولة لمواكبة التتار المستمر من النقد.

تقرير كاليوت وتقرير لجنة الإرث الوطنية الصادرة من (بريس بوف) بياناً بعنوان تعزيز التنظيم قانون حالة الطوارئ في 4 أيار 1993م ، حيث أعلنت سلسلة من التدابير الرامية إلى كاليوت لتعزيز ثقة الجمهور في المبادلات من الخبر على حد سواء لجنة شكاوى الصحافة ورحبت لجنة شكاوى الصحافة المستقلة بلجنة شكاوى الصحافة و بسرعةٌ بريس بوفٌ ، ولأول مرة وافقت على تغيير العضوية منذ تأسيسها في يناير 1991مٍ واستقلت اللجنة لتعمل باستغلالية تامة. وكذلك لمواجهة أي من المفاهيم الخاطئة بشأن وضعهم المستقل.

وسوف يتم تغيير عضوية اللجنة لضمان الأغلبية العلمانية التي تتكون من رئيس مستقل، ثمانية أعضاء غير الصحافة وسبعة من المحررين تقرير رقم (17، 5 : 1993م للجنة شكاوى الصحافة).

ثانياً : عُرضت على لجنة شكاوى الصحافة ووافقت على القبول والتصديق النهائي من قانون مكون من عشرة من الممارسين، وعلى الرغم من الإدعاء دائماً بأن واحداً من لجنة شكاوى الصحافة كان عبارة عن قانون وضع للمحررين، ويقول الإتحاد الدولي للسياحة في التصديق على قانون بحلول نهاية عام 1998م، وكان على اللجنة بعد الاستخدام لسلطة الاعتراض على التغيير علناً، ولكن مع المحرر، بعد وفاة الأميرة ويلز، كما يمكن افتراض أن تغيير المخطط لها في القانون تم إبلاغه لرئيس اللجنة قبل شرحها الذي يكفل للجنة بعدم وضعها في موقف محرج، ورفضت التصديق علناً على فرصة المدونة التي قدمت للورد ويكهام وفي وقت مبكر للدورة الجديد كرئيس، وأنه غير سعيد مع بعض العناصر، وإن كانت إعادة كتابة الرئيس على حد سواء هي المطلوبة والمخطط لها. وجاءت فرصتة مع وفاة الأميرة ويلز، وقدم في يناير 1998مٍ من القانون الجديد، كما كان التغيير القادم لإقامة خط المساعدة لأعضاء بول الذين أشعروا بأن القانون على وشك أن يتم اختراقه فيما يتعلق بشئون تفاخر اللجنة أيضاً حول الأطوال فقد ذهبت إلى إعلان نفسها.

وإدّعت اللجنة نفسها، أن 250,000 لقيمة مساحات إعلانية يتم التبرع بها، وان 130,000 نسخة من (كيفية تقديم شكوى) وزعت في إثنتا عشر شهراً السابقة، وبالإضافة إلى ذلك، عبثت لجنة القانون بالتعريفة الملكية الخاصة في الأعوام(يوليو 1993م ، أكتوبر 1993م ، فبراير 1995م).

واتخذت أيضاً القيام بمفردها للتحقيق والتعليق على الثرثرة، على الرغم من صعوبة معرفة ما إذا كان هذا متعمداً لسياسة الخصوصية، أم مجرد خدش للورد ماك جريجور لأخذ أي فرصة لكسب الدعاية لإظهار فعالية اللجنة.

وفي نهاية عام 1994م توقعت الصناعة بمنهج غريب الأطوال لدى ماك جريجور للجنة، حيث كان ينبغي الهدية للعقب الشعبي تحت ستار من التفكير

الرصين والفصل في القضية، وكان ماك جريجور على الخطوات الأولى لساحة سالزبورى لمعالجة كاميرات التلفزيون عن الصحافة.

(تجريب أصابعهم لأشياء نفوس الآخرين) وعندما يكون التحدث خارجاً، وهو ليس إلى أي مكان كما وجد. وتم إغلاق نتبكس لإعتقاده بذلك و بدأ ليؤثر على قراره. وفي في نوفمبر 1997م. خبأة بعناية الجماعية المشتركة وعندما أنهى د. ماك جريجور من منصبه في ديسمبر 1994م وكان إستبدال اللورد ويكهام السابق رئيس، قرين تانشر أمين الدولة لشؤون الطاقة وأول مجلس العموم وشئ التايلاندية. وكان ينظر بلا شك من قبل اللجنة وعلى مكتب مستشار رئيس الوزراء بين الحكومة والصحافة الدبلوماسية والحنكة. باعتبار سلسلة الموهوبين مشغل يولي بمحال عشر والسير على الحبل المشدود على نحو فعال من شأنه وتذكيرها لإدخال تشريعات الصحافة نحو لجنة شكاوى الصحافة وبدأ وضع بعض من أعضاء للجنة. وكانت نيتة لضمان غالبية الأفراد من مجلس الاستثمار البريدي، وكانت كل لجنة تعمل على هذا النحو.

تم تغيير سجناء الرأي لنظامها الأساسي لتعكس اهتمام السير ديفيد كلكوت على التعيينات في مهمة لسوء الحظ للجنة شكاوى الصحافة التي كانت تعمل في خرق تلك العناوين شمال شرق من ذلك الحين، كما أشار السيد ويكهام إلى وزير الدولة في وزارة التراث القومي في يم 19 يونيو 1995مٍ : إذا ما كان هذا غير مفتوح ومستقل، ومن الطبيعي أن يُلقي ظلال من الشك على نزا هات التعيينات وبالتالي الاستياء العميق ليكتشف أن نظام التعيينات، نتج من4 خروقات لمراده لتكوين الجمعيات (وزارة الإرث الوطني9، تعامل مع هذا على الفور.

حتى أن ويكهام كان قد عين لجنة التعيينات التي كتبها (بريس بوف). حيث قام بتغييرها ويكهام و عين المرشحون العموميون الثلاثة للجنة التعيينات. وكان كوم

هو الرابع كما كان الرئيس بريس بوف هو الخامس. تأخرت العديد من التغييرات بوزارة التراث القومي إلى أن استجابة الحكومة لتقرير لجنة التراث الوطني ولكن في النهاية بقى السيد (JPMP) هون لفترة كافية لإنتاج في 17 يوليو 1995م، وهي وثيقة تحدد سياسة الحكومة على الخصوصية وهذا جعل من الواضح أنه وعلى الرغم من أن الحكومة ليس لديها اعتراض على التشريع الجنائي على انتهاك الخصوصية من حيث المبدأ، ورأى أنه لم تكن قادرة على بناء التشريعات التي قد شُرّعت، لذلك فإنه لا توجد لديه خطط فورية للتشريع يفي المنطقة هذه، وعلى الرغم من ذلك، وعدم القدرة على بناء التشريعات الجنائية ووثيقته التي استطاعت أن يشمل تعريف إقتراضية من الخصوصية، فإن التقرير أشار إلى أنه لا يمكن الرفض وقد أشارت الصناعة إلى أنه يرغب في تبني شكل أكثر تشدداً من الكلمات على الخصوصية ، لما ترحب الحكومة بمثل هذه الأحوال من التعليمات البرمجية، والتي ربما يكون عوناً للصناعة.

ترحب الحكومة هذه، في أنها تعتقد أنه قد يكون من المفيد لهذه الصناعة، في تكرير أنها رمز لمعرفة ما علاج المدني واحترافيتها التي قد تبدو عليها.

لذلك يحدد أنيكس (B) الكيفية التي قد ضيقت بها التشريعات (المرجع نفسه : 16).

أستجابة الحكومة إلى تقرير لجنة الإرث الوطني بالتعامل مع أربع قضايا رئيسية :

- يجب أن يكون التنظيم طوعاً أو قانونياً، حيث أن الحكومة لا تشك في اعتقادها من حيث مبدأ التنظيم الذاتي للصناعة وهو أن الكثير المفضل لديها يشعر أيضاً أن هذا ينطبق على المبادئ الوطنية في صناعة الذات العادية،

ويشعر أن هذا ينطبق على خطة لجنة التراث الوطني للمحقق (المرجع نفسه : 3).

- يجب تقديم القانون الجنائي : تقول الحكومة في اعتقادها أنها مازالت تعتقد في تنظيمها الذاتي وفي أي قضية، وفي صعوبة بناء التشريع (المرجع نفسه : 13) .
- يجب توفير العلاج المدني مع وجود الحق القانوني للخصوصية، التي لا تشعر بها الحكومة كما يجب أن يستمر التنظيم الذاتي. (المرجع نفسه : 16).

وذهبت {لجنة شكاوى الصحافة} إلى إجراء مزيداً من التحسينات لضمان التنظيم الذاتي، ويمكن إجراءه في العمل وتحمل الثقة العامة. (المرجع نفسه : 8).

وكانت الحكومة واضحة جداً حول ما توقعه اللورد ويكهام حول ما ألقه في خطابه في الفصل الثاني من إستجابة الحكومة، حيث قامت بوضع عدداً من الاقتراحات، بعضها وُضع محل التنفيذ فعلاً، والبعض الآخر لم يُنفذ بعد.

- رحبت الحكومة بتغيير ويكهام لنظام التعيين، مما يسمح إلى أوسع عضوية من لجنة التعيينات من الانتقال إلى الأغلبية العلمانية في اللجنة نفسها.
- الصحافة الخط الساخن: هذا من شأنه أن يسمح للمحررين مناقشة القصص الحسّاسّة لدى لجنة شكاوى الصحافة قبل نشرها، وفي الوقت الذي استجابت فيه الحكومة للجنة الإرث التي مازال مخطط لها. ولكن يبدو الآن أن العمل على الأقل وعلى أساس ما كان من اللورد ماك جريجور الذي كان يعارض هذا من قبل نشر الرقابة.

- إجراء التحسينات : رحبت الحكومة بخطة وأحكام من القبول والتحقيق في الشكاوى الطرف الثالث وقد سمى هذا التفاؤل اعتماد أهداف الأداء على قرار ميثاق طلب المواطن، وتطبيق ملخصات أوفى في المحكمة.

- كتابة المدونة في عقود : ذكر ويكهام بأن كتابة المدونة كان تدريجياً وبإدارية في العقود لدى محرري العمل، والموظفين ومن هؤلاء الصحفيون. وهذا ما قد رحبت به الحكومة لكنها كانت تنتظر مزيداً من الأدلة على عقوبات تأديبية، وهي تعتبر مسألة في غاية الأهمية، كما تعتبر ذو أهمية فاصلة في الحالات المناسبة، كلجنة من توصيات الأحداث(المرجع نفسه : 33).

- صندوق التعويضات : ترغب الحكومة في التمويل ، وكيفية تعويض هؤلاء الذين تم التعدي عليهم من قبل الصحافة لخصوصيتهم، كما لم يذكر ويكهام هذا في رسالته على أمين الدولة فيرجينيا بونومولي، التي ذكر في رسالتها بأن الحكومة قد رحبت بفكرة صندوق التعويضات الذي سيقدم شكل من أشكال التأمين، حيث لا يوجد هناك طريق للشك فيه ويوجد فيه مساهمات أوراق مختلفة يمكن تقييمها (المرجع نفسه). مع عدم موافقة الصحف لذلك. كما حدث جدلاً حول كيفية تعيين العديد من أصحاب نظام يصل إلى بناء صندوق التعويضات مع مساهمات متنوعة من الأوراق مثل جريدة ستورتت أوكي، وأخبار من العالم ، وكيف يمكن أن نقارن مدى الإنتهاك والقصد من الورقة، والأضرار التي لحقت بهم؟ ومحتويات المدونة من الممارسة، بينما قُبلت من اللورد ويكهام في محاولة تطوير القانون، وقد أوضحت الحكومة ذلك بأن عدداً من التحسينات الخاصة بالسن لا تزال هناك حاجة لها. كما كانت هنالك أيضاً حاجة إلى لجنة شكاوى الصحافة في صياغة مدونة في وقت كافي كليا في الحفاظ على لجنة القانون وهيئة شكلتها بالعلاقات العامة المحايدة برئاسة السيد

ديفيد للغة الإنجليزية من اسونشيتد للأخبار كما في هذا القانون الذي تسببت فيه لجنة شكاوى الصحافة ببعض من المشاكل.

وقدموا مسرحية كبيرة من إتحاد كرة القدم وهي أن المدونة التي وضعتها هذه الصناعة، وعلى الرغم من أن اللجان المدونة لجميع المقاصد والإغراض والمحررين، وبالتالي تُعتبر معيبة لاختيار النفس فهذا لا يعطي لجنة شكاوى الصحافة ع (2) ويقولون بأنه ليس قانون لجنة شكاوى الصحافة، ونجد أن هذه العلاقات للمحررين في النظام أكثر بكثير من أولئك المحررين المشاركين في مقدمته إلى النائب السنوي للجنة التخطيط والتنسيق في محادثات حول ما يراه العامة حيث الأهمية لمجلس الاستثمار البريدي : (نحن اتخذنا أخيراً قباله الإختبار وإعطاء الضوء الأخضر للحصول على العمل وإعطاء الدرجة الأولى للتعامل مع خدمة الشكاوى للجمهور (2 : 1995مٍ لجنة شكاوى الصحافة). ويوضح بأن هنالك ثلاثة أشياء حدثت لإقناعه بأن التنظيم الذاتي هو الطريق إلى الأمام.

1. جددت اللجنة إستغلالها عن هذه الصناعة التي تدفع لذلك.
2. أصبحت لجنة شكاوى الصحافة الآن أكثر اتساقا وتطبيقاً من مدونة قواعد الممارسة.
3. يوجد هنالك تنامي للثقة في النظام من قبل الجمهور (لجنة شكاوى الصحافة 1995م)

وأشار اللورد ويكهام إلى زيادة الشكاوى كدليل على ارتفاع الثقة. فقد ارتفع عدد الشكاوى في عام 1995م ما يقرب من المائة يوم في عام 1994م بارتفاع "20508" عند الأشخاص العاديين الذين يضيعون الوقت بالتشكي لدى هيئة غير فاعلة، تلقى مجلس الصحافة في عام 1995م وتم إقناع عدد قياس من 1588

شكوى لدى اللورد ويكهام، وقد كان هذا رقم مرتفعاً جديداً تماماً أدى إلى الثقة في لجنة شكاوى الصحافة بدلا عن انخفاض معيار الثقة وإثارة المزيد من الشكاوى على الرغم من أن اللورد ويكهام قام بإجراء تغيرات واسعة لدى لجنة التخطيط والتنسيق، إلا أنه مازال صقلاً للمنظمة فقام مارك بولاند، مدير الشباب بتولي السلطة من كتب مورغان في عام 1992م، وانضم له الأمير، لدى صحافة ويلز مع المدير الجديد في المكان نفسه، بينما كان ويكهام معهم فعلياً. واستمرت الشائعات حول التوترات بين ويكهام والسير ديفيد. ورئيس بريس بوف لدى ممارسة اللجنة. هذه اللجنة من المحررين ورسمها لمدونة السلوك التي يستخدمها ويكهام للجنة اللورد، وهي التي قد أعرب عن عزمه على إعادة النظر في مدونة قواعد السلوك، والطريقة التي تم إستخلاصها عنه. المحرز في رسالته إلى وزير الدولة ويكهام أنه غير راض عن لجنة القانون التي تتألف فقط من المحررين. وهو ما يبدو من القانون، إذ لا تنبغي أن تتألف فقط من المحررين والذي عقد تحت رعاية كريس بوف "شعبة الإرث الوطنية 28 : 1995م".

وكان ويكهام قد قام بتشجيع منظمات خارجية للتعبير عن وجهات نظرهم حول مدونة السلوك، وكان حازماً في تقريره ،حيث أعرب عن قبوله للقوانين الجديدة التي كانت مرضية تماماً للجنة، في حين تقبل السير ديفيد من ناحية أخرى القانون، بشرط تصديق اللجنة من قبل القانون وبشكل حاسم، وقانون الصناعة الخاصة، على الرغم من أنه يجب تصديقها من قبل لجنة شكاوى الصحافة المستقلة نافذة المفعول. وهو حقيقة أن القوانين قد صيغت من قبل الممارسين لهذه الصناعة والتي تضمن الالتزام الذي لا يتزعزع من جميع قطاعات النشر في الصحف والمجلات إلى التنظيم الذاتي (11 : 1995م لجنة شكاوى الصحافة) ديفيد على بقية تقاريره ولتوضيح عدد من التغيران التي كانت اللجنة قد أدخلت عليها قانون في السنوات

القليلة الماضية. وكانت نيته إثناء المدونة على اللجنة، وعلى الرغم من أنه نجح أيضاً في تقربه عن أوجه القصور في القانون كعناصر مدمرة للحاجة المستمرة لتغيير جهد اللحاق بركب الأحداث.

وفي نهاية أكتوبر 1996م : أعلن اللورد ماكاي من كلاش فيرم، ثم وزير العدل في معرض لرده على سؤال في مجلس النواب واعتزام اللوردات لتمويل الحكومة، ونشر ورقة تشاور حول قانون جديد يمنع دفع أو عرض أحد الشهود في محاكمة وشيكة الإعلان عن مقترحات ودعوة تعليقات، وأدان ما سماه انتهاكات واسعة النظام وصارخة لقانون لجنة شكاوى الصحافة وأوضحت وثيقة التشاور الصادرة عن قسم رئيس مجلس اللوردات بأنه التاسع عشر الذي يصل إليه، ويعتقد شهود عيان بأن المدفوعات قد قُبلت من وسائل الإعلام في محاكمة روز ماري الغربية.

مع وجود أو إمكانية الدفع عن طريق وسائل الإعلام وزيادة خطر أدلة الشاهد ولذلك تعتبر الحكومة أن هناك حاجة إلى تشريعات للتعامل مع التهديد الذي دفع على شهود تم تشكيلهم لحسن سير العدالة. لم يمنع تنظيم الصحافة الذاتي المدفوعات في حالة الغرب أو غيرهم (وزارة العدل 1996م). بالإضافة إلى ورقة إشارة طلب على ما إذا كانت المدفوعات، ويجب حظر عروض الدفع وطلبات الدفع، وعلى أسئلة محددة تتعلق بما يلي :

- ما إذا كان ينبغي إتخاذ حظر شكل ازدراء المحكمة أو جريمة جنائية.
- فيما إذا كان خطر المساس الإجرائي يحتاج إلى إثبات.
- فيما إذا كان القصد للتدخل في سير العدالة يحتاج إلى إثبات.
- في أي مرحلة يجب أن يبدأ الحظر.

- فيما إذا كانت هنالك أي مدفوعات. (المصدر نفسه).

كان اللورد ماكاي قلقاً ،من أن شهود عيان قد يقفلوا شيئاً من المحكمة بشأن أدلتهم وأن تترك شيئاً حصري لوسائل الإعلام، أو أن الشهود قد يخالفون في أدلتهم من أجل جعل قصصهم أكثر إخبارية كما قد يصبح الشهود ملتزمون أيضاً وذلك لحسابات خاصة بهم، وبأنهم سيكونون مستعدين لدراسة نقاط وضعت لهم في المحكمة. وحتى عندما كان الشهود مذبذبون في آرائهم بفعل العقود، فإن اللورد ماكاي كان يعتقد بأن المرجح إستجواب مَنْ مِنْ شأنه أن يعتبر وجود عقود مما يشير إلى أن أدلتهم قد تكون معينة، وبذرة شكوك في أذهان المحلفين. وقال وزير العدل بأن المدفوعات إلى الريس والشهود لإضرار سلامة إقامة العدل. وأشادت الحكومة أيضاً إلى أن قانون لجنة شكاوى الصحافة في الممارسة لا ينطبق على البث الصحفي (وزارة التراث القومي بيان صحفي 30 تشرين الأول 1996م).

المجلس التنفيذي الوطني نقابة الصحفيين، والتي ناقشت ورقة استشارية في اجتماعها في ديسمبر 1996م أنه ينبغي أن يكون هنالك تعزيز للقانون، وأن ازدراء قيود المحكمة يجب أن تمتد لتغطية هذه المسألة. وقد وافقت لجنة التراث الوطني أيضاً بأن يكون هناك تمديدًا وعلى الرغم من أنهم يعتقدون بأن هناك قانوناً جديداً، كما أيّد مجلس نقابة المحامين امتداداً للتشريع على دفع الشهود.

عارض عدد من المحررين ولجنة شكاوى المجلس نفسها التغيرات التي تنُص على أن القانون كان قادراً على التعامل مع المشكلة، على الرغم من حالة روز ماري الغريبة مما يشير إلى أن هذا الأمر لم يكن كذلك. وكان مشروع القانون كما جاء في حزب العمال إلى الحكم في يونيو 1997م قبل مشروع تمكين القانون.

تغيير الحكومة :

أحدث تغيير الحكومة في عام 1997م بعض الآراء الوليدةٍ ، فقد أوضحت حكومة العمل منذ البداية أن التنظيم الذاتي هو النهج الصحيح، وأنه لم يكن ينوي تطبيق الرقابة القانونية أو تشريعات الخصوصية.

وفاة الأميرة ويلز والغضب التالي منح الجمهور على ما كان في ذلك الوقت، معتقداً ثورة المصورين في ما كان، وفي التنظيم الذاتي مع وجود كثير من الناس يدعون إلى قانون جديد بشأن الخصوصية وتقرير كامل عن الحادث الذي أصيب به السائق هنري بول لقيادته للسيارة بسرعة شديدة، في حين كان ذلك تحت تأثير الكحول، وجاء ذلك في وقت لاحق ومتأخر من قبل عامين لمنع الهجمات على وسائل الإعلام.

وبالرغم من أن الحكومة قد دعت إلى فترة للتفكير الهادئ على حد سواء وزير الإعلام، قدم كريس سميث ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، فمن الواضح أنهم لا يؤيدون قانون الخصوصية "إيرل سبنسر". شقيق الأميرة وجه هجوماً لاذعاً على الصحافة الشعبية، متهماً إياهم بمحاولة إسقاط الأميرة، إستجابة العديد من الصحف لدى دائرة التنمية الاقتصادية بالتعهد لجواز إستخدام الصور تدخلاً من الأميران وليم وهاري، كما وفقت العديد من الصور على عدم إستخدام الصور مصورين على الإطلاق.

أنتج وفاة الأميرة قانوناً ٍجديداً للجنة للممارسة التخطيط والتنسيق ولكن لقرارات أخرى لم يدم طويلاً وكانت أوراقه قريبة لطباعة الصّور لمصورين مرة أخرى.

وبعد إستخدام قانون حقوق الإنسان لعام 1998م الزى يعتبر واحداً من نماذج الحكومة الجديدة الكبرى من التشريعات من حيث الإنارة على وسائل الإعلام. جاءت لجنة شكوى الصحافة باتفاق جديد مع أمير ويلز في أوائل عام 1999م حول تغطية

أبنائه، والأميران وليام وهادي، بعد نشر سلسلة من الصور تدخلاً منهم. واشتملت هذه الصفقة على المبادئ التوجيهية الجديدة الصادرة للصحافة في مقابل حصوله على العائلة المالكة بأكثر اتضاحا مع وسائل الإعلام.

وكان واحداً من التعهدات الانتخابية للحكومة الجديدة لمشروع قانون حرية الإعلام، وقدم مشروعاً إلى البرلمان في يونيو 1999م إلى إدانة العامة بأنها ضعيفة للغاية. وصدر هذا في نهاية المطاف في عام 2000م، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2005م في غضون سنة والحكومة تشكو من الصحفيين الذين كانوا يستخدمون التشريعات اعتماداً كبيراً قد يحتاج إلى أن التغيرات للحد من الوصول إلى هنالك.

أضطر اللورد ويكهام الذي وافق في نهاية عام 1996م إلى رئيس لفترة لدى لجنة شكاوى الصحافة إلى الاستقالة في عام 2002م من أجل الدفاع عن موقفه في فضيحة إنرون، حيث كان الرئيس رجل من لجنة المراجعة، وقد شغل مكانه في البداية من قبل البروفيسور روبرت بينكر، لكن في يناير 2003م، تم تعيين السير كريستوفر ماير رئيساً للجنة التخطيط والتنسيق. وكان السير كريستوفر، السفير البريطاني في واشنطن معروفاً بمقربته من حكومة العمل.

"مجلس العموم البريطاني وخصوصية تدخل وسائل الإعلام"

وأِصلت الخصوصية للنظر لمرة واحدة للمشاكل الأخلاقية الكبرى، وللجنة المختارة للعموم في الثقافة والإعلام والرياضة وجلسات الاستماع التي عقدت لدى وسائل الإعلام والتدخل خلال فصلي الربيع والصيف من عام 2003مٍ.كونت هيئة التعليم العالي من مجموعة من المصادر حول انتهاك الخصوصية والسلوك وخاصة الصحافة. وتم تشغيل أفكوم قبل هذا الوقت. ولكن لم يكن تماماً على مقاليد باسم

قانون الاتصالات، وهو ما يعطيها قوتها، حيث لم يسلم الموافقة الملكية حتى يوليو كما لم يسيطر على دوره كاملاً حتى يناير 2004م.

وقد جاءت اللجنة مع ثلاثين من التوصيات والمذيعون وبعض الصحافة ولجنة شكاوى الصحافة ، كان أهمها بأن يكون هناك قانون على الخصوصية. وكان هذا فوراً من قبل الحكومة، وكذلك في الواقع العديد من التوصيات الأخرى حيث بلغت لجنة شكاوى الصحافة عدداً من التوصيات:

- يجب على لجنة شكاوى الصحافة وضع إجراءات السماح للأشخاص الّذين يرفضون الذهاب للحُكم بالوساطة.
- يجب على الصحفيين أن يكونوا قادرين على رفض الواجب غير الأخلاقي.
- يجب على لجنة شكاوى الصِّحافة حظر مدفوعات ضباط الشرطة.
- يجب منع أعضاء الصحف للجنة التخطيط والتنسيق مع السجل السيئ من وراء لجنة شكاوى الصحافة.
- يجب علي لجنة شكاوى الصحافة نشر جدول دوري للأداء.
- يجب أن يكون هناك شكل من أشكال العقاب والتعويض.
- ينبغي ربط الأحكام السلبية لدى رسوم نظام التسجيل.
- يجب أن تكون هناك صفحة تم نشرها في أرشيفات الصحافة.
- أرشيفات الصحافة والمكاتب يجب أن تكون مشروحة ودقيقة.

كان توقيت إستعراض SCCMS جيداً للجنة شكاوى الصحافة التي قامت بتعيين رئيساً جديداً لهاٍ، وكانت توصيات اللجنة مقيدة للرئيس الجديد الذي إستولى

على بعض منهم على الأقل، لإدخال الصورة من المستقبل وأنّ الإعلان عن أوان الاختبار سيكون أكثر انفتاحاً، وهو أول إعلان من نوعه وإدراجه في إصرار السير كريستوفر بعد توليه منصب رئيس مجلس الإدارة، ورأى أكثر من ألف من المتقدمين للحصول على وظيفة واحدة. وجاءت الإعلانات الأخرى.

كما قررت لجنة شكاوى الصحافة أيضاً تعيين مفوض للميثاق ولجنة لامتثال ميثاق لجنة جوالة حرة قادرة على النظر في قرارات لجنة شكاوى الصحافة في الإدارة وتقديم التوصيات.

لم يكن هذا الجسم مطعون فيه، من أن الشكاوى التي قد رأت أن هيئة الإذاعة البريطانية قد انتهكت قواعد وإجراءات يمكن تناشد مفوض الميثاق. وكانت لجنة التحقيق والمفوضية يقدمون نتائج بحثهم في نهاية كل عام, وتتوقع اللجنة الرد على لجنة شكاوى الصحافة ، وتوليها أيضاً الطريق لزيادة إنشاء عشر من مراكز المحافظات لشرح عملهم ومواجهة إستجواب السكان المحليين.

وقد كان التوقيت مهماً للحكومة الذي كان سريعاً حيث أنه لم يكن ينوي تقديم قانون جديد لخصوصية، ولكنه كان قادراً على أن يقدم وبهدوء، كما أنه كان ينوي عرك كل التغييرات المقترحة الأخرى للجنة لتخطيط والتنسيق مع الرئيس الجديد.

بدأت التغييرات أكثر دهاءاً، ولكن الأهم أن يحدث في لجنة شكاوى الصحافة على مدى العامين المقبلين. وازدياد الطرف الثالث أصبح كثيراً مقارنة ببداية لجنة الشكاوي لذلك فقد قررت عدم إجراء حزب ثالث للشكاوى، وكان عدد من النُشطاء قد أبقى مجلس الصحافة القديم متعولاً جداً مع شكاوى بوب بورزيلو فعلى سبيل المثال، سوف ترسل عدة شكاوى من شهر لتغطية العرقية في الصحافة الوطنية. وقد عزمت اللجنة على إنهاء ذلك. وأنه لن يسمح للمجلس ممارسة قبول طرف ثالث للشكاوى.

وهكذا فسيكون عبئاً ثقيلاً حول تعامل الشكاوى مع ذلك، وكان المجلس مكون من الأشخاص غير المعنيين مباشرة المرجع نقسه شانون 200 : 41).

وكان لهذا الرأي صدى قويٌّ في عام 1996م، عندما كان مئات من الشاكين يتابعون تغطية ليورو، وقد استمرت كل من لجنة القانون ولجنة الشكاوي في الرأي القائل بأن الإجراء الجيد يتمثل في عدم قبول قاعدة الشكاوى لطرف ثالث، وتكمن هذه السياسة الجيدة في ترك العنصرية الجماعية، وهي تعتبر فئة الجرائم اللبقة (المرجع ننفسهٍ شانتون (200 : 257) مما سبب في تغيير رأي لجنة شكاوى الصحافة، ولكن تعريف الشكاوى لطرف ثالث قد تغير وبشكل كبير منذ قدوم السير كريستوفر إلى الرئاسة مع اللجنة في يونيو 2006م مؤكداً في أنه وفي الحالات التي تتعلق بأفراد بعينهم فإن اللجنة تتطلب إعادة التعاون مع هؤلاء قبل التحقق من هذه الشكاوى، مما يعني أن بعض الشكاوى قد تكون قادمة من الفرد نفسه أو الشير لشخص آخر يشكو نيابة عنهم. أمّا في الحالات التي تتعلق بنقطة أو حقيقة عامة مع عدم وجود أحزاب واضحة يمكن أن تودر في المقال الذي يشكو لجنة الاستقبال على وجه العموم، وبموجب الشكاوى للفقرة 1 (الدقة) من قبل أي قارئ مركز.

قامت لجنة شكاوى الصحافة أيضاً ببعض الإضافات إلى دستور لجنة الشكاوي وأضيفت كذلك مدفوعات الشهود عموماً كانت غير شرعية في عام 2004مٍ ويتم إضافتها إلى المتحولون جنسياً في عام 2005م. وقد كتب الدستور بواسطة لان بيل المحرر الأول وسكرتير لجنة دستور المحررين وهذا قد تم نشره من قبل لجنة الشكاوي في عام 2005م.

تم إضافة فقرة تحذيرية في الصحف في 2006م، بغرض الاهتمام بالقصص الانتحارية. وهذا سوف يقلل القلق المتزايد بالسنوات القليلة الماضية ببعض البحوث المؤثرة والتي تبيّن ذلك بشكل جيد والتي يمكن أن تكون حلقة للوصل بين الأفكار

الانتحارية وكيفية الإبلاغ عنها. تم العمل بواسطة البروفيسور كيز هاوسورن في مركز البحوث للانتحار في كامبريدج برعاية من "بيفريندرس" الدولية وعدد من مناطق النفوذ.

وقد تم تصميم شرط جديد للمساعدة على منع حالات الانتحار، وإضافة القسم الفرعي الجديد للفقرة 5 بأن قال :

ينبغي الحرص على الإفراط في التفاصيل حول الطريقة المستخدمة عند الإبلاغ عن الانتحار، وقال: ٌ ليبس هنتونٌ رئيس لجنة القانون : لقد حاولت الحد من هذا الخطر مع المحافظة على حق الجمهور في المعرفة من خلال التأكد على ضرورة الحرص على تجنب الإفراط في التفاصيل، ما لم يكن ذلك للمصلحة العامة على نطاق أوسع لإعطاء المعلومات. حيث أنه قد يكون الصحيح تماماً بالإشارة إلى أن الانتحار كان بسبب جرعة زائدة من الباراسيتامول، فإنه ربما يكون لتحديد عدد من الأقراص المستخدمة. وقد تشاورنا مع هذه الصناعة على هذا وقد تم قبولها. أما القاعدة الجديدة فهي في الواقع تكون بدون ممارسة متبعة حالياً من قبل المحررين. إذ يبدو من غير المحتمل أنه سيكون هناك أي تغيير كبير في النهج للضغط على النظام في المستقبل القريب. ويبدو أن النظرة للإنشاء العامة هي بأن أداء الصحافة خلال السنوات العشرون الماضية أو نحو ذلك. وأن لجنة شكاوى الصحافة تفعل ما تحتاج إليه فقد تكون هناك أسباب عديدة بالنظر إلى العمل بخلاف لجنة الشكاوي : فهناك قد اكتمل التعليم والتدريب للصحفيين بنهج جديد أكثر تعبيراً للصحافة من كلا من الممارسين والأكاديميين.

وكان هناك عدد من الكتب حول أخلاقيات الصحافة في المملكة المتحدة في السنوات العشر الماضية، على سبيل المثال، من أي وقت مضى، ومع ذلك الهدوء مع لجنة شكاوى الصحافة ، فقد يعني، وراء الكواليس من نهج للتنظيم الذاتي

وتحسينات ما يخفيه ويكون الضغط أكثر على المحررين الذين كانوا قادرين على كبح جماح أسوأ التجاوزات على مدى السنوات العشر الماضية، مما يجعل من السَّهل على الحكومات المقاومة للضغط الشعبي للتحقيق في التنظيم القانوني.

وبالنظر إلى أيرلندا، يبين لنا كيف يمكن للأمور أن تكون مستمرة، مع المفاوضات على مجلس الصحافة في وجود بعض الفوضى ونشر مشروع قانون التشهير الأكثر قبولاً. هذا ويبدو أنَّ سياسة الجزرة والعصا الكلاسيكية نيابة عن الحكومة تحاول الحصول على الصحافة في أيرلندا لقبول مجلس الصحافة مع مكافأة من قبل قانون التشهير الجديد، ليحل محل القوانين في ايرلندا الحاضرة، أو التهديد غير المقبول قانونياً إذا كانت الأمور لا تسير على ما يرام.

مزيداً من القراءة والدعم المادي:

هناك كتابان رئيسيان يبرزان عند النظر في تنظيم الصحافة في بريطانيا. "توم أومالييري" و "فليفر سولي"عدد (2000) تنظيم الصحافة (بلوتو ، لندن) وذلك بأخذ نظرة فاحصة على تاريخ الصحافة واستبدالها بلجنة شكاوى الصحافة.

يرأس ريتشارد شانون عددٍ(2001) صحافة حرة ومسئولة (جون موراي لندن) تأسيس وتطوير لجنة شكاوى الصحافة. حيث كان قد كُلّف من قبل لجنة الشكاوي نفسها، وذلك للاحتفال بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها، وهي بالتالي تكون أقل أهمية لانتقاد اللجنة وتعتمد على أدلّتها وبشكل كامل تقريباً على أولئك الذين يؤيدون لجنة شكاوى الصحافة ، وذلك أساساً للمحررين المُطّلعون بشئون الصحيفة.

وان لجنة شكاوى قد قامت بخرقٍ الإجراءات الخاصة بها، من مناشدة مفوضي الميثاق وقد كان الفريق المفوض يقوم بتقديم النتائج التي توصلوا إليها في نهاية كل عام ,ويتوقع أن تكون هنالك لجنة للرد على هذه النتائج , كما اتخذت لجنة شكاوى الصحافة إلي الطريق بزيادة (نصف دستة) من مراكز المحافظات لشرح عملهم ومواجهة إستجواب السكان المحليين ،ٍ وقد كان التوقيت جيدا للحكومة والذي جعل بسرعته هذه من الواضح أنه لم يكن ينوي تقديم قانون جديد للخصوصية , ولكنه كان قادرا على أن يقوم بهدوء وأنه كان ينوي ترك تقديم قانون جديد للخصوصية تاركا كل التغيرات المقترحة الأخرى للجنة التخطيط والتنسيق وذلك للنظر في جلستها الجديدة.

بدأت سياسة التغييرات أكثر دهاءاًً وربما أهمية تحدث في لجنة شكاوى الصحافة على مدى العامين المقبلين إذ أصبح معنى الشكاوى يتخذ طرفا ثالثا بصٍقل ومهارة أكثر عندما بدأت لجنة شكاوى الصحافة أولا ,غير انه قد تقرر عدم اتخاذ الشكاوى ذات الحزب الثالث وكان عدد من النشطاء قد أبقى على مجلس الصحافة القديم ليكون مشغولا مع شكاويهم، فعلى سبيل المثال,(بوب بورزيلو) كان يقوم بارسال عدة شكاوى ولمدة شهرا عن تغطية العنصرية في الصحافة الوطنية وقد حددت لجنة شكاوى الصحافة لإنهاء ذلك , كما أنها سٍتحزو حزو المجلس لقبول

الشكاوى كطرف ثالث ,وبالتالي ستقع عبئا ثقيلا وكان يتم التعاون مع حوالي نصف من الشكاوى من قبل المجلس الذي لا يخضع مباشرة لـ(شانون 41 : 2001م)

هذا الرأى كان لايزال قويا في عام1996م عندما أرسلت مئات الشكاوى بسبب تغطية (ايرو96) ولكن المائة إستمرت لكل من لجنة القانون ولجنة شكاوى الصحافة في هذا الإجراء وليس علي خارج الشكاوى ويعتبر سياسة جيدة مكونة لترك فئة من جرائم الذوق والحشمة(شالون 275: 2001م) وليس واضحا بالضبط ما تسبب في تغير رأى لجنة شكاوى الصحافة , إذ لم يتغير تعريف الشكاوى كطرف ثالث وبشكل ملحوظ منذ أن تولى السير كريستوفر المنصب والحكم مع تأكيد نفسها أو الترخيص بها لفرد آخر نيابة عنهم.وفي القضايا التي تتعلق بنقاط الحقائق العامة حيث لا توجد هناك أحزاب أوليةٍ واضحة في هذه المادة.فالذي يشكو سوف تقبل شكٍواه عن طريق لجنة العموم بموجب الفقرة 1(الدقة) من القانون أي قارئ مهتم.

وقد قامت لجنة شكاوى الصحافة أيضا ببعض الإضافات إلي قانون لجنة شكاوى الصحافة، فقامت يحظر المدفوعات للشهود عموما في عام 2004م.وأضافت الأشخاص المستضعفين جنسيا إلي القائمة عام 2005مٍ.ومزيدا من التوصيات العامة التي يجري تقديمها الآن.وقد كتب لكتاب القانون من خلال الشبكة المحلية بواسطة بيل رئيس التحرير السابق وسكرتيرٍ لجنة القانون المحرر، وهذا ما نشرته لجنة شكاوى الصحافة في فبراير عام 2006م وقد تم إضافة بند جديد محذرا

الصحف من الرعاية الخاصة في القصص، ولهذا كانت المنطقة متزايدة في السنوات القليلة الماضية مع بعض البحوث المؤثرة عند ظهور ما يسمى بالانتحار وكيفية أن تكون هناك صلة بين الانتحار في كامبريدج برعاية الصداقات الدولية مع تحديد عدة مناطق ذات نفوذ صممت بند جديد للمساعدة في منع أي تقليد للانتحار.وأضاف فرعا جديدا للفقرة 5 قائلا. عند الإبلاغ عن الانتحار،ينبغي الحرص علي تجنب الإفراط في التفاصيل حول الطريقة المستخدمة وقال:أن رئيس لجنة القانون ليس هنتون، ولقد حاولوا الحد من هذا الخطر مع المحافظة علي حق الجمهور في البداية من خلال التأكيد علي ضرورة الحرص علي تجنب الإفراط في التفاصيل ؛ ما لم يكن ذلك للمصلحة العامة علي نطاق الوسع لتقديم المعلومات علي سبيل المثال ،في حيث انه قد يكون الصحيح تماما بالإشارة إلي أن الانتحار كان بسبب جرعة زائدة من الباراسيتامول،فمن المحتمل أن يكون مبالغا فيه لتحديد عددا من الأقراص المستخدمة .وقد تشاورنا مع هذه الصناعة علي ذلك وتم قبولها،وفي الواقع تكون القاعدة الجديدة بدون مماس بالعقل المتبعة حاليا من قبل العديد من المحررين.ويبدو من غير المحتمل أن يكون هناك أي تغيير كبير للضغط علي النظام في المستقبل القريب.ويبدو أن الرأيٍ العام للمؤسسة أن تكون الصحافة قد تحسن أدائها خلال العشرون نهجا في السنة الماضية أو نحو ذلك، وان لجنة شكاوى الصحافة تفعل ما تحتاج إليه.وقد تكون هناك عددا من الأسباب التي تجعل الأمور ينظر إليها علي أنها تعمل بخلاف مجلس الاستثمار البريدي.كما أن هناك تعليم وتدريب الصحفيين الجدد وإتباع نهج يكون أكثر تعبيرا للصحافة من كل من الممارسين

ولأكاديميين،وكان هناك عدد من الكتب حول أخلاقيات الصحافة في المملكة المتحدة في السنوات العشر الماضية ،علي سبيل المثال من أي وقت مضي.ومع ذلك ومع هدوء لجنة شكاوى الصحافة الذي قد يعني وراء الكواليس نهج التنظيم الزاتي والتحسينات والضغط بحزر على المحررين الذِين كانوا قادرون على كبح جماح أسوا التجاوزات على مدى السنوات العشر الماضية،مما يجعل من السهل على الحكومات المعارضة الضغط الشعبي للتحقيق في التنظيم القانوني.وتوضيح النظرة إلى ايرلندا إلى كيفية إلى ذهاب الأمور مع المفاوضات على مجلس الصحافة في بعض الفوضى ونشر مشروع قانون التشهير الأكثر قبولا.هذا ويبدو إن سياسة الجزرة والعصا الكلاسيكية نيابة عن الحكومة في محاولة الحصول على الصحافة في ايرلندا لقبول مجلس الصحافة مع مكافأة من قانون التشهير الجديد ليحل محل القوانين الحاضرة في ايرلندا،والتهديد غير المقبول لقانون الخصوصية إذا ما كانت الأمور لا تسير على ما يرام.

مزيدا من القراءات والدعم المادي

كتابان رئيسيان ليبرزان عند النظرة في تنظيم الصحافة البريطانية ل(توم اومالي وكلايف سولي 2000مٍ) تنظيم الصحافة (بلوتو لندن) وبأخذ نظرة فاحصة عن تاريخ مجلس الصحافة والاستفاضة عنها بلجنة شكاوى الصحافة.

ريتشارد شانون(2001م)الصحافة الحرة المسئولة (جون موراي.لندن) تأسيس الرسوم البيانية وتطوير لجنة شكاوى الصحافة المكلفة من قبل المجلس نفسه للاحتفال

بالـذكرى العاشـرة لتأسيسـها، وهـي بالتـالي تكـون بعيـدةٍ مـن الانتقـاد للجنـة شـكاوى الصـحافة .وتعتمـد الأدلـة تقريبـا علـي أولئـك الـذِين يؤيـدون لجنـة شـكاوى الصـحافة والذٍين هم في الأساس محرري الصحف.

الفصل الرابع عشر

تاريخ البّث للبرامج والتّنظيم

يتنـــاول هـــذا الفصـــل تـــاريخ وتطّـــور التنظـــيم فـــي الصَـــحافة والتغطّيّة الإعلامية

- تطوير خدمة هيئة الإذاعة البريطانية الإخبارية الإذاعية في عام 1930م.
- إدخال التلفزيون المستقل ومن ثم التوسع في الراديو.
- التطوير في خدمات البث الرقمي.

إرتباط أخلاقيات مهنة الصحافة بشكل وثيق مع الصحافة وفي وقت مبكر من القرن العشرين، لسبب واضح وهو أن البث لم يبدأ بشكل جدي حتى عام 1920م.

- حتى ذلك الحين مُورِسَتْ رقابة مشددة على هيئة الإذاعة البريطانية بمعني أنه، لم يكن هناك نوع من المخاوف بشأن أخلاقيات البث الإذاعي التي نمت حول الصحافة والراديو، مثل العديد من التقنيات التي تم اختراعها وتطويرها بواسطة الأشخاص ، ولكن من المؤكد أننا نستطيع تحديد المحطة الإذاعية التي يجري استخدامها تجارياً بحلول عام 1900م.
- ففي هذه المرحلة، وفي المملكة المتحدة على الأقل، تم تحديد الجيش لإبقائه تحت سيطرتها باعتبارها طريقة الاتصال الإستراتيجي والتكتيكي. هذا ولم تقاوم بشدة فكرة إستخدام الراديو ونظام البث، وليس كجهاز اتصال ثنائي الاتجاه، بمعني أنه لم يكن هناك اعتبار يذكر لنظام البث العام؛ (وإن لم يكن ككل).
- وكان ذو بصيرة بما يكفي لرؤية كيف سيتم إغراق العالم من خلال البث الترفيهي في المستقبل وبعد الحرب العظمي.

إضطرت الجيوش للإفراج عن السيطرة قليلاً ونقل الرائد من قبل مغنية الأوبرا الشهيرة السيدة نيلي ميلبا في 15 يونيو عام 1920م(كريسيل 1997;10م)وقد سمع في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا، وأظهر ما يمكن تحقيقه.

- تم إنشاء شركة الإذاعة البريطانية حتى عام 1922م من قبل الشركات الرئيسية المصنعة لأجهزة الراديو وعزمت على زيادة أسواقها من خلال إنتاج برامج للجمهور ليتمتع بها وسوف تحتاج لشراء جهاز راديو للاستماع.
- تم ترخيص الشركة الجديدة من قبل مدير مكتب البريد العام بموجب قانون التلغراف اللاسلكي عام 1904م بتمويل القادم من رسوم الترخيص والحقوق من مبيعات أجهزة اللاسلكي.
- في عام 1927م تم تحويل هيئة الإذاعة البريطانية لشركة تناولت توصيات اللجنة كراوفورد، الذي شهد بوضع مدى أهمية أن يكون نظام البث الإذاعي العام.
- تم تعيين شركة جديدة من قبل الحكومة، ولكن كانت شبه مستقبلة عن مجلس المحافظين والتمويل القادم من رسوم الترخيص، والبنية الأساسية التي بقيت على حالها حتى عام 2007م.
- إستغرق الجمهور إلى الراديو في عام 1939مٍ وكان هنالك تسعة ملايين ترخيص للإذاعة وتصل إلى خمسة أضعاف العدد من أجهزة الاستقبال. بسبب ضبط البث من قبل الحكومة، التي يسيطر عليها ميثاق ملكي مع الحكام المُعينين من قبل حكومة اليوم، وكانت هيئة الإذاعة البريطانية كثيراً كأداة إنشاء، والانتقادات التي تواجهها باستمرار طوال تاريخها.

- وجاءت خيبة الأمل في وقت مبكر لقلة الأخبار في الإذاعة.بالضغط من قبل جمعية مالكوا الصحف، وأصحاب الصحف الوطنية، مما يعني أن الحكومة منعت الشركة من نقل الأخبار قبل الساعة السابعة مساءاً وحتى ذلك الحين النشرة التي تقدمها رويترز مكتوبة من قراء الصحف في الاعتبار 99 1997:15م كريسيل)

ولهذا السبب كانت مشكلة الأخلاق في البث أقل من مشكلة الصّحُف وعلى الرغم من أن الإتحاد الوطني للصحفيين (نقابة الصحفيين) قررت في مؤتمرها السّنوي في عام 1936م تقديم مدونة لقواعد السلوك، كان هنالك عدد قليل جداً، وجد أن الأعضاء العاملين في البث في هذا الوقت. وكان من مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية و جمعية الموظفين، بينما لم تعترف النقابات الأخرى.

- في أي قضية من الأخبار التي يتم إنتاجها خارج هيئة الإذاعة البريطانية، كان هنالك عدد قليل من الموظفين المؤهلين.

- بدأ هذا التغيير مع أخذ الأخبار الإذاعية في عام 1938مٍ وعام 1942م كان هناك تشكيل محلى لهيئة الإذاعة البريطانية في بوش هاوس في معبد محلى أوروبي، وانضم بعد فترة وجيزة من قبل دائرة محلية فيما وراء البحار.

- وأصبح هذا فرع راديو لندن واندمجت في وقت لاحق. وبالرغم من أن تقرير البث (1949م – 1950م) أوصى بأن على هيئة الإذاعة البريطانية الاعتراف بالنقابات المناسبة، إلاّ انّه لم يتم التعّرف على نقابة الصحفيين حتى 1 يناير 1955م (بوندوك192;1957م).

- ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وخلالها ضمنت خدمة أخبار هيئة الإذاعة البريطانية مكانها وثقة المستمعين بها، أطلقت هيئة الإذاعة البريطانية

خدمات جديدة، وقدّمت لمستمعيها المزيد من التنوع مع البرنامج الخفيفة للخدمة الرئيسية والبرنامج الثالث.

- كما أعادت هيئة الإذاعة البريطانية خدمة التلفزيون لها، والتي بدأت في عام 1936م ولكن مع وقف التنفيذ لمدة الحرب.

وكانت اللجنة قد أوصت هيئة الإذاعة البريطانية في عام1936م بأنه يجب تشغيل خدمة محاكمة التلفزيون وينبغي تقديم هذا على نظام النقل باستخدام الحد الأدنى من 240 في حالة خدمة 405 خط، وذلك باستخدام النظام الإلكتروني Eml وسرعان ما أثبتت لنفسها بأن تكون الأفضل.

ومع ذلك تم إغلاق النظام في سبتمبر 1939م بسبب الحرب. وأُعيد من قبل هيئة الإذاعة البريطانية في عام 1946م وكان في استقباله الجمهور بحماس شديد. وكان التتويج في عام 1953م حدثاً كبيراً مع تزايد شراء أول جهاز تلفزيون ودعوة جيرانهم للانضمام إليهم لمشاهدة المنظر، وكان هذا أول عدد من الفعاليات الكبرى التي كانت محورية في إدخال تغيرات كبيرة في التكنولوجيا، وآخرها إدخال التلفزيون عالي الوضوح لنهائيات كأس العالم في عام 2006مٍ.

قانون التلفزيون المستقل

تم تعيين قانون التلفزيون عام 1954م بالإضافة إلي قانون التلفزيون التجاري جنباً إلى جنب مع التقارير التي أدت إلى ذلك، وحددت عدداً من القضايا ذات الاهتمام حول التلفزيون.

وشملت هذه اللائحة معايير البرمجة وساعات البث والملكية، الإعلان والرعاية، وتحول البث.

- تم تعيين القانون بإنشاء هيئة تنظيمية، وهيئة التلفزيون المستقلة التي كان لزاماً عليها أن توافق على البرامج قبل بثها وهكذا كانت قادرة على منع بث البرامج التي تعتبر غير صالحة.

وبالمثل، الإبقاء على مدير مكتب البريد العام وإعطائه الحق في توجيه خطر أو الإصرار على بث شيء معين.

- وقد تمت هيكلة هيئة تقنية المعلومات حول الرئيس، نائب الرئيس وثمانية أعضاء آخرين.

وكانت القدرة على توفير الخدمات التلفزيونية بالإضافة إلى تلك التي لهيئة الإذاعة البريطانية وكخدمة عامة للإعلام و التعليم والترفيه.

وكانت البرامج التي يقدمها المقاولين بدلاً من السُّلطة نفسها وسيكون لهؤلاء المتعاقدين الحق لشمل الإعلانات.

هذا و أن البرنامج لا تسيء الذوق والحشمة أو التحريض على الجريمة أو أن تؤدي إلى اضطراب.

أصّر القانون علي وجود أخبار كافية مع الدقة والتجرد الواجبين، واضطرت السُّلطة أيضاً لوضع مدونة لقواعد الممارسة للبرامج تعطي مسائل مثل مشاهدة الأطفال ومستجمعات المياه.

كان لدى هيئة تقنية المعلومات الحق للحد من حصصها في صحيفة المقاولين لبرنامج جديد واحتفظت الحكومة حق السيطرة على الساعات أو البث.

- إضطرت هيئة تقنية المعلومات لتقديم خدمة إخبارية لمحطة تجارية جديدة وإنشاء أخبار مستقلة للتلفزيون في عام 1955مٍ، هذه الأخبار الوطنية والدولية

المقدمة للخدمة الجديدة. استغرق الأمر إلى التلفزيون سرعة أكثر بكثير من هيئة الإذاعة البريطانية، وفقاً لـ (كريسيل).

وكان إستخدامه لقطات الفيلم من مشهد، والمقدمين مع بعض التحليل الموثوق موضع ترحيب من قبل المشاهدين وبنيت سمعتها بسرعة باعتبارها أكثر شعبية من هيئة الإذاعة البريطانية ولكن بالتأكيد لا يزال على المجمع أخبار فعّالة يمكن الوثوق بها.

- أُطلقت هيئة الإذاعة البريطانية في عام1964م حاملتاً معها نظام نقل ترقية جديدة من الآن فصاعداً خطوط 625 تصبح جودة الإرسال قياسية، بالرغم من أنه سيكون في 1975م قبل 405 خطوط. وجاء اللون كابتكار آخر تم إطلاقه في عام 1967م على هيئة الإذاعة البريطانية 2 بعد عام على الإذاعة البريطانية 1.

- وبحلول عام 1964م كان لا يزال هنالك ثلاث محطات إذاعية بريطانية فقط، مراسل الإذاعة البريطانية الرئيسية، الخفيفة والخدمات الثالثة وكانت هذه تقليدية للغاية، وكان التطور السريع للصناعة سجل البوب التي كانت بناء على البث في الولايات المتحدة الأمريكية جاذبة للشاب الذي كان يستمع إلى النجوم الأميركيين والعروض النابعة من الداخل على راديو لوكسمبورغ.

- الذي كان قد نقل الراديو التجاري منذ الحرب. وتبث فقط في الليل وعلى الرغم من ضعف الإشارة ،كانت هنالك عدة محطات إذاعية للقراصنة مثل راديو لندن وراديو كارولين وربما كان أشهرها والتي أقيمت في هذا الوقت للاستفادة من هذا السوق، وقد انتشرت بسبب ارتفاع الدخل المتاح للمراهقين وانفجار البوب البريطاني من ميرسي الصوت البيتلز ومجموعة لندن مثل رولينج ستونز،

وجدت دراسة لهيئة الإذاعة البريطانية أنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من الشباب الذين يستمعون للقراصنة،إلاّ انه لم يكن هناك تغير كبير في ضوء الاستماع للبرنامج، مما يشير على وجود سوق جديد كلياً والذي تم تجاهله من قبل(140 : 1997م كريسيل).

- أرادت الحكومة إغلاق إذاعة القراصنة وأمر هيئة الإذاعة البريطانية لتغيير سياستها وبرامجها الإذاعية.

- قدَّم راديو هيئة الإذاعة البريطانية1 عرضا لموسيقى البوب بدون توقف مع راديو 2 و 3 و 4 وبعد فترة وجيزة أصدرت الحكومة قانون البحرية قانون بث الجرائم لعام1967م في أغسطس من ذلك العام، الذي أغلق معظم إذاعات القراصنة بسبب المخالفات.

- نم إفتتاح أول محطة إذاعية محلية لهيئة الإذاعة البريطانية في نوفمبر عام 1967م في ليستر، وفي غضون بضع سنوات كانت هنالك عشرون محطات محلية.

تم إدخال الصوت فائق الجودة من قبل وزير الخارجية أيضاً. وحتى ذلك الوقت كان من المقبول عموماً أن تبث الأخبار على حد سواء في الإذاعة والتلفزيون على مستوى عالي ووجهة النظر التي يحملها إلى حد كبير جيدة لليوم.

وقد تم التحقيق في الشكاوى التي تم إجراؤها بواسطة لجان الشكاوي بتجهيزات داخلية من قبل (برنامج لجنة الشكاوى) هيئة الإذاعة البريطانية أو هيئة التلفزيون المستقلة (شكاوى مجلس المراجعة للتلفزيون المستقلة).

وقامت بنشر نتائجها في تلفزيون تايمز وانً المستمع شكا مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في لجنة خاصة قد تعرضت لانتقادات لعدم وجود ما يكفي من قاعدة

واسعة (مجلس الصحافة 94 : 1972م)، ولكن لم يكن هنالك الكثير من الانتقادات في الأخبار والشئون الجارية.

ولكن هذا لم يمنع كثيراً من الانتقادات لبعض مصادر التلفزيون لإنتاج البرامج لتي أظهرت الكثير من العنف واللغة البذيئة.

انتهى قانون بث الصوت من خلال البرلمان في عام 1972م، والذي سمح بإنشاء مجموعة من الإذاعات التجارية المحلية، وتزامن مع توصيات اللجنة الأصغر سناً في البث والتي تحاول تعزيز التنظيم في كل من هيئة الإذاعة البريطانية وهيئة تقنية المعلومات.

وأنها طلبت من هيئة الإذاعة البريطانية توسيع صلاحيات لجنة الشكاوى لتغطية الخصوصية وتعديل بعض إجراءاتها.

كما طالبت اللّجنة مجلس مراجعة هيئة تقنية المعلومات بنشر القرارات القضائية وتوسيع إجراءاتها للإذاعة التجارية، إذا تولت السلطة المسئولية الخدمات الجديدة (لجنة الخصوصية 14 :1972م). وفي التقرير الثاني من اللجنة المختارة للصناعات القومية في أبريل عام 1972م، قال توني بن (الذي كان في وقت سابق مدير عام البريد)إن النقاش حول البث إلى ما هو أبعد من أن يسيطر على النظر إلى المسألة الأوسع من دور البث ومكانته في المجتمع الآن وكان المتوسط هو السائد.

أصبح بعض البرلمانين قلقين من أن ضوابط قانون التلفزيون وميثاق هيئة الإذاعة البريطانية قد لا يكون كافياً لمنع التلفزيون عبر البرلمان نفسه.

سلطة الإذاعة المستقلة

أعلن جون ستونهاوس في يوم 14 مايو 1970مٍ وبعد ذلك مدير عام البريد، أنه دعا الرب عنان، نائب مدير الجامعة من جامعة كولبرج في لندن، لرئاسة لجنة مستقلة للتحقيق في لجنة مستقبل الإذاعة، وأن ننظر إلى المستقبل على المدى الطويل من البث بد انتهاء قانون التلفزيون وهيئة الإذاعة البريطانية في عام 1976م من الانتخابات التي كان معظمها فورياً،والتي كانت غير متوقعة حيث منحوا الفوز لحزب المحافظين تحت قيادة ادوارد هيث0حيث قررت عدم التسرع في إجراء تحقيقاً جديداً وتقديم عوضاً عن ذلك قانون البث الصوتي لعام(1972م)، مع إمكانية وجود إذاعة محلية بعد أن تم تغيير هيئة تقنية المعلومات إلي هيئة الإذاعة المستغلة،وهي خطوة أكدت في وقت لاحق من قبل الإذاعة المستغلة بالسَماح بقانون السَّلطة لعام 1973م.وقد سمح هذا التغير أيضا لهيئة الإذاعة المستغلة الجديدة بتنظيم أول محطة إذاعية مستغلة.وتم تكوين سلطة البث المستغلة من رئيس ونائب رئيس وثمانية من الأعضاء الآخرين.كما تم إنشائها أيضا، لتقديم التلفزيون وخدمات الإذاعة الصوتية المحلية كخدمات عامة لنشر إعلام سيون والتعليم والترفيه،وكان لهذه الخدمات لتكون على مستوى عالي وخاصة فيما يتعلق بمحتوى ونوعية التوازن السَّليم ومجموعة واسعة من الموضوعات(قانون هيئة الإذاعة المستقلة لعام 1973مٍ،بند رقم19والقسم الفرعي1).وكانت هذه الخدمات من قبل المقاولين والتي ستقوم بتقديم البرنامج الَّزى من شانه أن يفتح البرامج التي تكون قادرة على أن تشمل الإعلانات ضمن برامجها .

هذا النهج هو ما يعكس ما حدث مع هيئة تقنية المعلومات القديمة، بمعني أن السُّلطة لا تزال مسئولة عن البرامج. ويعطيها قوة ضبط النفس مسبقاً وجعله بدلاً من المتعاقدين والمسئول المباشر عن مستوى نوعية البرامج.

هذه نقطة مهمة لأنه يعني في حين كان هنالك تلفزيون لتأكيد التجارية والإذاعية التي يجري إنتاجها، ما زالت تسيطر عليه بالكامل من قبل منظمة غير حكومية من كان مسئولا للحكومة بدلاً من أن تكون مستقلة تماماً.

وذلك يعني أيضاً أن الرابطة يمكن أن تعد استوديوهاتها الخاصة إذا رغبت، بدلاً من الاعتماد على المقاولين في البرنامج للقيام بذلك وهذا يعني أن الرابطة هي المسئولة عن جدولة التلفزيون وضمان أن برنامج المقاولين شغل المواقع المحددة لها.

وضع قانون في التفاصيل ما كان من المفترض أن الرابطة تقدم في مجال البرمجة.

- إضطرت لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير البرامج اللازمة من أجل أن نرى توازن معقول وتوفير خدمات البث التعليمي وغيرها من خدمات البث العام.

وهذا يعني بان "للسَّلطة الإذاعية المستقلة " واجب محدد لتقديم البرامج التي لا تتنافي مع الذوق السليم والحشمة، وأن هنالك وقتاً كافياً بالنظر إلى البرامج الإخبارية والتي ينبغي أن تكون هذه البرامج دقيقة ونزيهة.

وأن تكون هنالك نسبة مناسبة من البرامج البريطانية وبرامج الأداء البريطاني وكذلك البرامج بالنسبة للأقليات.

ذكرت مخاطر الرعاية والوعي وتم حظر هذه الإعلانات. أيضاً كان هنالك قلق كبير بشأن التأثير الضار على الأخلاق العامة التي قد تجلبها برامج الألعاب وجوائز التلفزيون.

لم يكن مسموحاً بمثل هذه البرامج وتقديم الجوائز ذات القيمة الكبيرة، بناءاً على توقعات المشاهد أن جوز من الحذاء لم يكن فقط كل ما يمكن أن نتوقعه لعيد الميلاد ولكن أيضاً هل يمكن للجميع أن يتوقع الفوز في اللعبة؟

- إضطرت السلطة الإذاعية المستغلة لتسجيل كل إنتاجها والقانون يستثني تحديداً تلك التسجيلات من التعدي على حق المؤلف.
- اضطرت "السلطة الإذاعية المستغلة أيضاً لوضع مدونة لقواعد التوجيه على العنف وغيرها من المسائل المتعلقة بمعاييرها.

كما شهد شهر يناير من وزير البريد والاتصالات قواعد تخفيف لساعات البث بحيث يمكن للإذاعيين الآن البث متى ما تمنوا ذلك للمرة الأولى. وفتح البرمجة، مما يسمح للتقارير الإخبارية في وقت الغداء على التلفزيون للمرة الأولى.

- ففي فبراير عام 1974م عاد حزب العمال إلى السُلطة وانتقل البث إلى وزارة الداخلية، بعد إلغاء وزارة البريد والاتصالات.
- عُيّن روي جينكنز، وزير الداخلية والصحفي السابق جون هاديس، االرب هاريس غرينتش، ليكون وزير الدولة المسئول عن البث.
- وفي يوم 10 أبريل لعام 1974م، أعلن جنكينز إحياء لجنة عنان للنظر في مستقبل خدمات البث في المملكة المتحدة.
- هنالك حاجة لتشريع جديد لتمديد حياة من قانون التلفزيون وقانون هيئة الإذاعة المستقلة التي لولاها لأغُلقت السَّلطة والخدمات وإعداده ليقدم في يوليو عام 1976م.

كـان هنالـك بعـض القلـق بـين الأوسـاط "التلفزيونيـة المسـتغلة" عـن سـتة عشـر عضواً للجنة عنان : لا احد من الأعضاء الستة عشر كان مميزا يمكن وضعه كمشاهد، وللحكم على هذه الصناعة التي يبلغ حجم مبيعاتها عدة ملايين من الجنيهات خمسة عشر و ستة عشر ولا توجد لديهم خبرة ّ مباشرة في إدارة الأعمال (بوتر –1989م).

- قُدَّمت لجنة عنان تقريرها إلى البرلمان يوم 23 مارس عام 1977م، وأصدرت الحكومة ورقة بيضاء بعد فترة وجيزة في عام 1978م.
- وقد أوصت بعدد من الهيئات الجديدة : هيئة الإذاعة المحلية (لإذاعة محلية كابل)، وهي هيئة توسيع البث الإذاعي (للقناة الرابعة الجديدة)، مجلس التحقيق العام (في عقد الاجتماعات العامة كل سبع سنوات)، واللجنة الاستشارية للاتصالات ولجنة الشكاوى الإذاعية.
- خسرت حكومة حزب العمال في الانتخابات في عام 1979م وتولى المحافظون على إصدار مشروع قانون البث الجديد في فبراير 1980م التي حصلت على الموافقة في نوفمبر تشرين الثاني ليصبح قانون الإذاعة لعام1980م.

تـلاه قـانون البـث 1981م والـزى اتحـد مـع قـوانين 1973م ، 197م ، 1978 م، 1980م

- قام القانون بالقليل من التغيرات لتغيير الهيكل الرئيسي لتنظيم البث، لكنها لم تُستحدث بشكل جديد : لجنة شكاوى البث، الذي كان قد دعا إليها اللورد عنان والذي تلقى الدعم العام القوى.

- وقد أُنشأت للنظر والفصل في الشكاوى من المعاملة غير العادلة أو في البرامج التلفزيونية والإذاعية أو التعدي غير المبرر للخصوصية، أو في الاتصال للحصول على المواد المدرجة في البرامج.

- وكان أول رئيس لها السيدة بايك. وقال جيفري روبرستيون منذ بداية عملها كانت متواضعة من عام(163 :1983 م) وكان أبعد ما يكون عن الناقد الوحيد، وكان المجلس هناك للنظر في الشكاوى بشأن المعاملة غير العادلة في برامج الصوت أو التلفزيون أو التعدي غير المبرر للخصوصية.

منح القانون اللجنة القدرة على إصرار المذيع للبت في الفصل في للجنة.

- كما مهَّد قانون الإذاعة لعام 1981م وسيلة لقناة 4 و C و S4 وهذه القنوات بدأت في عام 1982م.

- ويتم إتباعهم في العام المقبل عن طريق التلفزيون ووجبة الإفطار في نهاية المطاف، مما يمهَّد الطريق أمام ما كان عملياً في التلفزيون على مدار 24 ساعة.

- وقد أُنشئ المجلس التنظيمي الثاني في عام 1988مٍ للحفاظ على كسب معايير المذيعين. وشهد ذلك بكثرة عند طفل السيدة تاتشر للجنتها لتقليل كمية العنف ضد الجنس على شاشة التلفزيون.

- قدَّم اللورد ريس موق، لرئيس تحرير تايمز السابق وأول رئيس لها. وجاء مجلس معايير البث لمراقبة وتصوير العنف والجنس ومسائل الذوق واللياقة. وهذا يشمل اللغة السيئة ومعاملة الكوارث في البرامج الإذاعية والتلفزيونية أو بث الإعلانات.

وقد أُنشأ المجلس في البداية على أساس التشريعات المعلقة وغير القانونية التي وصلت في شكل قانون الإذاعة 1990م.

وكان أول مدير لـ مجلس معايير البث هو كولن شو، والمدير السابق للتلفزيون في هيئة الإذاعة المستقلة ووزير الخارجية السابق في هيئة الإذاعة البريطانية ،حيث كان قد عمل لمدة ما يقارب عشرين سنة.

وفي نهاية عام 1980م وضعت الحكومة حظر وسائل الإعلام وتوجيه هيئة الإذاعة البريطانية،هيئة التلفزيون المستغلة وسُلطة الراديو للامتناع عن بث أي من الكلمات التي يتحدث بها الشخص الذي يمثل منظمة يحظرها قانون منع الإرهاب للحصول على دعم من تلك المنظمة، بما في ذلك حزب شين فين الجمهوري، الشين فين ورابطة الدفاع . و هذا لم يرفع حتى منتصف عام 1990م.

الحراك في السوق

- خُضِعَ تنظيم البث لتغيير كبير خلال عام 1990م في وقت مبكر في أعقاب التوقيع على قانون البث عام 1990م، قدم هذا النهج أكثر مرونة في بث التنظيم، وأحلَّت هيئة الإذاعة البريطانية تحت سيطرة محافظي المجلس، لكن هيئة الإذاعة المستقلة (إيبا) والاستعاضة عن لجنة التلفزيون المستقلة وهيئة ويلز "S4C" وهيئة الراديو.
- وجاء هذا في حيز التنفيذ في 1 يناير 1993مٍ بالإبقاء على لجنة شكاوى الإذاعة .
- وظلت مسئولياتها دون تغيير إلى حد كبير. و وجّهت إليهم تُهمة التحقيق في الشكاوى ولكن يمكن أن تعاقب فقط من خلال الإصرار على نقل النتائج.

- كان واحد من أهم التغيرات في قانون الإذاعة الفصل من مراكز التجارة الدولية في السيطرة على البرمجة القديمة "هيئة الإذاعة التلفزيونية.

حيث تم منح مراكز التجارة الدولية الآن الامتيازات للشركات لنقل البرامج في مجالات محددة.

وهذا يعني أنه لم يعد قادراً على برامج التعليم والتدريب المهني قبل أن تُعرض عليهم ويمكن أن تتعامل فقط مع الشكاوى المقدمة بعد أن تم بثها.

وكان هذا بمثابة تغيير كبير في النهج وافتتح أخيراً باب التلفزيون التجاري المستقل، على الرغم من أن القانون لا يزال مطالباً أصحاب الامتياز إلى إتباع قواعد الخدمة العامة التي تهدف إلى ضمان تقديم خدمات إخبارية، وبرامج الأطفال، والمحتوى الديني ومستويات عالية من البرامج أو الإعلانات.

تم نشر قانون جديد يؤكد أنَّ أصحاب الصحف كانوا غير قادرين على الاستثمار بكثافة في مجال البث.

التأكد من أن محطات التلفزيون لا يمكن أن تملك أسهم كبيرة في الصحف وكان ينظر العكس بالعكس كجزء هام للحد من احتكاراً محتملاً من وسائل الإعلام.

- تم إحضار قانون الإذاعة في عام 1996م (نشر لأول مرة في 15 كانون الأول عام 1995م). وجاء بثلاثة تغييرات رئيسيه بشأن التنظيم، واحدة لإدخال تغييرات في طريقة الترخيص التي مُنحت لمحطات البث الحالية.

- بقي شرط لحاملي الرُخصة ليكون للشخص المناسب والسليم الذي كان عليه إتباع مجموعة من اللوائح بعد التمديد0 حيث أن القواعد الملكية ووسائل الإعلام خففت وبشكل كبير، مما يسمح للمجموعات الإعلامية الكبيرة لامتلاك

أكثر من ذلك بكثير. وجاءت هذه القواعد حيز التنفيذ في نوفمبر 1996م، وسمحت محطات إذاعية مستقلة لامتلاك (محطة إذاعية (FM)، لدى وزارة الخارجية وخدمة واحدة أخرى لدى (FM or AM) بدلاً من الحد الأقصى من(FM1،AM1) والخدمات التي توجد في المناطق المتداخلة.

وسمحت الصُحف المحلية لامتلاك الخدمات الإذاعية المحلية في تداخل المناطق للمرة الأولى مع تداول اقل من 20في المائة في امتلاك AM لوزير الخارجية، وخدمة واحدة أخري،مثل أي شركة أخرى،والسَّماح للأهداف من 20 – 50 في المائة للتداول في المنطقة لامتلاك 10، وخدمة FM واحدة في هذا المجال (بشرط أن يكون هناك أكثر من وحدة خدمة مستقلة إذاعية محلية في المنطقة). وأيضاً لإزالة قانون ضوابط الملكية على المستقلين للكابل. حيث كان التعبير الكبير الثاني لإدخال التلفزيون الرقمي، وتقديم عدد كبير من القنوات متعددة الرقمية للمذيعين، ومتعددة لنطاق التردد الذي يعد للعديد من خدمات البرنامج الخدمات والبيانات إضافة في بعض الأحيان يمكن أن تكون مجتمعة. لدى وزارة التراث القومي وكان للتلفزيون والسينما، الراديو، لتكون متاحة في البداية، وبإستثناء تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية و السينمائية والإذاعة الوطنية.

تم الحصول على ترخيص لعدد من مُقدمي لجنة التلفزيون المستقلة وهيئة الإذاعة لدى رؤية سينمائية للإذاعة الوطنية أعطت هذه الشركة بدورها لعرض مجموعة متعددة من الخدمات البرمجية على إذاعة الإرسال الخارجية وقد أعطى هذا كامل السيطرة لهيئة الإذاعة البريطانية لإقامة كل من القنوات 3 و 4 حيث تم حجزها لعرضها لعدم احتوائها القدرة لخدمة السوق العامة، بينما القناة 5 لديها نصف المتعدد الثالث و قد عرضت "S4C" النصف الآخر من متعدد في ويلز، حيث أعلن مذيعي التلفزيونات الأرضية نواياهم لضمان تواجدهم في إذاعة الإرسال الرقمية الأرضية

بنسب 15م، وأُطلقت معظم الخدمات الرقمية في أواخر عام 1997م وعام 1998م. وبلا أي رسوم تُدفع للتراخيص المتعددة ولمدة اثني عشر عاماً، والتي سيتم منحها للمتقدمين اللذين لديهم مقترحات وهي على الأرجح لتعزيز تطوير البث الأرضي الرقمي، ويجب على الشركات إظهار الالتزام، والموافقة لانتقال وتطوير واستلام المؤهلات العقلية. ويجب أن تكون قادرة لتثبت أنها تنوي تزويد مجموعة متنوعة من البرامج، والتي تكون مُجدية ومُستدامة، تجارياً، وأنها ستتعامل إلى حد ما مع المذيعين (صحافة قسم التراث الوطني، يوليو 1996م).

وكان التغيير الثالث الذي أحرزه قانون الإذاعة لتغيير الأنظمة، بخلط مجلس معايير البث وهيئة الإذاعة البريطانية إلى لجنة معايير البث الجديدة مع صلاحيات أوسع، ولكن ذات سلطات مماثلة. وجاء إندماج حيز التنفيذ في 1 أبريل عام 1997م و في يوليو 1996م، إلى أن أعلن وزير التراث فرجينيا بوتوملي سيدة هاو من "ألبيرفون" بأنه ستكون رئيس لجنة معايير الإذاعة الجديدة، مع اللورد الملقب بنائب الرئيس، وجيت لينون" عن الأخرى. وقد تم تعيين "سيدة هاو" رئيس لمجلس معايير البث في عام 1993مٍ واستمرار تشديد اللوائح على البرمجة الإقليمية و القانون الجديد، في حين تم اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير قائمة من الأحداث الرياضية الكبرى التي لا يمكن أن تصبح حصراً أو لإشراك التلفزيون لتصويرها. وسيتم توفير خدمة الأخبار التي دفعت مقابل المشاهدة للقناة الثالثة من قبل شركة اختبارهم لدى شركة "هيئة التلفزيون المستقلة" من المجال الذي أجتُمع فيه كبداية للمركز. كما يخول للقانون للجنة التلفزيون المستقلة تنظيم هيئة الإذاعة البريطانية و"S4Cs"، وخصخصة شبكته نقل مراسل هيئة الإذاعة البريطانية: ففي 13 أغسطس، سُمح للجنة التلفزيون المستقلة وهيئة الإذاعة بإعطاء قرارات بشأن اختبار المصلحة العامة التي تهدف لإستخدامها في الملكية والسيطرة على الصّحف والمذيعين. فقد

أُنشأت في عام 1996م للسماح للتقارب وإطلاق هيئة الإذاعة والبث التلفزيوني الرقمي الجديد. وبعد الصعوبات الأولية من إنشاء خدمات هيئة الإذاعة البريطانية الرقمية ، كانت المصالح التجارية المتنوعة قادرة على إنتاج خدمة مختلطة من حرية البث الأرضي المدفوعة و "لخدمات الكابل" وخدمات الأقمار الصناعية التي جلبت البث الأرضي الرقمي، حيث أصبح التقارب أكثر وضوحاً، وجلبت أيضا التلفزيون للمنازل.

كما أن الحاجة إلى التقارب أصبحت واضحة، مع قرارات الحكومة التي تطلب جهاز تنظيمي كُفء جديد للجمع بين الصناعات وتقارب البث والإنترنت والاتصالات الهاتفية.

أُطلق مكتب الاتصالات، بعد فترة قصيرة من التشاور، لذلك كان حريصاً حتى يحكم للحصول على مكتب الاتصالات وتشغيلها حيث انطلقت الهيئة من مكتب قانون الاتصالات في عام 2002م فقط بعد سنة، ثم مع قانون الاتصالات عام 2003م الذي قال فيه مكتب الاتصالات بأنه يجب تنظيمه.

سهَّل قانون الاتصالات الانتقال إلى البث الرقمي الجديد والذي يعتبر أخف وزناً لنظام تنظيم البث، حيث يسمح هذا بصورة أكثر بكثير من ملكية عبر وسائل الإعلام أكثر من قبل، وكان نظاماً صادقاً.

مكتب الاتصالات: عبارة عن وسيلة للسُلطة التلفزيونية المستقلة القديمة، مع واجبة في تقديم البرامج التجارية. اتصال مكتب الاتصالات الضوئي هو السيطرة على مجموعة المذيعين التجارية العاملة في مجموعة متنوعة من الظروف، لديهم التزام لبعض خدمات البث العام، ولكن لم يكتب لمكتب الاتصالات أي سُلطة لضبط

النفس مسبقا وهو يُخصص لتقديم العروض التجارية لاستخدامه مع القواعد التيُ درِّست، بدلاً من توفير مساعدة لمقدمي العقود.

"2003 هو عام الدراما"

جاءت ثلاثة أحداث رئيسية مجتمعة في العام 2003م على تغيير كامل لعمل تنظيم البث. أولاً: جعل قانون الاتصالات الذي يُقدم من خلال مجلس النواب على إستعداد لإعطاء مكتب الاتصالات قوته الوليدة.

ثانياً : ذكر اللورد هورون في قضية ديفيد كيلي، كشف مجموعة من نقاط الضعف لدى هيئة الإذاعة البريطانية التي أوشكت على الإغلاق.

وأخيراً : قيام المجلس التشريعي بإشارته للعموم في الخصوصية ونوبة التسلل، حيث قررت أن تشاكر في الشكوى القادمة من مجموعة من مصادر الإنتهاك، ومصادر الخصوصية وسلوك وسائل الإعلام. وعلى الرغم من أن لجنة الإذاعة المعنية إهتمت بالصحافة، إلا أنها قد أخذت فرصتها أيضاً في النظر إلى النتائج، حيث إجتمعت اللجنة خلال الجزء الأول من عام 2003م، حيث أعُلن مكتب الاتصالات في يونيو، وكان يشغل قبل هذا الوقت، ولكنه لم يحدد تماماً على موافقة قانون الاتصالات التي يعطيها قوتها، ولم يتلقى الملكي حتى يوليو، كما لم يأخذ مكتب الاتصالات على دورة بالكامل حتى يناير 2004م وجاءت لجنة مختارة مع أكثر من ثلاثين توصية، استهدف بعضها المذيعين، والبعض الصحافة ولجنة شكاوى الصحافة.

وكانت توصية الخصوصية من أهم التوصيات، بحيث يجب أن يكون هناك قانون للخصوصية. وهذا ما كان مرفوض تماماً من قبل الحكومة، كما في العديد من

التوصيات الأخرى. وقد أُخبر مكتب الاتصالات الوليدة بانتهاز الفرصة لإعادة النظر في كيفية التعامل مع وسائل الإعلام.

كانت إحدى اعتبارات مكتب الاتصالات هو أولوية إطلاق النقاش حول مستقبل خدمة البث العام، حيث جعلت القصور على هيئة الإذاعة البريطانية يبدو واضحاً على وجه خاص. وربما تساعد في تفسير سب مراسل هيئة الإذاعة البريطانية، وبسرعة جداً لالتقاط العبر من تقرير هوتون حول وفاة الدكتور ديفيد كيلي. وكانت هيئة الإذاعة البريطانية قد كذَّبت الحكومة حول وجود أسلحة الدمار الشامل في الطرق. وهذه القصة تم بناءها على أدلة من الموظف الذي ارتكب انتحار تابع لأهمية القصة. توقفت هيئة الإذاعة البريطانية من قبل هذه القصة، لحين الانتهاء من تقرير هوتون وتحقيقها في هذه المسألة وفي أوائل عام 2004م، أعلن عن تزعم أندرو جليجان بأن الحكومة ربما عرفت أن الإدعاء لمدة 45 دقيقة كان خاطئاً ومشكوك فيه قبل أن يُنشر ملف لا أساس له.

ذهب هوتون على الاعتقاد بأن نظام هيئة الإذاعة البريطانية معيب في السَّماح لمثل هذه الإدعاءات التي يتم بثها دون رؤية ما كان يجب على المزاعم أن يقال والنظر فيما إذا كان ينبغي الموافقة عليها. وقد قال أيضاً في أنه يرى بأن لغة السيد جليجان كانت غير دقيقة في مصطلح "الجنس" التي أُستخدمت من قبل جليجان في إشارة إلى إن الحكومة قد حاولت إجراء تغيرات على الوثيقة التي يجب أن يكون لها معنيان إحداهما : ربما يكون مقبولاً، والآخر ربما يكون غيرمقبولاً. ولهذا السبب فإن اللورد هوتون قد اعتبر أن هذا الإدعاء لا أساس له، لأن عدد كبير من الذين سمعوا البث اتخذوا المعنى الثاني، وكان اللورد هوتون أيضاً مهماً بأن هنالك نسختين من مذكرات جليجان من وجهة نظرة مع ديفيد كيلي، لأن هذا يعني أنه كان من المستحيل بأن يكون متأكداً من أن الدكتور كيلي قد أخبر السيد جليجان.

وبسبب هذا، قرر اللورد هاتون أن الدكتور كيلي لم يخبر السيد جليجان بأن الحكومة كانت تعلم بأن إدعاء الخمس وأربعون دقيقة كان خاطئاً أو أن يكون قد أخبره فعلاً بأن إدعاء الخمس واربعون دقيقة لم تكن مدرجة في مسودة الوثيقة لأنها جاءت من مصدر واحد فقط. وتساءل اللورد هوتون أيضاً فيما إذا كان دكتور كيلي قال أكثر من ذلك إلى السيد جليجيان، ومن أنه كان ينوي ذلك في الوقت المناسب، وأن الاجتماع لم يكن ذو خطورة في الوقت الذي كان يحتاجه.

ومن المحتمل تماماً أن أندرو جليجان أو ديفيد كيلي يكونا مدركان لكيفية الإجتماع لإفطار من شأنه أن يهز الأمة في نهاية المطاف0 ويقود إلي وفاة واحداً منهم وإستقالة الآخر، واستقالة الموظفين الرئيسين الآخرين وغيرهم من العديد من هيئة الإذاعة البريطانية.

وقال اللورد هاتون في إستنتاجاته أن الإدعاءات من قِبل السَّيد خليجيان حول الحكومة كانت لا أساس لها، ويجب على المحررين أن يطّلعوا على السيناريو المقصود، وكان ذلك بشأن أنظمة المحررين وكان مصيباً وليس حاسماً، وكان أيضاً منتقداً لنظام إدارة هيئة الإذاعة البريطانية، الذي لم يختبر أسلوب تقارير أندر جليجيان من كيفن مارش، رئيس تحرير عرام (http://www.thehutroninquiry.org.uk/reportchapler12htm#020accessed/7/7/106).

أدت انتقادات هيئة الإذاعة البريطانية إلى سحق نظام إدارة التحرير ومراسليها للحكام وأخيراً تمت الموافقة عليهم ،مما سبب في إستقالة المدير العام، قريك دايك (الذي لا يزال يفعل الانتقادات لهيتون) مما أدى إلى قلق المراسل أندرو جليجان ورئيس الحكام السيد كريستوفر بلاند0 أدى المدير الجديد القائم لأعمال المدير العام إلى المسارعة لتشكيل لجنة المراجعة برئاسة هيئة الإذاعة البريطانية من التقرير

الإخباري لإعادة كرونالد نيل، حيث قال أن اللجنة مقتنعة بأن السيناريو الأساسي السليم هو مفوضية العمل الإنساني التي وافقت للبث في 29 مايو 2003م إلا أن هذا الأمر لم يتبع لـ أندرو جيلجان.

وخلُصت اللجنة إلى أن تقرير هيئة الإذاعة البريطانية في 607 صباحاً في الـ29/ مايو 2003م، لم يكن دقيقاً، والتي من شأنها أن تؤدي ولكن بعد فوات الأوان ولعدد من الساعات المختلفة0 -(http://www.bbc.co.uk/info/policies/pd/neil heport.pdf.accessed/7/7/06).

وتوصلت اللجنة إلى :

- المشكلة الوحيدة هي في إستخدام مصدر واحد للقصة.
- وجدت أن المذكرات لم تدعم الإدعاءات المقدمة.
- اتفقوا على أن هذه المزاعم لم توضع لإسقاط اللجنة.
- في الأمر الذي حال دون فرصة مناسبة للرد.
- وقال أن البث كان ينبغي أن يكون قرار هيئة الإذاعة البريطانية ولكن الوثيقة كان مجهزاً لها ولكنها ليست تابعة.
- ونصحت بتشديد القواعد الخاصة لدى صحفيي هيئة الإذاعة البريطانية لكتابة الصحافة.
- وذهبت اللجنة إلى تقديم النُصح لدى هيئة الإذاعة البريطانية.
- ينبغي استخدام المصادر دائماً ما أمكن.
- عدم الكشف نهائياً عن الهوية.

- مصادر القصص (الفردية) يجب أن تستمر لدى مصالح العامة المختلفة وإتباع الإجراءات السليمة.
- أخد الملاحظات الجيدة لتكون عظيمة ومهمة .
- لا ينبغي إستخدام مقابلا رت اتجاهين لاحتوائها على مزاعم خطيرة.
- يجب أن لا يسمح موظفو هيئة الإذاعة البريطانية ومقالاتهم الصحفية بالتعامل مع شئونهم السائدة.
- يجب ترسيخ متابعة إجراءات تقديم الشكاوى.

(http://www.bbc.co.uk/infor/policies/pdf/neil/-report.pdf/accused/8/7/06).

كما احتشدت هيئة الإذاعة البريطانية في إطار برنامجها الجديد وبرئيسها مايكل والجنرال مارك تمسون، ووضع تلك التوصيات موضع التنفيذ، وكان مكتب الاتصالات مشغولاً بتنفيذ عملية تشاور واسعة حول مستقبل خدمة البث العام. حيث تصدر عدة وثائق للتشاور والنقاش، خلال عامي 2004م و 2005م، وأصدت الحكومة أخيراً ورقة بيضاء عن مستقبل البث في مارس 2006م، مع وزير الثقافة جوبل، حيث أعلن أن على هيئة الإذاعة البريطانية الاستمرار في تلقي الجزء الأكبر من رسوم الترخيص ولكن الآن أن شرف عن الثقة الجديدة، منفصلة عن إدارتها، وهذا من شأنه أن يحل محل المحافظين الذين دائماً ما يكونوا في دور مزدوج : هذا لتشغيل هيئة الإذاعة البريطانية أيضاً إلى الموالية لأصحاب مركز فينا الدولي. وسوف يتم تشغيل مقترح الورقة البيضاء في المستقبل بواسطة هيئة الإذاعة البريطانية من قبل المجلس التنفيذي وسوق يشرف عليها ٱلصندوقٌ والتي ستكون منظمة فريدة من نوعها من شأنها أن تحرم المصلحة العامة عن طريق ضمان تقديم

الجودة والقيمة لترخيص رسوم الدافعين. وسوف تُصدر الرخص عن الثقة على المجلس التنفيذي لتشغيل كل خدمة لدى هيئة الإذاعة البريطانية. مع اختبار قيمة العام ليتم تطبيقها على جميع خدمات هيئة الإذاعة البريطانية الجديدة أو للتغييرات الكبيرة في الخدمات القائمة.

وسيجرى تقييم الأثر السوقي للإختبارت القيِّمة بين القطاعين العام والخاص من قبل مكتب الاتصالات. بدأت الحكومة تجديد الثقة في صيف 2006م، على أمل تعيين ما يصل إلى سبع أعضاء جدد للانضمام إلى مايكل غرير الذي كان ليكون أول رئيس جنباً إلى جنب مع ثلاثة أعضاء آخرون لدى مجلس الإدارة الحالي للحكام، بغرض اغتنامها بتعيين عضو لاسكتلندا.

كجزء من تسوية التراخيص حيث اقترحت الحكومة أشكال جديدة من مقاومة للقناة رقم "4" مثل السؤال عن هيئة الإذاعة البريطانية لتوفير القناة الرابعة مع مساعدة مالية نحو تحقيق التحول في رأس المال على التكاليف، ورغبته القناة "4" في تأمين كمية محدودة الأرضية الرقمية إضافة على قدرة من تقدم التنظيم في التكنولوجيا، التي مازالت واحدة من الاهتمامات الرئيسية للتنظيم.

يُعني التلفزيون عالي الوضوح بمجموعة جديدة من المعايير، ولكن الأهم من ذلك هو التقارب من الإنترنت على النطاق العريض والتلفزيون والراديو. وقدرة مستخدمي النطاق العريض لتكون قادرة على الوصول إلى الخدمات الإذاعية وخدمات التلفزيون "HD" وتحميلها في بعض الأحيان لتتناسب مع أنفسهم يعنى بجدولة قد تكون قريبة من البث الأرضي المحدد ليتواصل وبلا شك لطول الوقت، ولكن تدريجياً سيتعلم الناس بناء الجدول الزمني الخاصة بها، لأنها إما أن تكون لحفظ البرامج الإذاعية أو لتحميل البرامج من الشبكة المناسبة عندما يريدون المشاهدة.

يكون التلفزيون عالي الوضوح في أيامه الأولى، وبعد أن تم إستخدامه في كأس العالم في عام 1996م كمنصة لانطلاقه جمهور المملكة المتحدة، وكذلك لخدمات التلفاز ولتحول الهواتف والإنترنت.

والقدرة على التحرك خارج نطاق البث الأرضي المحدد بالسنوات الأخيرة ووضع برامج صارمة ما بين تشغيل أو تحميل الهاتف والبريد أي الموبايل المتجول ليظهروا لدى المستهلك ليمثل جزء ضخم في كيفية عمل البث من ذي قبل. وهذا جزء مهم لدى مسئولية مكتب الاتصالات0

وتكون مسئولية مشتركة مع هيئة الإذاعة البريطانية عندما يتعلق الأمر بالنظام الرقمي. وأكدت الحكومة في خططها للتبديل أكثر من التلفزيون وإزالة الإشارات التناظرية على مدى عدة سنوات إبتداءاً من عام 2008م وتنتهي من عام 2012م. وهنالك درجة بيضاء معلومة لدى هيئة الإذاعة البريطانية تلعب دوراً كبيراً في تثقيف وتحول الناس ويكون مُطراً لمساعدة من هم في حاجة معينة مثل كبار السن.

وكان التلفزيون الأرضي الرقمي المحلي عنصراً آخر من عناصر التحول وعلى ذلك كان ينظر لها على أنها مهمة من قبل وزارة الثقافة الإعلام والرياضة. وسوف نتابع عن كثب إلى حد ما وراء الرقمية.التي تمت مراجعتها من قبل مكتب الاتصالات لدى قانون لجنة معايير البث الممارسة خلال أيامها الأولى حيث وُضعت مدونة جديدة تم إصدارها في عام 20-5 ترمز للسُلطة الفلسطينية. (http://www.ofcom.orguk/tv/ifi/codes).

وكانت هذه واحدة من التوصيات التي تم اختبارها بواسطة اللجنة البريطانية، وقد ظهرت في عام 2003م، التزاماً بموجب قانون الاتصالات لعام 2003م.

الفصل الخامس عشر

مدونات السلوك بوصفه نظاماً للتنظيم

يتناول هذا الفصل في استخداماته مدونات قواعد السلوك، بما في ذلك :

.تطوير مدونات السلوك.

- النمط من التعليمات البرمجية.
- مدونات قواعد السلوك.

العديد من الدول لديها مدونات سلوك للصحفيين : على قرار "الكانتا العالمية" المباشرة التي تُلزم الصحفيين على التعرف بطريقة معينة، ذات رموز مصممة لتغطية الصحفيين في جمع المعلومات عن قصص المشاكل الأخلاقية الرئيسية التي تواجهها بالتعامل مع جهات ومصادر الاتصال الخاصة بهم، وكيفية نشر بث وعرض المعلومات التي تم جمعها، وكيفية ضمان جودة المعلومات، بما في ذلك التعامل مع الشكاوى التي تنشأ، ومن هذه المقارنة بين القوانين المختلفة من سلوك لجنة شكاوى الصحافة "أوفكوم" وهيئة الإذاعة البريطانية ونقابة الصحفيين، كما أنها تسلط الضوء على الاختلافات في النهج للصحافة من قبل الصحافة المطبوعة وصحفيي البث والمذيعين. كما أنها تساعد على عرض التأثير المشوه الذي نتج من معالجة الصحافة كمنتج للتسويق وليس شيئاً ينبغي أن يتاح للناس كجزء من بعض المسئولية الديمقراطية ، وغيرها من الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة التي ليس لديها مثل هذه المدونات بعيدة المدى، وسوف أذكر ثيرن عند الاقتضاء. حيث يتم طباعة كل من قانون لجنة شكاوى الصحافة وقانون نقابة الصحفيين بالكامل في الملاحق 1 و 2 على التوالي. المبادئ التحريرية لدى هيئة الاذاعة البريطانية هي وثيقة طويلة ومفصّلة جداً تُستخدم لمثل تلك المقتطفات في الملاحق كما المقارنات.

وهي متوفرة على الشبكة العالمية المستند بأكمله في :

http://www.bbc.co.uk/guidlineseditorial.guidelines/ledguide/.

أوفكم متاحة أيضاً وطويلة ومتوفرة في :

http://www.ofcom.org.uk/tv/if/codesbcodel/

وتوجد النُسخة المنقحة في الملاحق. وقد أدخلت حيز التنفيذ في يوليو 2005م. حيث تم نشر العديد من الرموز أيضاً من ملاحق هذا الكتاب للمقارنة، و يمكن العثور على كل المدونات الأوربية تقريباً، في جميع المجتمعات الديمقراطية التي

تصر على بعض السلوكيات الأخلاقية من وسائل الإعلام الخاصة بهم. ونتيجة لذلك فإن العديد من البلدان لديها الآن مدونات قواعد السلوك التي تم تأييدها من قبل الهيئات المهنية أو عبر الصناعة أو في بعض الحالات من قبل المحكمة كعينة من الناحية القانونية.

وفي الأساس، مدونة قواعد السلوك هي عبارة عن "دوس" تترك لتوجيه الصحفيين من خلال متاهة من المشاكل الأخلاقية التي يواجهوها وواحدة من السَّمات الأكثر بروزاً من المدونات للصحفيين، هو مدى واسع لدى مجموعة من البلدان التي تم اعتمادها.

وقد وجدوها ليس فقط في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكن في جمهورية مصر وكوريا الجنوبية وجامايكا ومالي وفنزويلا (62 :1992م) والسَّهول، وأنواع من القضايا عن طريق تغطية متفاوتة إلكترونياً وذات فاعلية تنوعت في العديد من الدول، ومع ذلك وقبل النظر في القوانين نفسها : فإننا نحتاج أن ننظر إلى القضايا الأساسية التي تكمن خلفهم.

القوانين الشَّخصية مقابل القوانين العامة

معظم الناس لديهم قانون الأحوال الشخصية الخاصة بهم، ويمكن على أساسه قياس سلوكهم، قوانين بعض الناس تعتبر جيدة، في حين أن البعض الآخر يكونوا ذوي قوانين شخصية أكثر صرامة. فمهما كان فهو قانون الشخص الذاتي له، إلاَّ أنه أو أنها قد تُعرف بأنَّ النساء عموماً تكون لديهم فكرة جيدة عن دوافع سلوكهم ومعظم الظروف التي تورطهم في مشكلة معينة، فإنها يمكن أن تكون بمثابة لكلا من المدَّعي العام والقاضي لتحديد ما إذا كان هذا الفعل أو ذاك يعتبر خرقاً لقانون الأحوال الشخصية الخاصة بهم. ومع ذلك فإن القوانين التي تم تنظيمها من الخارج تصير قوانين عامة وتكون أكثر تعقيداً وليس بأطول سؤلاً من وصفها لنفسك كهيئة المحلفين.

وهذا ينطبق على المدونة العامة ومحاولة العمل على بيان شامل يتم تطبيقه عالمياً. إذا ما كان من الخطأ لشخص واحد لأن يفعل شيئاً في ظل ظروف معينة، ثم يكون لشخص آخر خاطئ ليقوم بنفس الشيء تحت نفس الظروف. وهذا يختلف بالطبع من قانون الأحوال الشخصية التي يكون فيها العمل جيداً وإن كان مخطئاً، ويعتبر مقبولاً تماماً من قبل شخص آخر ولأنه يعمل لدى شركة نيوز العالمية، فعلى سبيل المثال : ربما أُعتبر أن الأمر الخطأ أخلاقياً بأن يكون الخائن لبلدي هو صاحب العمل وذلك من خلال تغطية لقصة الفساد في (GNC) ومع ذلك فإنَّ أي مؤسسة إخبارية أُخرى يمكن لها أن تعطي نفس القصة 0

وبطبيعة الحال فقد نظرت في الفساد كوني مخطئاً، وسوف تكون هنالك محاولة لتغطية مثل هذه القصة لمنظمة أخبار بلدي، وعندما يرفض أو يكون ملزماً عليه الاستقالة لإلحاق العذر بعمل صاحب العمل. ولأغراض عامة من القواعد الأخلاقية، فعلى الجميع أن يكونوا واضحين حول قبول ما لديهم من مجموعة قوانين، وبسبب

هذا يميل البعض إلى أن يقتصر على مجالات الإنفاق العام التي تغطي جميع ظروف القوانين لذلك، وعلى سبيل المثال يمكن وضع مدونة تنص على أنه من الخطأ أن ينبغي لي أن أكذب للحصول على قصة حول فساد GNC، كشركة يعمل فيها.

الأساس الأخلاقي للقوانين الصحفية

توصف مدونات قواعد السلوك عادة باعتبارها آداب مهنية و تستند على الواجبات الواردة في داخلها، والمتابع إلى مدونة قواعد السلوك لا يحتاج إلى تحدي العواقب التي تنجم عن عملها من أجل أن نرى أنهم يتصرفون أخلاقياً.

وأنه زميل لمدونة قواعد السلوك التي وضعت في السابق وبانخفاض كافي بالنسبة لهم لاعتبار التعرف الأخلاقي.

وهذا ينتج من متطلبات كانتيل، ويمكن إستخلاص قوانين عالمية تحدد ما هو المتفق عليه عموماً، وأن يكون السلوك الأخلاقي لهذه المجموعة من المهنيين، حيث أنتجت سلسلة من البنود تُلزم كل صحفي بقول الحقيقة، أو تقرير فقط بطريقة مباشرة. وهناك بند نموذجي ينُص : على عدم مشاركة الصحفيين في أعمال الترهيب والإزعاج أو بالسعي المستمر في العام 2006م. وهذا يكون واضحاً لا لبس فيه وهذا عالمي، وليس لدى شروط لذلك، ولابد أن يلتزم جميع الصحفيين بهذا البند من القانون، ويمكن أن تكون هناك إستثناءات وذلك يتناسب تماماً مع نظرية كانتي من الالتزام الأخلاقي، كما أن هناك قانون عالمي لا يطبق في جميع الظروف والصحفي يمكن أن ينضم إليها دون أي خوف من التعرف غير الأخلاقي إلا أن يكون للأعلى، وينص القانون على أنه لا ينبغي تفسير ذلك على نطاق واسع وأنه يشكل تدخلاً غير ضرورياً مع حرية التعبير أو يمنع نشرها في المصلحة العامة وهناك أوقات قد تكون

واضحة للصحفي عندما يعلم أن نشرها في المصلحة العامة أمر حيوي للقصة. ولكن قد يعني هذا التضييق على الاتصال. ومع ذلك إذا كان بند القانون حقيقياً. فهذه تكون وسيلة ممتلئة للصحفي.

ويمكن للصحفي أن يتجنب تحقيق الشرط دون الإنحناء أو حتى كسر أي بند من لجنة شكاوى الصحافة. (وغيرها من صناعة قوانين التنظيمات). ولتحقيق ذلك فمعظم القوانين الصحفية يكون لديها دفاع للمصلحة العامة مدافعة عن كتاباتها. وتقول لجنة شكاوى الصحفيين بأنه قد تكون هنالك استثناءات لبنود ملاحظة، حيث يمكن برهنتها في سبيل المصلحة العامة. وتشمل هذه البنود إحداهما التحرش وكذلك على الخصوصية، الأطفال والإبلاغ عن الجريمة والأجهزة السرية.

هذه القوانين تُبنى أساساً لتخدم عدداً من الأغراض المفيدة للمحترقين، وأنها توفر الوقت والضمان، وليست هناك حاجة إلى إعادة اختراع العجلة في كل معتقلة أخلاقية. وعافية ذلك التفكير مليئاً في الدليل عند كل قرار. ولكن يمكن "للدينتوسبت" فقط إتباع القواعد.

إذا نصت القاعدة على عدم السرقة فإنه من السًهل متابعة عدم السرقة. وهذا يجعل الحياة تبدو سهلة ولا داعي للقلق فسوف تجد الطريق إليها فإذا مالت حرماً فيها حينها سوف تهرب من العقاب، وإخفاء المسروقات إذا ما كنت قادراً على شرائها.

هنالك وظيفة أخرى مهمة من مدونات قواعد السلوك هي دور العلاقات العامة لديهم، فهم في كثير من الأحيان مقدمون لطمأنة الجمهور،لذلك فالمهنة لها معاييرها إذا تمت ممارستها على الأقل، وإن المحترفون الذين انتهكوا هذه المعايير سيتم تأديبهم .تتسابق العديد من المهن والحرف للتقديم لقوانين الممارسة على مدى السنوات القليلة الماضية في ظل ارتفاع وعى المستهلك.

تشير قوانين كتب الأخلاق على أنّ وسائل الأعلام لدى الرجال والنساء الذين ينتجون لهم قوس الموظفين الفاضلة في المجتمع. وهي تنطوي للولاء الموحد للمعاير المهنية للأداء (غوردون واخرون6 : 1998م) وهناك حرفة أو مهنة تكون أكثر قدرة على درء الانتقادات العلنية إذا ما كان لديه مدونة قواعد الممارسة التي يمكنها أن تتيح تلويحا للجمهور في أوقات الأزمات سواء كان لوكلاء السفر التي رددت على الانتقادات بعد عدد كبير من الشكاوى من صانعي العاطلات غير الراضين أو شركات التأمين وخوفها العالي في المستويات من مطالبات الشكاوى بعد العاصفة الكبيرة.

وقد وجدت الشركة التمكن ممن يدّعون وسوف يتم التعامل معهم وفقاً لمدونة قواعد الممارسة وإنحراف الانتقادات بطريقة يصعب تخفيضها من قبل أي وسيلة أخرى والسماح للقرارات بالتأخر، في حين تعود الأمور الأهم من ذلك، أنَّ القضايا التي سيتم نسيانها (وربما غفرانها) من قبل الجمهور وعلى نطاق واسع. لم تفشل الملاحظات في صناعة مدونات الممارسة التي يمكن أن تضيف هالة من الاحترام والإنصاف بدون الحاجة إلى مساعدة حقيقية للمسئولية.

يكاد يكون من المستحيل تحقيق ذلك بأي طريقة أخرى. حتى الحكومة شهدت إدخال القوانين مثل ميثاق المواطن.

تسمح مدونة قواعد السلوك أيضاً بالنقاش. تستعرض لجنة شكاوى الصحافة قوانينها على أساس سنوي. ففي نقابة الصحفيين استعرضت قانونها في عام 2006م.

وفي كلا القضيتين فالأشخاص يعرفون ماهية القانون (ويمكن إيجاده بسهولة) وإقحام نفسها في النقاش. فإذا ما تم عرض قضية ما، فيمكن حينها أن ينظر الجميع إلى

القانون ويقفوا انحناء وإجلالاً ، لأنها تخدم الصحفي في تلك المعضلة الأخلاقية، ويمكن تعديل التعليمات البرمجية إذا لزم الأمر.

ويسمح القانون بالممارسة فهي في حد ذاتها شرح التعليم للممارسين الجدد من الطلاب وحتى المخضرمين المحترفون. فمدونة الممارسات يمكن أن تساعد في تطوير فهم المسائل المحددة في قانون وتشجيع، والنظر في أفضل السُّبل لتطبيق عناصر من التعليمات البرمجية. وبعد التحديد فيما تفكر فيه الصناعة على وجه العموم من سلوك مناسب يسَّهل للمدرسة الفكرية والآخرين الموقف الصحيح.

قوانين صياغة السلوك

كتابة مدونة قواعد السلوك ليست سهلة، إذا كان لها أن تعي أهدافها فيجب أن تكون قصيرة وسهلة التذكر. المدونة الطويلة هي التي يتم الوصول إليها في أوقات الشدة فقط. المبادئ التوجيهية لدى هيئة الإذاعة البريطانية ممتازة، ولكن لا أحد يستطيع أن يتذكرهم جميعاً. وأنَّهم بحاجة للوصول إليها من أجل الحصول على عرض قضية هيئة الإذاعة البريطانية. لجنة شكاوى الصحافة وقانون نقابة الصحفيين أقصر بكثير، وحتى المبادئ التي تنطوي عليها يمكن أن تتذكر بسهولة وتُطبق في الوضع اليومي.

القانون الجيد يجب أن يكون واضحاً، فلا احد بحاجة لتقضية وقته في معنى بند ما، بالتعامل باندفاع نحو ذلك. تحتاج إلى الوضوح وبشكل مُصغَّر، توقع عن احترافية، لذلك لا حاجة للتجادل عند كل حكاية.

وتم تحديد هذا باعتبارها عنصراً هاماً من ضرورة حتمية من كانت، وليس من المستغرب أن البند الجيد يكون مؤهلاً بأقل قدر ممكن.

القانون الذي يظهر واضحاً يكون مهماً أيضاً عندما يأتي بمراقبة تحتاج الهيئة التنظيمية مثل لجنة شكاوى الصحافة لأن تكون قادرة على اتخاذ قراراً من إذا كان نشرة قد انتهك بنداً، ولا يكون فك القانون ما يعني قانوناً. القانون الواضح يجعل المراقبة أسهل بكثير. كما هو الحال مع جميع القواعد والقوانين. ولا يمكن للسلطة التنظيمية أن تلزم شخص ما بالالتزام بها أو كسر مدونة قواعد السلوك (على الرغم من أنها قد تكون قادرة على فعل ذلك). ولكن ميزة مدونتها هي أن تكتب بشكل صحيح. ولابد من التعرف بشكل أخلاقي إذا ما اتبعوا التعليمات البرمجية المهنية. فعلى سبيل المثال، فإنه من الصَّعب توبيخ شخص ما لدعم قاعدة التي تعول أنها تفي بالوعود. فقد تكون هناك أسباب وجيهة لكسر ذلك الوعد، ولكنه يكون أكثر صعوبة بكثير لتبرير التمسك بقاعدة للحفاظ على وعودك فأياً كان ما سيحدث يكون في النتيجة النهائية.

وبنفس الطريقة فإننا قد نقول أنَّ بعض الناس يسمونه الكذب الأبيض لأصدقائنا حول كيف تبدو. فلا يمكن لأحد بأن يتهمنا بأنها غير أخلاقية إذا قلنا دائماً الحقيقة.

قواعد السلوك

التطور في القوانين

تم وضع القوانين الأولية للسلوك في الولايات المتحدة في وقت مبكر من هذا القرن. وجاءت بريطانيا ودول أوروبية أخرى في عامي 1920م و 1930م. ويشير قانون نقابة الصحفيين البريطانيين في المقام الأول 1935، حيث أُطلق في نهاية المطاف في عام 1936م (بنوك 1957م) ومع ذلك واحدة من أوائل الدول الأوروبية للبدء في تطوير القانون كانت السويد.

وكان نادي الدعاية (السويد)، الذي تأسس في عام 1874م مع الصحفيين، ورؤساء تحرير الصحف والناشرين الآخرين وأعضائها، في بداية من 1900م، وكان بمثابة محكمة نصبوا أنفسهم بتحمل الشكاوى ضد الصحف (نوردلند 2 : 1991مٍ).

تم تكوين مجلس الصحافة السويدي في السادس عشر من شهر مارس عام 1916م. وانضم إلى جمعية ناشري الصَحف السويدية (الإتحاد السويدي للصحفيين). كانت في المراحل المبكرة قوانين قصيرة نسبياً، تتألف من بضع المبادئ الأساسية، ولكن مع التطور الهائل في البث التلفزيوني والإذاعي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح القانون ينظر إليها على أنها أكثر أهمية. ثم قام بوضع القوانين المستقلة من أجل الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في المملكة المتحدة والعديد من الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يقوم عليها هذا النوع من المعلومات والتي يجب أن تُستخدم، وكيف يتم جمعها من ما تبقى وإلى حد كبير تكون مشابهة للطباعة المرئية المسموعة المراد تطبيقها، كما سترى في هذا الفصل لاحقاً، وهي غالباً ما تكون مختلفة جداً.

كان التلفزيون والإذاعة مستقلتان في بريطانيا، حتى وقت قريب، من قبل ثلاث هيئات تنظيمية تشمل :

لجنة التلفزيون المستقلة للتلفزيون، أو هيئة إذاعة الراديو التي تناولت تراخيص البث، وأنتجت المبادئ التوجيهية التجارية للمذيعين، ومجلس معايير البث (هيئة الإذاعة البريطانية الذي يحسم شكاوى الذوق والأخلاق وشكاوى لجنة الإذاعة التي بدأت وبشكل وثيق تؤثر على الصحفيين. أتحد قانون البث 1996م جنباً إلى جنب مع لجنة شكاوى البث، ولجنة معايير البث الذي بدأ العمل في يناير 1998م مع قانون جديد للممارسة. وجميعها قد سُلِّمت لمكتب الاتصالات عام 2003م. (أوفكوم). والتي لديها القدرة الآن على تخصيص التراخيص للإذاعة والتلفزيون وقنوات نظم الاتصال الأخرى. فضلاً عن توفير إطار للشكاوى ومحتويات قانون للبث في جميع أشكاله، بما في ذلك الإنترنت.

بث القوانين التي كانت في حاجة دائماً على أن تكون أطول وأكثر تفصيلاً من قوانين الطباعة بسبب البنية التشريعية فكانوا مضطرين للعمل في غضون ذلك. بدأت تزداد وما كان مجرد فقرات قليلة في وائل القوانين في كثير من الأحيان أصبحت عدة صفحات مع العديد من البنود التفصيلية.

وكان السبب الرئيسي لذلك أنّ أجهزة الأعلام المهنية كانوا مُصممين على حساب لكل حالة يمكن أن تنشأ وبالتالي تؤدي إلى غضب (الجمهور) وعلى العكس فقد أصبحت أكثر تعقيداً، وصارت القوانين الأسهل لوسائل الإعلام ليتلوى حول أي عبارة فيها، فمن الصَّعب إقناع الناس المصممون على القضاء على (تجاوزت وسائل الإعلام) وأن القوانين القصيرة أفضل كوسيلة من وسائل السيطرة من على البعد وكيف يمكن أن تصبح العديد من القوانين في المستقبل.

المدونة القصيرة لديها ميزة أسهل للصحفيين بأن تتذكر وتستخدم، وهم قادرون على قياس أدائها مباشرة ضد المبادئ الواردة في القانون والتحقيق بسرعة عندما يتم الابتعاد عن التوالي والضيعة فعلى سبيل المثال " عبارة لا تسرق، يصبح من الصعب العمل عندما يتم تعطيلها مع عدد من البنود الفرعية بالتفصيل لما هو مقصود، في ظل ظروف محددة "أنت أخذته وسرقته).

وبالمثل في الصحافة، إذا ذكر القانون عبارة "يجب على الصحفيين" فهي لا تمثل تعليقاً كحقيقة، فجميع الصحفيين يكونوا قادرون على إستخدام ذلك لقياس السلوك على الرغم من أنهم لن يحصلوا جميعاً على نفس الاستنتاجات في حالات مماثلة فيمكن أن يُنظر إلى تعليق شخص واحد فقط عن تحليل، وتفسير من جانب آخر.

غالباً ما تكون القوانين أكثر قلقاً مع التطبيقات العملية من المبادئ. على سبيل المثال، تتكون قواعد قانون السلوك السويدي من 19 فقرة، تغطي العديد من القضايا الرئيسية.

يغطَّي قانون نقابة الصحفيين البريطانيين (الملحق 2) معظم القضايا مقتضية في 14 فقرة إلى حد ما قانون لجنة شكاوى الصحافة البريطاني الممارس (الملحق 1) ومع ذلك يتطلب وزن 45 فقرة في 16 فقرات مع 6 فقرات مقدمة لتغطية قضايا أقل. قانون مكتب الاتصالات، قدم في يوليو 2005م، لديه 10 أقسام كل واحدة منها لديها 15 بنداً، عادة ما تصل إلى 28 في بعض الحالات :

(http://www.ofcom.org.uk/tv/ifi/codes/bcode(accessed14/6/06).

وهذا مرة أخرى يجعل من التعليمات البرمجية التي يمكن استخدامها فقط كمصدر مرجعي. ويكون طويلاً جداً لأي شخص لكي يتذكر، وبالتالي يكون على علم تام بجميع الأسباب التي حاول تغطيتها، والنتيجة هي أن القانون يعد وقتاً طويلاً الآن

لتكون ذات فائدة للمحررين والصحفيين الذين ليس لديهم الوقت للإشارة إلى القانون في كل مرة كقضية تأتي للمحررين والصحفيين، ثم تضطر إلى الاعتماد على فهم المبادئ الأخلاقية الأساسية، (أشخاصاً) فإنها نادراً ما تعطي أثناء التدريب.

وسيعمل القانون المباشر القصير بإعطاء توجيهات للصحفيين بشأن هذه القضايا الذين سيكون لديهم الوقت للاستخدام.

إنشاء القوانين الصحفية

هناك دعا بدعوى أن يكون مقياساً عادلاً للإنفاق في جميع أنحاء العالم حول ما يتم تجميعه من قوانين، وهذه القوانين عادة ما تقسم إلى نوعين رئيسين من البنود إما على أساس الحقوق أو على أساس الوظائف.

تستند بنود الحقوق على إزالة الأشياء مثل الخصوصية والمصادر السرية والدفة. ما بتوقعه الناس من حق لدى الصحفيين المهنيين من أجل الأداء الجيد لهم. ويشمل ذلك أيضاً الدقة وكيفية تقديم المعلومات.

تشمل العناصر الرئيسية للقانون :

- جمع المعلومات.
- التعامل مع جهات الاتصال في نهاية المصادر.
- نشر المعلومات.
- عرض المعلومات.
- ضمان جودة المعلومات.
- التعامل مع الشكاوى.

هذه يمكن تقسيمها إلى العناصر القائمة على الحقوق ووظائف العناصر.

قوانين العناصر القائمة على الحقوق

تتبع هذه القوانين من حقوق الإنسان التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية وتُقبل بواسطة الاتفاقية الأوروبية وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

حرية التعبير هي أول حق يعتبره معظم الصحفيين وهذا يعطي وسائل الإعلام الحق في نشر المواد وظهور الحرية، ومع ذلك فإن معظم الصحفيين وقوانين الصحافة تأخذ هذا بأبعد من ذلك. وتحويل هذا الحق إلى واجب للممارس ليس فقط للصحفي وبالتبعية ووسائل الإعلام، لها الحق في التعبير بحرية، ولكن المواطن له الحق في تلقي مثل هذه التدفق من الحريات، ومن هنا فإنّ عدد من الناس يدّعون بأن من حق الجمهور أن يعرف الحق. ولكن هذا ليس حقاً، فيمكن أن تكون مضمونة، وهو في الحقيقة لاختزال القول بأنّ الناس لديهم الحق في الحصول على المعلومات. وينبغي أن يكون أي شخص مهم في تقديمه لهم، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نجعل من الواجب الأخلاقي للصحفيين أن تكون للتأكد من أنها لا تلقى مثل هذه المعلومات عمل الصحفي في حماية حرية وسائل الإعلام. الكثير من القوانين تكون واجبة للدفاع عن حرية الصًحافة الواردة في داخلها.

فعلى سبيل المثال: يتحدث قانون لجنة شكاوى الصحافة عن حماية كل من حقوق الفرد وحق الجمهور لمعرفة :

(http://ww.pcc.orguk/cop/practicehtml(acessed17/6/06).

قانون نقابة الصحفيين أيضاً لديه شرط ومقراً على أنَّ الصحفيين عليهم حماية حرية الصحافة : يدافع الصحفي في جميع الأوقات عن مبدأ حرية الصحافة ووسائل

الإعلام الأخرى في ما يتعلق بجميع المعلومات والتعبير عن التعليق والنقد. (كتاب نقابة الصحفيين 2005م).

الخصوصية هي حق إنساني آخر تقوم أيضاً بحماية قواعد السلوك، ومع ذلك فمن الممكن تماماً أن يعمل المرء الحق في حُرية التعبير والاختراق بسهولة وهو حق آخر في الخصوصية. ويجب أن تكون المقدمة التي تسمح لموازنة هذه الحقوق آلية. وسوف نناقش المصلحة العامة في وقت لاحق.

فرضية البراءة والمحاكمة حقوق أخرى تحتاج أن تكون في حالة إتزان في مواجهة الكلام. فإذا ما قُدِّم شخص ما لمحاكمة عادلة يفترض به البراءة حتى حدوث ذلك.

فربما تكون هناك حدودُ وضعت على ما هو مكتوب عن هذا الشخص قبل محاكمتهم، فالتعليقات حول ما إذا كان يعتقد بأنهم قد يكونوا أبرياء أو مُذنبين يمكن بسهولة منعهم من الحصول على محاكمة عادلة وبالتأكيد منهم كونهم أبرياء. ولكن منع نشرها يُمكِّن للتدخل مع حُرية التعبير.

السعي لتحقيق الأمن المشترك هي حقوق ربما تكون محدودة لدى الصحفي لنشر الرأي، وقد يؤدي أيضاً للمراسل كونه يجري حزراً حول نشر عناوين أو معلومات حول مكان وجود الشخص.

الحقوق قد لا تكون مميزة عندهم، والحق في السُمعة وغيرها من الحقوق التي غالباً ما يتم إدراجها ضمن مدونة قواعد السلوك.

ففي حالة المملكة المتحدة: السُمعة، وافتراضية البراءة والمحاكمة العادلة والتمييز كلها متضمنة في القانون.

العناصر القائمة على وظيفة القانون

الحقيقة والدقة هما من أوائل وظائف عناصر القانون . حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات لا تحتوي على الحق في الحصول على المعلومات الصادقة فقط. فالأمر متروك للمستهلك لفرز المصدر الذي يمكن الوثوق به، وبالتالي تكون المعلومات صادقة. وينطبق الشيء نفسه على التعليق ومع ذلك فإنَّ الواضح أن الصِّحفي الأخلاقي سيكون وحده الذي يصدق بإخبار الحقيقة وللحد من التقارير الشخصية يتجنب التعليق. أخذ الرشوة، وحماية المصادر وطرق جمع الأخبار كلها أمور للمراسل الفردي للعمل على المساعدة القانون، لأنَّ هذا أيضاً يؤثر وبوضوح على مصداقية المراسل والتقارير، ومع ذلك، فهذه هي العناصر الفنية للأخلاق، لا تستند إلى الحقوق، فلا يمكن أن يكون الحق في عدم أخذ الرشوة، لأنهم صحفيين جيدون يقولون الحقيقة، ولا يستطيعون قول الحق إذا ما أخذوا الرشاوى أو تأثروا بطريقة أخرى.

فالذوق والآداب أيضاً تغطي مجموعة من القضايا التي لا تستند إلى الحقوق، ولكنها تكون معتبرة وبشكل واضح. نادراً ما يتم ذكر الذوق والآداب عند نشر القانون. فالقدرة على نشر الصور أو النصوص تُسبب الجريمة على نطاق واسع لكي تُعتبر وتكون معتمدة على الضغط الاجتماعي، الجمهور والمجتمع والصُحف والمدونات والمجلة مثل لجنة شكاوى الصحافة التي صنعت هذه القضية. وهذه ليست قضية المذيعين بحيث تتناسب مع وجهة نظرهم العامة وأيضاً إلى منازل الأشخاص، وإنّ تمثيل العري والجنس واللغة السيئة والعنف، يجب أن يعدل بعناية.

فتجد قوانين الفُحش في المملكة المتحدة أيضاً فيما يمكن لفترة هكذا فهناك تقليد في المملكة المتحدة عن نشر المواد التي قد تُسيء بلدان أخرى تأخذ وجهة نظر مختلفة حول ما هو مقبول لكي يُبث، فبعض الدول هي أكثر

ليبرالية بكثير في تفسيرها المقبول من المملكة المتحدة، في حين أنَّ الولايات المتحدة وفي كثير من الأحيان تكون أكثر تحفظاً من المملكة المتحدة. فبعض الدول الإسلامية هي أكثر استعداداً لإظهار صور العنف والموت من المملكة المتحدة ولكنها تكون أقل إستعداداً لإظهار العرى والجنس0

تتطلب كل القوانين آلية تسمح للممارسين لتحقيق التوازن بين القيود التي يواجهونها بموجب قانون حقوقهم للتعبير عن حرية التعبير والسَّماح للصحفيين بأن يقولوا ما يريدون، ولكن يجب أن يتم ترتيبها لتجنب تدخل أي شخص أخر في الخصوصية، السمعة والحق بمحاكمة عادلة، أو للحيلولة من دون الإساءة من قبل ما نشرناه، دون سبب وجيه ،والآلية هي المصلحة العامة لجهاز محدد بشكل واضح يسمح للممارسين النظر في انتهاك حقوق الأفراد أو الجماعات وبصالح أوسع من الجمهور بوجه عام. ويمكن أن تكون هذه القرارات الصعبة للتقديم وأنَّها في هذا التحول من نهج آداب المهنة ويحتاج إلى البدء في تحليل عواقب أفعالنا. تبدأ في إدراج المحاذير بأنَّه من الخطأ انتهاك الحياة الخاصة لشخص ما إلا إذا كان للمصلحة العامة". تكون هذه المتطلبات للممارسين لمحاولة قياس ما إذا كان تعوق الأضرار التي لحقت بالفرد من قبل الفائدة للأغلبية. وبعض القوانين لتحديد ما نعنيه بالقانون العامٌ قانون لجنة شكاوى الصحافةٌ على سبيل المثال :

1- يشمل المصلحة العامة، ولكنها لا تقتصر على :

(i) كشف أو فضح الجريمة أو مخالفات خطيرة.

(ii) حماية الصَّحة والسلامة العامة.

(iii) منع الجمهور من الانسياق وراء عمل أو دولة منه من أي فرد أو منظمة.

2- هناك المصلحة العامة في حرية التعبير عينها.

(http://ww.pcc.org.uk/cop/prectice.html(acdussed16/6/06)

لذلك، إذا قرر المراسل أنَّ السبيل الوحيد لفضح الممارسات غير الصحية من مصنع لتجهيز الأغذية (يُشكل خطراً على الجمهور يمكن أن تؤدي إلى المرض ن للعديد من عملاء النبات) هو الحصول على وظيفة في المصنع بخداع بالممارسات غير القانونية (وبالتالي مخالفة شروط وظروف العمل الجديد)، ثم تلك الأفعال غير الأخلاقية من الخداع وخرق العقد يجب أن يكون مبرراً في بعض الطرق، والطريقة الوحيدة المتاحة للصحفي هي إظهارها لدى المصلحة العام. المصلحة العامة هي تحقيق ممارسات الشركة غير المطابقة للمواصفات إلى المجال العام. وُيمكن للجمهور أن يُقرر لنفسه سواء لأكل الأغذية المنتجة بطريقة قد لا تُشكل خطراً للصحة العامة والسَّلامة.

ومن الدفاع عن المصلحة العامة، فإن كل ما حدث هو أن تعثر وانغماس المراسل في سلسلة من الممارسات غير الأخلاقية، وربما غير الشرعية، من خلال الحصول على وظيفة عن طريق الخداع والكذب لموظفها الجديد واختراق واجباته السرية، ويُحتمل أن يُسلب المال (الأجور). و الكثير من السلوكيات غير الأخلاقية لتبرر المصلحة العامة.

وعلى الرغم من أن القوانين هي أن يكون هناك تغييراً من قبل ظرف ما، وأي تغيير على القانون يعني أن يتم تغيير طريقة الممارسين وسوف تعبر عن تعرفها. كما أنه ليس دائماً ممكناً لتحديد كيف يبدو تغييراً طفيفاً قد يغير سلوك صناعة بأكملها، فعلى سبيل المثال : فقد أدى إعادة صياغة فقرات حول الأطفال في قانون الكمبيوتر على مدى حوالي ثلاثة عشر عاماً إلى تغيير واضح تماماً في تغطي وسائل الإعلام للقضايا المحيطة بالأطفال.

وكانت لجنة شكاوى الصحافة على وجه الخصوص فعَّالة في حماية الأطفال بعد تمديد الخصوصية (فروست 2004م : 101 – 14). ومع ذلك هذا جنباً إلى جنب مع مخاوف من هجمات الاستقلال الجنسي للأطفال والسلوك المعادي للمجتمع والتغطية الإعلامية من الأطفال والمتفوقين ، وقد اختفى ذلك تقريباً في المملكة المتحدة.

صحافة القوانين والمهنيين

يتم إدخال قواعد السلوك في أي منطقة مهنية لإعطاء التوجيه الأخلاقي وتخدم غرضاً هاماً من خلال وضع المعايير التي يمكن أن تُقاس وتُقيّم (غوردون وآخرون 69 : 1998م). وقد قلّت لتكون فعَّالة. يحتاج القانون الجيد إلى تقديم التوجيه السِّهل إلى الناس الذين يحتاجون إلى إستخدام ذلك، ولكن كما رأينا القوانين قد وضُعت لديهم.

العرض : 1015 الإدلاء بالبيانات على قانون لجنة شكاوى الصحافة من الممارسة.

وفي يونيو 2006م عُدَّل قانون لجنة الشكاوى الصحافة البريطانية من الممارسة ما يقرب من ثلاثين مرة منذ إنشائها في عام 1991م لتشمل على :

- فقرة إضافية في الديباجة على الإبلاغ عن حالات الفصل.
- حاشية دعوة التعليقات من الجمهور.
- بند على أجهزة الشخص.
- شرط التعاون السريع من قبل المحررين وإدارتها في الديباجة.
- كاميرات العدسة المدرجة في بند الخصوصية.

- بالإضافة إلى مسئولية المحرر في بند التحرش.
- دفع البند للمواد لإعادة الصياغة.
- إضافة قواعد لمنع تحديد بانوراما في حالات ممارسة الجنس مع الأطفال.
- توحيد تعريف الدفاع عن المصلحة العامة.
- الرجوع إلى مسئول السُلطة التنفيذية " في فقرة المستشفى.
- التغيير في تعريف الملكية الخاصة.
- التغيير في صياغة بند على الأطفال في القضايا المتعلقة بالجنس.
- أقسام إعادة الكتابة، لاسيما: الشلل والخصوصية.
- وفاة الأميرة ديانا ويلز في عام 1997م.
- مدفوعات الشهود في المحاكم.
- كتابة آخر حقيقية في يونيو 2004م كجزء من الاقتراح الجديد.
- "التطوير الدائم" من التعليمات البرمجية.
- إدراج المتحولين جنسياً في شرط التمييز.
- إضافة بند على الانتحار.

واحدة من أطول وأكثر المشاكل التي يواجهها الصحفيون ليس كثيراً سواء ملتزمين بمدونة قواعد السلوك (إما لمدونة نقابة الصحفيين أو مدونة لجنة شكاوى الصَحافة والممارسة) ولكن إذا ما كانوا يعرفون ماذا يقولون فمن السهل أن تكون رافضاً لمدونة قواعد السلوك إذا كانت طويلة جداً أو تحتوي بنداً صعباً ومعقداً لمتابعة حول

المسائل الأخلاقية التي نادراً ما تتداخل مع أعمال الصحفيين المتوسطة، على سبيل المثال هناك شرط لاكتساب المقابلات بوسائل مباشرة، من المرجح أن تتركز، وبالتالي يعرف على أن تكون أكثر تفصيلاً، ولكن في كيثر من الأحيان تكون أقل استخداماً، فالحصول على إذن من شخص مخول قبل دخول المستشفى (انظر الملحق) تخيل صحفي الانفجار في غرفة نوم التمريض، منزل خاص، يرتدي معطفاً أبيض مقترضه، ويحاول الحصول على مقابلة من مريض بمرض خطير، في حيث يتظاهر بأنه طبيب. وقال: أنه أو إنها تكون أقل عُرضة للخرق بشرط قانون مناقشة العرض للأمور يكون بالطريقة المباشرة فقط من بند محدد يحظر المقابلة في المستشفيات دون إذن من العاملين في المستشفى. البند الأول ينهى إلى فحص القلب، في حين أن الثانية هو مجرد إشارة للجدل حول من هو الشخص المخول الذي قد يكون.

إبقائها بسيطة، يعطي الصحفي فرصة أكبر لُيفكر في القضايا في الحالات الحقيقة وفرص أقل من محاولة لتجاهل القضايا تماماً في محاولة تملص.

الفصل السادس عشر

نظام التنظيم في المملكة المتحدة

يحدد هذا الفصل النُظم التنظيمية المستخدمة في المملكة المتحدة بما في ذلك :

- قانون الإعلام في المملكة المتحدة.
- لجنة شكاوى الصحافة.
- مكتب الاتصالات.

كما ناقشنا في الفصل 12، هنالك عدد من الطرق يمكن أن تكون تابعة للإعلام في التنظيم. تستخدم المملكة المتحدة الازدواجية إلى جانب التنظيم القانوني والتنظيم الذاتي، وبسبب تاريخها وتطورها تتم معالجة معظم تنظيمات البث عن طريق القانون والتنظيم القانوني والرأي الذى يدور منه. وتؤكد الصحافة إما للقانون أو التنظيم الذاتي.

القانون الإعلامي في المملكة المتحدة:

يتم إستخدام القانون على نطاق واسع إلى حد ما في المملكة المتحدة لتنظيم وسائل الإعلام ، إدخال قانون حقوق الإنسان في عام 1998م يكمل حرية التعبير والفكر الرأي للمرة الأولى في المملكة المتحدة، وهذا يمتد لضمان حرية الصحافة، ولكنه يعطي أيضاً الحق في الخصوصية للمرة الأولى، وأدَّى هذا إلى تطوير القانون في موضع آخر من هذا الكتاب.

تم إستخدام القانون منذ فترة طويلة في المملكة المتحدة، كما في أماكن أخرى، لضمان حقوق الإنسان الثلاث : الحق في السمعة، الحق في المحاكمة العادلة ،والحق في افتراض البراءة. يتناول الحق في التقييم المحدد من قبل قوانين التشهير.

القانون هو أداة حادة من التنظيم، من المرجح أن يلحق أضراراً مفيدة وقد تكون المساعدة بهدف الدعم ويأتي في اثنين من النكهات : المدني والجنائي. ويُحاكم في القانون الجنائي من قبل الشركة، بينما تتطلب الجرائم المدنية الطرق المتفردة لمتابعة القضية، ولاُ يستخدم القانون كمنظم لعدد من القضايا في المملكة المتحدة. تلك التي يشملها القانون الجنائي تشمل محاكمة عادلة، الفحش، والسيطرة على المعلومات وخاصة حول الأطفال والحزبية وأمن الدولة يجب سرية المعلومات، وحقوق التأليف والنشر في القضايا المدنية حيث يجب على الطرف المتضرر متابعة الشكوى عليهم ومباشرة على المحاكم.

المحاكمة العادلة إفتراض البراءة بلغوا حماية مشددة من جانب القانون في المملكة المتحدة. حيث تم ذات مرة القبض على المتهمين في الإجراءات الجنائية، وهناك قواعد صارمة للغابة حول ما يمكن أن تكون مكتوبة، حتى المحاكمة، وبعد ذلك هناك مراقبة دقيقة حول ما يمكن أن يكتب أثناء المحاكمة. تم تصميم هذه الأنظمة للتأكد من أن المحلفين قد جاؤا للمحاكمة من دون أفكار مسبقة عن المتهم. كما تضمن أنه بمجرد إجراء المحاكمة تكون تقارير الإعلام عادلة ودقيقة معاصرة. وبهذه الطريقة يتم تقديم الحماية بموجب القانون على المذيع المنشور من دعاوى التشهير في حين أن المتهم أكد تقرير منصف لن يؤثر على هيئة المحلفين. يكون القانون معقداً على ما يمكن وما لا يمكن الإبلاغ عنه، وليس من القصد تغطية تلكم التفاصيل الكاملة هنا تماماً إذ يمكن العثور عليها في أي كتاب قانون جيد للإعلام مثل قانون فراسيس كوين للصحفيين (وشكله ولكنه هو إحدى مجالات القانون البريطاني الذي يسعى للسيطرة على أخلاق الصحفيين.

الذوق واللباقة مجالات أخرى حيث يتم تحديد حدودهما بقوانين وحدود قانون المنشورات البذيئة لعام1959م و يمكن أن يكون مكتوباً أو معروضاً، قانون البارات

الذي يمنع المواد التي تميل إلى إفساد الأشخاص الفاسدين الذين لديهم ظروف ذات صلة تتعلق بهم. تتجسد قراءة و رؤية الأمر في أنها تحتوي على نشر قانون الفحش لعام 1959م، وهذا التعريف نادراً ما يُسبب مشكلة للتلفزيون والأخبار الإذاعية أو المذيعين، لذلك مُعظم قضايا الذوق والحشمة لا ينظمها القانون في المملكة المتحدة. ولكن بجدر بنا أن نذكر أنه هو يمكن أن يواجه عبء نشر المواد القذرة. وهناك مجالات أُخرى للقانون تؤثر في كثير من الأحيان على ما قد يُنشر محرراً في ظروفه أو صحيفة، ولكن عدد منها نادراً ما يكون عن الافتتاحية لإعلانات الوسطاء أو وسائل الانتصاف و براءات الاختراع وكذلك القمار وبيع البنادق، ولكن قلَّة من هؤلاء كانوا يقوموا بذلك من مدفع ويب الصحفي الأخلاقي. مجتمع ويب سابت الإخباري لديه بعض النصائح الممتازة على هذه القضايا ويستحق طريق مختصر لأي محرر كمبيوتر مكتبي.

وتُغطي معظم المناطق الأخرى من القيود القانونية بموجب القانون المدني. وأبعد من ذلك فإنَّ المملكة المتحدة هي الأكثر أهمية، وهو الدفاع عن سمعته، حق من حقوق الإنسان المتعارف عليها. وأبدت حماية الشرف الشخصي في كل بلد تقريباً في جميع أنحاء العالم في اتجاه واحد على الآخر وعادة ما تدافع عنه الدعوى المدنية للتشهير: وهو يسمح للشخص الذي يتعرض للهجوم في سمعته المقاضاة أمام المحاكم. ويجب أن تثبت في المملكة المتحدة مثل هذه الدعوى وأن المدّعي هو الشخص المذكور في القصة والقذف بالقصة وٍ ٍبالطرق.

وهذا يعني أنه، يجب أن يثبت أنّ عبارة البث مكتوبة بغرض تقدير إعداد التفكير الصحيح في المجتمعات عموماً (سيم ضد تمتد 1936م واشهد جيزبون عام 3: 2002م).

لا يحتاج الشاكي لإثبات عبارة غير صحيحة، لمجرد التشهير لهم، ومع ذلك إذا كان المدعى، فعليه أن يثبت كلمات التشهير الصحيحة به، فقد يكون الدفاع في الدعوة، وعادة ما يكون الشر أكثر، لكي يدافع بالسَّماح بالتشهير من الوقائع والتعليقات الحقيقية المعروضة.

يسمح الدفاع بالتعليق العادل وحُرية التعبير والرأي المعطى، وقد جاءت هذه التصريحات دون حقد، وأكثر من ذلك في المصلحة قانون التشهير في الولايات المتحدة فيما إذا كان الخبث متعلقاً بالشكوى ليس فقط لإثبات الكلمات ، ولكن أيضاً للبطلان و الخبث0 الجديد بالذكر، أنه وبموجب القانون، فانَّ الحقد قد يعني الملاحظات قد قدمت بتهور دون أي اعتبار لما إذا كانت صحيحة أم لا، حيث أن القانون لديه ما يقوله حول كيفية جمع الصحفيين للأخبار، والحصول عليها، وحماية المعلومات. قانون حرية المعلومات يعطي حقوق كبيرة في الحصول على المعلومات ذات الطابع الشخصي الذي يقوم عن الأشخاص، ولأنَّ قانون حماية البيانات لعام 1989م، والوصول إلى المعلومات ذات الطابع الشخصي الذي يقوم عن الأشخاص. ولأنَّ قانون حماية البيانات يعطي الحماية، لأنها لم تعُد كذلك للحصول على أسماء وعناوين من المتورطين في الحوادث في المستشفى فالشرطة وسُلطات المستشفى تقوم بحماية (بيانات شخصية وحسّاسة) من التسرب للصحفيين أو الضُباط بدون إذن لموضوع البيانات. ولابد من القول أن هذا هو الشرط الذي يستخدم على نطاق واسع من قبل العديد من الجهات مثل الاختبار وراء وليس كوسيلة لتوفير الحماية للفرد، وغالباً ما تُحجب المعلومات بشكل غير صحيح، مع ضباط يدِّعون هذا، يسبب قانون حماية البيانات، ويجدر بنا أن نذكّر أنفُسنا في هذه المرحلة بأن DPA لا يمنع الصحفي من إستخدام تلك المعلومات، إذا كان يمكن

الحصول عليها في أي مكان آخر، وليس هناك سوى الالتزام القانوني فقط لحامل البيانات

للحفاظ على سرية المعلومات، والمعلومات ليست بالضرورة أن تكون السّر نفسه.

يتطلب القانون فقط المعلومات التي تم جمعها لغرض حفظ السجلات والتي تستخدم فقط لهذا الغرض وليست لغيره، لذلك فإنّ أي شخص يذهب للمستشفى بعد حادث سير قد يكون جيداً، ببياناته التي تحميها سجلات المسئول أو أي عضو آخر من الموظفين يعمل بالمستشفى.

ولكن الزائر أو القريب الذي هو على استعداد لإعطاء المعلومات، سوف يُستثني ويمكن له أن يعطي الصحفي المعلومات التي طلبها هو/هي.

يتمثل قوانين حماية الجمهور أو (التحديق) على قانون الأسرار الرسمية، قوانين أعمال الإرهاب المختلفة والقوانين الأخرى المهمة والمنشآت الآمنة أو القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية إوأعمال الإرهاب في المملكة المتحدة والتي لم تُصمم لمنع الإرهاب فقط، ولكنها تتطلب أيضاً الصحفيين وغيرهم لتمرير المعلومات التي يتلقونها من السُلطات، وهذا يعني أن أي جريمة في المملكة المتحدة للصفي، لحصوله على المعلومات حول العمل الإرهابي المزعوم بدونها إبلاغ الشرطة عن ذلك.

يُحمى الضعفاء بعدة تشريعات للكراهية، ويُحمى الأطفال من قبل عدد من القوانين. بدءاً بقانون الأطفال والشباب في عام 1933م وعن الأعمال الحديثة التي تقدم الأطفال بعدم الكشف عن هويتهم من خلال المحاكم سواء كانوا شهوداً أو متهمين محكمة الأسرة، والتي تعامل مع الحضانةٍ ومثل هذه الأمور تحصل أيضاً بعملهم بشكل كبير في ترتيب خاص لحماية الأطفال المشاركين، على الرغم من أن ذلك

وأثناء كتابة هذا التقرير، فإن الحكومة تقوم بدراسة التغيير الجوهري في هذه المنطقة للسَّماح لتوسيع نطاق التغطية على سرية الأسماء)، بحيث تكون القضايا المطروحة قابلة للنقاش في الساحة العامة بدون خلطها بالقضايا الشخصية للجمهور. وهناك أيضاً مناقشة الطب الشرعي لأسباب مشابهة. تحديد قوانين الانفصال من أجل الحد من نشر التفاصيل المعاصرة، وهناك أيضاً الحد على المحاكم الصناعية التي تنطوي على سوء السلوك الجنسي لأسباب مشابهة. تحت الإصلاح النقابي وقانون حقوق العمال عام 1993م، أمر محكمة العمل أن المواطن أو صاحب العمل أو كليهما، أو أي شهود أو الأطراف الأخرى في القضية، التي لا يمكن تحديدها. عدم الكشف عن هويته ليست تلقائية وسيتم منح كل طرف فرصة للتحدث في التطبيق ومع ذلك، فإن الصحافة لم يكن لديها الحق في الكلام.

لا تحتوي قضايا المحكمة في بعض الأحيان على دليل على سوء السلوك الجنسي عند شخص ما، وعادة ما تكون امرأة تركت وظيفتها بعد التحرش الجنسي. يعطي دليلاً على مثل هذا السلوك الذي سيكون قد تشارك ليس فقط.